المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الإستراتيجية الروسية إتجاه منطقة شمال افريقيا

دراسة حالة: ليبيا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:علاقات الدولية.

إعداد الطالب:

- إسلام منصوري

-اشراف الدكتور:

علي لراري.

أعضاء لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د إبتسام أعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. علي لراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. عقة نسيمة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021م-2022م/ 1442هـ-1443هـ

الشكر و العرفان :

بداية أحمد الله و أشكره سبحانه و تعالى على كل شيئ أنعم به علينا ،نعمة العقل و الصبر و الصحة على إنجاز هذه المذكرة و نصلي و نسلم على رسول الله ،أما بعد :

أتقدم بالشكر والعرفان للذي كان قدوة و مثلا عظيما إقتديت به منذ أن وطإت قدماي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،إلى من يبذل علي لا بوقته ولا بتوجيهاته القيمة و إرشاداته النيرة رغم كل إنشغلاته من بداية هذا العمل الأستاذ علي لراري

إلى كل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم و رافقوني طيلة مشواري الدراسي و الجامعي خصوصا الذين قدمو لي الدعم و التوجيهات و النصائح لعمل هذه المذكرة ،أستاذ عادل جارش ،أستاذ حمزة غول، أستاذ عامر ناصر أستاذ حميد رامي و كل أساتذة المدرسة .

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة عملنا هذا بهدف تقويمه و تصحيحه ،الأستاذة أعشرين ابتسام و الأستاذة عقة نسيمة

إهداء

إلى أعز ما أملك في الوجود ،

إلى من كان نعم الوالدين اللذان ربياني و وجهاني و علماني و سقياني من نبع حنانهما

أبي الغالي و أمي الغالية أطال الله في عمرهما ،إلى من هم سندي في الحياة أخي سيف الدين و

أختي نور الهدى وأختي هديل

إلى جدتي الغالية جميلة أطال الله في عمرها ،إلى بدر الدين مرزق أعز صديق و رفيق عرفته

إلى اعز شخص عرفته طيلة سنواتي الدراسية عادل جارش ،إلى صديقي العزيز حسين مداس

و زكريا

إلى أصدقاء المدرسة و كل أساتذة المدرسة العليا للعلوم السياسية

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول : مقاربة معرفية حول الاستراتيجية الروسية .

المبحث الاول : مفهوم الاستراتيجية.

المطلب الاول: قراءة ايتيمولوجية.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للاستراتيجية.

المبحث الثاني: طبيعة الإستراتيجية الروسية لجية ما بعد اليلتسينية

المطلب الاول: روسيا الإتحادية بين زوال الامبراطورية الشيوعية و دخول مرحلة ضبابية الرؤى الاستراتيجية .

المطلب الثاني : سيمات الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد فلايمير بوتين .

المبحث الثالث : الجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين .

المطلب الاول: الأهمية لموقع روسيا الإتحادية من منظور جيوبوليتيكي ; روسيا و رقعة الشطرنج الكبرى.

المطلب الثاني: مكانة الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي.

الفصل الثاني: مكانة ليبيا في الإستراتيجية الروسية بشمال افريقيا.

المبحث الاول: شمال إفريقيا كفضاء استراتيجي في الإدراك الروسي.

المطلب الأول: قراءة جيوسياسية لمنطقة شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: أولوية الأمن و الطاقة في التصورات الإستراتيجية الروسية الخاصة بمنطقة المتوسط .

المبحث الثاني: الأزمة الليبية بعد 2011 الأسباب التطورات و التداعيات

المطلب الأول : أسباب الأزمة الليبية.

المطلب الثاني: تحديات و تداعيات الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: ظوابط سلوك السياسة الخارجية الروسية اتجاه الازمة الليبية بعد 2011.

المطلب الأول: المصالح الروسية في ليبيا.

المطلب الثاني: السياسة الروسية إتجاه الثورة على نظام القذافي.

المطلب الثالث: السياسة الروسية اتجاه لصراع على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

شهد النظام العالمي خلال العقدين الأخيرين تحولات عديدة وتغيرات وظيفية مست العديد من المستويات والمجالات، وقد كان من أبرز تلك التحولات ما إرتبط بموازين القوى الدولية ببروز قوى جديدة صاعدة تريد إنهاء الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والبحث لها عن مكانة تضمن لها المشاركة في قيادة هذا النظام وتعظيم مكاسبها في مختلف المجالات، وهو ما تسبب في تصاعد حدة التوتر بين هذه القوى الجديدة والولايات المتحدة التي تريد إستمرار هيمنتها العالمية.

وقد تسبب هذا التحول والمخاوف الأمريكية من صعود تهديد هذه القوى الجديدة لمكانتها العالمية إلى إرتفاع حدة التنافس بينها وبين هذه القوى وعلى وجه التحديد روسيا في العديد من الدوائر الجيواستراتيجية عبر مختلف أنحاء العالم وبالخصوص في منطقة شمال إفريقيا التي تحتل مكانة كبيرة ضمن أجندات القوى الكبرى.

وقد بدأت تظهر ملامح هذا التنافس منذ بداية ما يعرف بالربيع العربي حيث شهدت بعض الدول العربية حراكا شعبيا من أجل المطالبة بإصلاحات متعددة الأبعاد إنتهت في الأخير بإسقاط بعض الأنظمة العربية، ولكن بالمقابل أبان عن وجود صراع غير معلن بين القوى الكبرى ذو أبعاد جيواستراتيجية ما أدى إلى تأزيم الوضع في بعض الدول العربية وخصوصا ليبيا.

وتعد روسيا من بين القوى الكبرى التي أصبح لها حضور قوي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على ضوء الأحداث التي شهدتها المنطقة بداية من سنة 2011، وقد ساهم في ذلك الموقع الجيواستراتيجي لهذه المناطق إضافة إلى طموح روسيا منذ مطلع القرن الـ21م إلى تعديل موازين القوى وتغيير بنية النظام الدولي وإنهاء الهيمنة الأمريكية على السياسة العالمية وهذا ما تجسد من خلال السياسات الروسية في العقدين الأخيرين منذ تولي

فلاديمير بوتين سدة الحكم في روسيا وما عمل عليه من إصلاحات متعددة الأبعاد من أجل معالجة مظاهر الضعف ما أدى إلى تحسن روسيا مقارنة بسنوات التسعينات.

ولذلك فقد كانت أحداث الربيع العربي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنسبة إلى روسيا فرصة ذهبية؛ فقد كانت فرصة بالنسبة لروسيا لإثبات حضورها ووزنها الدولي وهو ما تجسد من خلال تدخلها العسكري في سوريا الذي كان قبل ذلك حكرا فقط على الولايات المتحدة، إضافة إلى طرحها مبادرات سياسية لحل الأزمة السورية وهو ما عرف بمفاوضات أستانة، أضافة إلى ذلك إستغلال أزمات الربيع العربي من أجل إيجاد موطئ قدم لها في مناطق ذات أهمية إستراتيجية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الأزمة الليبية التي عملت روسيا على توظيفها من أجل توسيع وبسط نفوذها على منطقة شمال إفريقيا ومنه على كامل إفريقيا وعلى وجه التحديد الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري:

أ/ الاطار المنهجي:

1. **المشكلة البحثية:** سيتم في هذا الموضوع دراسة الاستراتيجية الروسية في واحدة من المناطق التي أصبحت تستقطب الكثير من القوى الكبرى نظرا لأهميتها الجيواستراتيجية وهي منطقة شمال افريقيا وهذا عبر دراسة الحالة الليبية بالانطلاق من السؤال الجوهري التالي:

كيف تساهم المزايا الجيواستراتيجية لدولة ليبيا في توجيه الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة شمال إفريقيا؟

ولتبسيط الاشكالية تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو سبب إهتمام روسيا بمنطقة شمال إفريقيا؟
- ما هي المكانة التي تحتلها ليبيا في الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة شمال إفريقيا؟

2. **مجالات الدراسة:**

2.1. **المجال المكاني:** تم في هذه الدراسة تخصيص منطقة شمال شمال إفريقيا من أجل دراسة الاستراتيجية الروسية وذلك لما تمتاز به من أهمية جيواستراتيجية من شأنها أن تؤثر على موازين القوى الدولية، وقد تم اختيار ليبيا كدراسة حالة في هذه المنطقة على إعتبار أنها من بين أهم الدول في المنطقة التي تحولت إلى بؤرة للصراع بالوكالة بين القوى الكبرى إضافة إلى أنها تحولت بالنسبة لروسيا إلى قاعدة انطلاق من أجل بسط هيمنتها ونفوذها على كل شمال افريقيا.

2.2. **المجال الزماني:** الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة تبدأ منذ سنة 2011 وإلى غاية الوقت الراهن، حيث تم اختيار سنة 2011 للانطلاق في دراسة هذا الموضوع على اعتبار أنها كانت بداية التحول الذي بدأت تشهده ليبيا على إثر ما يعرف بالربيع العربي والتي كانت لها تداعيات جيواستراتيجية على كامل منطقة شمال افريقيا.

2.3. **المجال الموضوعي:** في هذه الدراسة سيتم التركيز على دراسة الاستراتيجية الروسية وتوجهاتها تجاه منطقة شمال افريقيا بناء على المعطيات الجيواستراتيجية لهذه المنطقة وبالتحديد ليبيا، وسيتم التفصيل في ماهية الاستراتيجية الروسية وأهم التطورات التي شهدتها مقارنة بفترة التسعينات وكذا أهم المقاربات التي تتحرك وفقها إضافة إلى إجراء دراسة لمنطقة شمال افريقيا من أجل تحديد أهميتها ومكانتها الجيواستراتيجية خصوصا في حسابات صانع القرار الروسي، ومن ثم الانتقال إلى ليبيا بعرض لمحة عن الأزمة الليبية وأهم

الأسباب والأطراف والتداعيات التي خلفتها هذه الأزمة والاستراتيجية الروسية تجاه هذه الدولة.

3. **الفرضيات:** كإجابة مؤقتة عن إشكالية الدراسة المطروحة تم وضع الفرضيات الأتية:

- تتحدد الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة شمال إفريقيا إنطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في حسابات صانع القرار الروسي.
- الموقع الجيواستراتيجي لليبيا في منطقة شمال إفريقيا هو المحدد الرئيسي لتعاظم النفوذ الروسي في شمال إفريقيا.

4. **الأهمية العلمية والعملية للدراسة:**

4.1. الأهمية العلمية: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى ضبط أهم المنطلقات الفكرية والنظرية للاستراتيجية الروسية والتي تعمل على توجيها في مختلف المناطق ذات الأهمية الكبيرة في الحسابات الاستراتيجية لصانع القرار في روسيا وعلى وجه الخصوص منطقة شمال إفريقيا.

4.2. الأهمية العملية: تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في كونها ستوفر قاعدة إنطلاق لكل باحث مهتم بدراسة الاستراتيجية الروسية، إضافة إلى ذلك فإنها ستعمل على تقديم أهم الخطوط العريضة للاستراتيجية الروسية في شمال إفريقيا والتي ستعمل على مساعدة الأكاديميين والسياسيين في الجزائر على تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة شمال إفريقيا وتحديدا ليبيا التي أصبحت من الدول التي تشكل تحديات أمنية كبيرة للجزائر خصوصا على المستوى الأمني.

5. مناهج الدراسة وإقترابتها:

في هذه الدراسة تم الاستعانة بمنهج دراسة حالة على إعتبار أننا قمنا بإختيار ليبيا كدولة من شمال إفريقيا بغية دراسة وتحليل وتفسير الاستراتيجية الروسية في منطقة شمال

إفريقيا، ومنهج دراسة الحالة هو منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاماً. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها".

كما تمّ الاستعانة بمجموعة من الاقترابات التي من شأنها أن تساعد على دراسة الموضوع وتحليله وتفسيره من بينها:

- **إقتراب القيادة السياسية:** يركز اقتراب القيادة السياسية على دراسة الأفراد والجماعات الصغرى كوحدات للتحليل، وينبغي التذكير أن القيادة السياسية تستدعي النظر إليها في السياق الثقافي الذي توجد فيه، حيث أن موقع القيادة ومكانتها وتأثيرها تتأثر بالقيم السائدة في المجتمع الذي توجد فيه تلك القيادة محل الدراسة، إذ سنحاول بواسطة هذا الإقتراب تناول القيادة السياسية لبوتين ضمن السياق السياسي، الإقتصادي، الأمني، الإجتماعي والثقافي لفهم التأثير الكبير الذي لعبته هذه السياقات المختلفة لدولة روسيا الإتحادية في بلورة جملة من الأولويات الإستراتيجية التي يجب إدراكها للخروج من الأزمات التي كانت تعرفها هذه الدولة.
- **إقتراب المصلحة:** يستند هذا الاقتراب إلى فكرة رئيسية مفادها أن سياسيات وإستراتيجيات الدول تجاه منطقة أو دولة معينة تحركها مصلحة أو مجموعة مصالح جوهرية، وهذا ما يفسر إهتمام دولة بمنطقة معينة دون المناطق الأخرى، وهذا الاقتراب تم الاستعانة به إنطلاقا من أن الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة شمال إفريقيا وليبيا تحديدا تحركها مجموعة من المصالح ذات البعد الجيواستراتيجي.

- **الإقتراب الجيواستراتيجي:** يهتم هذا الاقتراب بدراسة التوجهات الاستراتيجي للدول الكبرى تجاه مناطق تقع خارج مجالها الاقليمي إنطلاقاً من المزايا الجيواستراتيجية لتلك المناطق، ويعتبر هذا الاقتراب هو المؤشر على مكانة الدولة في النظام الدولي، حيث تتحول الدولة لتصبح قوى دولية كبرى قياساُ بالأدوار التي تلعبها خارج مجالها الاقليمي، وقد تم الاستعانة بهذا الاقتراب على اعتبار أن روسيا تتجه منذ سنة 2011 نحو الاضطلاع بأدوار إستراتيجية خارج مجالها الاقليمي وهو ما تجسد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

6. أدوات جمع البيانات:

تم في هذه الدراسة الاستعانة بتقنية تحليل المضمون تلك التقنية المستخدمة بشكل كبير في تحليل الخطابات السياسية المختلفة، وأنماط القيادات، ومضامين الخطابات الدبلوماسية والخطب إلى غير ذلك، كما تستهدف هذه التقنية هي: الوصف الموضوعي، المنظم، والكمي للمحتوى الظاهر لتلك الوثائق محل الدراسة ، إضافة إلى تحليل كل ما جاء فيها لمعرفة مدى تجسيد تلك الأهداف واقعيا.

ب. الاطار المفهومي والنظري:

1. **الاطار المفهومي:**

في هذا العنصر سيتم التطرق لشرح المصطلحات المستخدمة في الدراسة وتحديد التعريفات التي تتبناها الدراسة لاسيما وأن طبيعة موضوع الدراسة تفرض استخدام العديد من المصطلحات والمفاهيم، الأمر الذي يتطلب منا التحديد الدقيق للمصطلحات المستخدمة مما سيساعد على إحكام وضبط مصطلحات هذا البحث، وسيتم هنا التركيز عل مفهوم الاستراتيجية.

الإستراتيجية: من الناحية الاصطلاحية للمفهوم فقد وجب الاشارة إلى أن هذا المفهوم كان في البداية محصوراً فقط في الجانب العسكري وذلك بتحقيق أهداف الحرب ولذلك عملت

أغلب الأدبيات الاستراتيجية على تعريفه في إطار الحرب ومن ذلك؛ تعريف كلاوزفيتز (Clausewitz) الذي يقول فيه بأن: "الاستراتيجية هي نظرية استخدام الاشتباك لتحقيق هدف الحرب"[1]، ولكن فيما بعد تم توسيع هذا المفهوم ويعود الفضل في ذلك إلى الاستراتيجي والعسكري الفرنسي أندريه بوفر A.BEAUFER الذي قام بتوسيع المفهوم ليشمل أبعاداً ووسائل أخرى غير الحرب حيث يقول بأن الاستراتيجية هي:" فن استخدام القوّة لتقوم بأكبر إسهام في اتجاه تحقيق الغايات التي وضعتها السياسة"[2].

وعليه يمكن القول بأنّ الاستراتيجية هي: علم وفن تطوير واستخدام القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية –السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع توجهات السياسة المعتمدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى، أو الأطراف الفاعلة الأخرى أو الظروف والمستجدات.

1. الاطار النظري:

لمعالجة الموضوع محل الدراسة وللاجابة على الاشكالية المطروحة فقد تم الاستعانة بالمداخل النظرية الآتية:

- النظرية الواقعية التقليدية والجديدة: لأجل الإجابة على المشكلة البحثية المتعلقة بالدراسة واختبار الفرضيات المطروحة، ارتأينا الاستعانة بالنظرية الواقعية بشقيها التقليدية والجديدة، وذلك بالتركيز على طبيعة توازنات القوى الدولية في النظام الفوضوي الدولي، وما يقتضيه ذلك من ضرورة حماية الأمن القومي الروسي وكذا المصالح الروسية في مناطق النفوذ التاريخية وكيفية الاعتماد على الذات في سبيل تحقيق أهدافها القومية بانتهاجها لإستراتيجيات تقوية البعد العسكري للخروج من المعضلة الأمنية، وعليه فإن روسيا ووفقا للمدخل الواقعي بشقيه التقليدي

[1]– منير شفيق، **الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008)، ص 50.

[2]– منير شفيق، المرجع السابق، ص53.

والجديد تتحرك في إستراتيجيتها تجاه بقية الدول والمناطق مدفوعة أولا: بمصالحها الذاتية والمتمثلة في درجة رئيسية المأزق الامني الذي بات يفرضه التمدد الأمريكي على روسيا مستغلاً السنوات التي شهدت فيها روسيا تقهقرا وتراجعا عقب نهاية الحرب الباردة، وثانيا مدفوعاً بالتحولات التي بدأ يشهدها النظام الدولي في السنوات الأخيرة بتحول موازين القوى بتراجع وانحسار القوة الأمريكية متأثرة بالحروب التي خاضتها في العقد الأول من القرن الـ 21م إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ناهيك عن صعود الصين.

- النظريات الجيوسياسية: وتكمن أهمية هذه النظريات، في التعرف على أهمية روسيا من الناحية الجيوسياسية لفهم التطويق الأطلسي لهذه القوة، وكذا التعرف على التيارات الفكرية في مجال إحياء الجيوبوليتيكا الأوراسية، بما يخدم المصالح الجيوبوليتيكية الروسية ويضمن العمق الإستراتيجي الروسي في مناطق نفوذه التاريخية، إضافة إلى إبراز أهمية المتوسط في هذه الإستراتيجية حفاظا على المصالح القومية للشعب الروسي.

الأدبيات السابقة:

لقد حظي موضوع الاستراتيجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة باهتمام العديد من الدراسات أهمها:

- كتاب تحت عنوان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين من إعداد الدكتور ناصر زيدان الذي يتطرق من خلاله إلى السياسة الروسية تجاه هذه منطقة الشرق الأوسط والعلاقات التي جمعت روسيا بمختلف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عهد القيصر بطرس الأكبر وصولاً إلى فلاديمير بوتين وبالتحديد إلى غاية بداية موجة الربيع العربي التي شهدت على إثرها المنطقة الكثير من الأزمات السياسية.

- كتاب للدكتورة لمى مضر الأمارة بعنوان: الاستراتيجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية،[1] تناولت الباحثة من خلال دراستها التي جاءت في ستة فصول؛ مفهوم الاستراتيجية وأوضحت كذلك طبيعة الاستراتيجية الروسية والمتغيرات المؤثرة فيها بالمقارنة مع تلك المتبناة في عهد الرئيس "بوريس يلتسن "، إضافة إلى إبراز أهم أهداف ووسائل الاستراتيجية الروسية، وطرحت تطبيقات الاستراتيجية الروسية على الأصعدة الداخلية والإقليمية وكذا الدولية، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- العودة القوية لروسيا الاتحادية استراتيجيا عام 2000 بعد مرورها بمرحلة انتقالية صعبة من الشيوعية إلى دولة منفتحة على الغرب والرأسمالية، إذ جعل فلاديمير بوتين أولوية إعادة ترتيب أواق الدولة الروسية للاستراتيجية بما يتماشى مع مصالحها.
- تبنّى روسيا الاستراتيجية عمادها الأساسي العمل على احترام مبادئ القانون الدولي لتنظيم جميع العلاقات ما بين الدول.

- مذكرة ماجستير لشكلاط وسام بعنوان الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط، حيث ركزت هذه الدراسة على الأولويات الاستراتيجية لروسيا في عهد فلاديمير بوتين، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي[2]:

- دور وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم منذ مطلع القرن الـ21م في إعادة رسم الاستراتيجية الروسية عبر صياغة أهداف تتلاءم والادوار المستقبلية التي تسعى

---

[1] لمى مطر مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

[2]- شكلاط ويسام، "**الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014، دراسة حالة جنوب المتوسط**"، **مذكرة ماجستير**(جامعة مولود معمري، كلية العلوم السياسية، 2016).

روسيا إلى القيام بها والتي معظمها يصب في صالح تعزيز المكانة الدولية لروسيا، إضافة الحفاظ على مصالح الأمن القومي الروسي باستعمال كل وسائل القوة الناعمة والصلبة.

- إن مسألة الحفاظ على مصالح روسيا الاتحادية في عالم تسوده الأحادية القطبية يستدعي صياغة إستراتيجية شاملة لكل الميادين كما تستدعي تعبئة كل عوامل القوة الروسية المادية والمعنوية.

- ورقة تحليلية لإسماعيل حمودي بعنوان تزايد النفوذ الروسي في شمال إفريقيا: حدود النزعة البوتينية من إعداد مركز الجزيرة للدراسات، يحاول من خلالها الباحث قياس أثر العقيدة البوتينية على توسع النفوذ الروسي في شمال افريقيا عبر دور روسيا في أزمات المنطقة وعلى وجه التحديد ليبيا إضافة إلى علاقات موسكو مع بقية دول المنطقة.

هيكلة الدراسة :

يتناول الفصل الأول المعنون مقاربة معرفية حول الإستراتيجية الروسية ،مبحثه الأول موسوم في مفهوم الإستراتيجية و الذي جاء في عنصره الأول قراءة إيتيمولوجية و في عنصره الثاني تطرقنا إلى الخصائص العامة الإستراتيجية ، و جاء في المبحث الثاني الموسوم طبيعة الإستراتيجية الروسية الجديدة مابعد اليلتسينية وجاء في عنصره الأول روسيا الإتحادية بين زوال الإمبراطورية الشيوعية و دحول مرحلة ضبابية الرؤى الإستراجية أما في عنصره الثاني فقد كان حول سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد فلاديمير بوتين ،أما عن المبحث الثالث المعون بالجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين تناول في عنصره الأول الأهمية لموقع روسيا الإتحادية من منظور جيوبوليتيكي روسيا و رقعة الشطرنج الكبرى و في عنصره الثاني جاء مكانة الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي و أثره في في التوجهات الإستراتيجية للرئيس بوتين

أما الفصل الثاني المعنون ب مكانة ليبيا في الإستراتيجية الروسية بشمال إفريقيا ،يتناول في مبحثه الأول الموسوم شمال إفريقيا كفضاء إستراتيجي في الإدراك الروسي جاء في عنصره الأول قراءة جيوسياسية لمنطقة شمال إفريقيا ،أما العنصر الثاني فقد تناول أولوية الأمن و الطاقة في التصورات الإستراتيجية الروسية الخاصة بمنطقة المتوسط ،كما تناول المبحث الثاني المعنون باالأزمة اليبية بعد 2011 الأسباب التطورات و التدعيات تناول من خلاله في عنصره الأول أسباب الأزمة الليبية أما في عنصره الثاني فقد جاء فيه أطراف الصراع الليبي بعد 2011،و في عنصره الثالث تناول تحديات و تداعيات الثورة الليبية،كما جاء في المبحث الثالث ضوابط سلوك السياسة الخارجية الروسية إتجاه الأزمة الليبية بعد 2011 و جاء في عنصره الأول المصالح الروسية في ليبيا ،و في عنصره الثاني السياسة الروسية إتجاه الثورة على نظام القذافي و جاء في أخر عنصر السياسة الروسية إتجاه الصراع على السلطة في ليبيا مابعد القذافي

الفصل الأول:

مقاربة معرفية حول الإستراتيجية الروسية.

تمهيد:

إن فن السياسة أي فن إدارة التعامل مع بقية الوحدات السياسية الاخرى بما تقتضيه المصالح الوطنية يتطلب أن تضع النخبة الحاكمة استراتيجية شاملة وفق امكانياتها وعوامل قوتها بهدف مجابهة مختلف التهديدات والاخطار التي قد تطال مصالح أمنها القومي،إذ تكمن أهمية الاستراتيجية في كونها تهدف في تسيير مختلف التفاعلات الصراعية التنافسية والتعاونية على مستوى المسرح الدولي بما يخدم المصلحة الوطنية للدول، ومن هذا المنطلق فإن هذا الفصل سيتناول الإطار النظري لمفهوم الاستراتيجية بغية التمهيد لدراسة موضوع الاستراتيجية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين"، و قد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، إذ يهدف هذا المبحث الاول إلى تحديد مفهوم الاستراتيجية لتمييزه عن بعض المفاهيم المتعلقة به أو القريبة منه، إضافة إلى إعطاء أبرز الخصائص العامة التي تميزها، وصولاً إلى إبراز عوامل القوة المادية والمعنوية وكيفية تأثيرها في استراتيجيات وتوجهات الدول، ومن ثم سنتناول في المبحث الثاني دراسة ابرز دلالات ومضامين الاستراتيجية الروسية، وسنخصص المبحث الثالث للحديث عن الجيوبوليتيك كأساس لرسم الاستراتيجية الروسية في عهد بوتين

المبحث الأول: في مفهوم الإستراتيجية

إن الخطوة الرئيسية والمنهجية في دراسة أي موضوع من الجانب النظري هي البدء بالتعريفات، وفيما يتعلق بلفظة الإستراتيجية فقد تعددت واختلفت تعريفاتها وكذا استعمالاتها وذلك بحسب تطور هذه الأخيرة عبر مختلف عصور التاريخ، وهذا التعدد كان نتيجة اختلاف وتطور التقنية العسكرية وكذا تقدم العلوم، إضافة إلى تباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر مهتم بالشؤون الإستراتيجية، ومن هنا تنبع الصعوبة والتعقيد التقديم تعريف جامع ومانع لهذه اللفظة.

1الإستراتيجية: قراءة إيتيمولوجية.

تعد الإستراتيجية من بين أهم المصطلحات المثيرة للجدل في الأدبيات السياسية، ولعل أهم سبب في ذلك هو كثرة استعمالها في عديد المجالات العسكرية، السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى أنها تعد مصطلحا، علما،فنا، ومنهجا للتفكير .وبهدف الوصول إلى التعريف الأنسب لدراستنا سنتبع التطور الذي عرفه استعمالها بداية من المجال العسكري وصولا إلى التعريف الشامل لهذا المفهوم.

فالإستراتيجية «Strategie» «Strategy» من الناحية الإيتيمولوجية مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية (Stratos) والتي تعني الجيش، ومن مشتقاتها أيضا «Stratos Agein» والتي تعني الجيش الذي يدفع به إلى الخطوط الأمامية أثناء المعارك الحربية كما أن جذورها الأصلية تعود إلى اللفظة «Strategos» والتي تعني الجنرال أو القائد إضافة إلى «Strategika» التي تعني وظائف الجنرال أو القائد. وعليه فإن الإستراتيجية قد عرفت الغويا بأنها: "فن قيادة الجيش" أو بشكل عام هي "فن القيادة."[1] كما يمكن تعريفها من

[1] Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie , (Paris :Economica, 4° édition, 2003),p.57.

الناحية اللغوية دائما بأنها: "خطة أو سبيل للعمل.[1]

ما يمكن ملاحظته من خلال العودة إلى الأدبيات الخاصة بمفهوم الإستراتيجية هو أسبقية الميدان العسكري في استخدام هذا المفهوم، حيث ظهرت هذه اللفظة لأول مرة في المؤلفات العسكرية التي تعالج القضايا الإستراتيجية المرتبطة بمسارح العمليات الحربية، أو بالأحرى المرتبطة بما اصطلح عليه ب:فن الحرب وعلم الحرب،* أين تعد الإستراتيجية فرعا متميزا من فروعهما.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإسهامات العلمية الأولى لتدوين فن الحرب بدأت مع الإيطالي: "تيكولا ميكيافللي" « Nicolas Machiavilli » في كتابه "فن الحرب"، إلا أن أول من استخدم لفظة استراتيجية كان الفرنسي "جولي دي ميزروي"« Joly de Maizeroy » في بداية القرن 18.[2]

وقد جاء في كتاب الأستاذ :منير شفيق "الإستراتيجية والتكتيك..."، على لسان الكاتب الأمريكي "روبر غرين" في مؤلفه الموسوم:"33 استراتيجية للحرب" الصادر في 2006، أن الإستراتيجية غرفت واستخدمت من كل الشعوب وإن لم تستخدم لفظة استراتيجية صراحة، ذلك لأن هذه الأخيرة تتعلق بكيفية التعامل مع الحرب، وكيف تواجه مفاجأتها وكيف تصمم الخطة الكلية، وكيف تنظم الجيش على أفضل وجه.[3] أي أن لفظة استراتيجية لم تكن

---

[1] محمد الصيرفي، **الإدارة الإستراتيجية، الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر**، الطبعة الأولى، 2008)، ص. 12.

* إن مسألة اعتبار الحرب علما وفنا هي مسألة خلافية بين المتخصصين في شؤونها، حيث تعتبر علما لكونها تهتم بالقواعد العامة لهذه الظاهرة الإجتماعية ،واكتشاف القوانين الموضوعية المتعلقة بالإستراتيجية والعمليات والتكتيك، أما فن الحرب فهو يتعلق بذلك الجانب الآخر من الحرب، أي مهارة ،ابداع وابتكار القائد الإطارات والجنود أثناء المعارك الحربية.

[2] منير شفيق، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص .38.

[3] المرجع نفسه، ص .35.

مستخدمة حتى القرن الثامن عشر تقريبا كما أسلفنا الذكر، إلا أنها عرفت منذ زمن، الصينيين، الإغريق والرومانيين، والبيزنطيين وغيرهم.

وعن تعريفها تحدث الأميرال "كاستكس" «L'Amiral Castex» الذي اشتهر في فترة ما بين الحربين العالميتين بفكرة "طيف الإستراتيجية" «Le spectre de la strategie» والمتعلقة أساسا بمفهوم الإستراتيجية:" أن إيجاد تعريف لها ليس بالأمر الهين، فهي مجموع مركب ومعقد من الأفكار، ما صعب من مهمة ادماج كل جوانبها في تعريف واحد، الأمر الذي يستدعي ضرورة تقسيم هذه الجوانب المختلفة بهدف التحليل المتسلسل لكل منها".[1]

وعلى هذا الأساس سيتم تناول العديد من التعريفات التي انطلقت من علم الحرب التعريف الإستراتيجية وصولا إلى مفهوم الإستراتيجية الشاملة والتي من خلالها تعبأ كل الوسائل السياسية الإقتصادية، الإجتماعية والفكرية والتكنولوجية للدولة تحقيقا للأهداف الوطنية، فضلا عن الوسائل العسكرية وذلك باللجوء إلى الحرب كوسيلة لاستمرار السياسة بوسائل أخرى على حد تعبير "كلاوزفيتز".

أ- التعريفات الضيقة لمفهوم الإستراتيجية:

عرفها "كارل فون كلاوزفيتز"[*] «Carl .Von. Clausewitz » :بأنها "استخدام

[1] Coutau – Bégarie ,op.cit, p.55.

[*] كارل فون كلاوزفيتز (1780-1831) جنرال بروسي ومفكر عسكري ،له عدة مؤلفات عسكرية مشهورة أهمها كتاب في الحرب" الذي يشرح فيه عقيدته الحربية التي يؤكد من خلالها على ضرورة استخدام الإستراتيجية المباشرة أي الإعتماد على الحل العسكري لتحقيق الهدف المتوخي من الحرب.

الإشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب".[1]

ويقدم البروفيسور "دلبرك" «Delberk تعريفا آخر للإستراتيجية بأنها: "علم استخدام المصادر العسكرية لتحقيق أهداف الحرب".[2]

عرفها كذلك "الأرشيدوق شارل"« Archiduc Charles » "في كتابه الموسوم: «Principes de la strategie » الصادر في1818 بأن: "الإستراتيجية هي علم الحرب، ووضع الخطط العسكرية وكسبها، هي عملية إرباك المؤسسات العسكرية للعدو، هي بشكل مختصر علم الجنرلات و القادة".[3]

أما فيما يخص الفكر العسكري السوفياتي، فقد قدم تعريفا للإستراتيجية على لسان الماريشال "سلوكوفسكي"« Solokovski »

كما قدم الفكر الصيني الذي أسهم منذ عهد "سون تزو" في تطور الفكر الإستراتيجي تعريفا آخر للقائد "ماو تسي تونغ" « Mao Tse Tong »، فالإستراتيجية حسبه هي: "دراسة القوانين الموجهة للحرب والتي تتحكم في الوضع الكلي لها".[4]

من خلال ما تقدم من تعريفات فإننا نستنتج من خلالها أنها تعريفات:

- يغلب عليها الطابع العسكري كما أنها تضيق من نطاق الإستراتيجية وتحصره في مجال

---

[1] Carl Von, Clausewitz, On War, translated from Germen by JJ Graham(London :Cox and Wyman Ltd, 1968),p.241.

[2] دينا محمد جبر ابتسام حاتم علوان، الإستراتيجية بين : الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي،

www.iasj.net/iasj? Func=Fulltext & alt 27060 consulté le 15/12/2022 à 12:02

[3] Coutau – Bégarie, op.cit, p. 68.

العمليات العسكرية والحربية، ومن ثم فهي تنظر إلى الحرب كأسلوب وحيد لتحقيق جملة الأهداف الوطنية الخاصة بالدولة.

- تجعل من تعبير الإستراتيجية تعبيرا دالا على الإستراتيجية العسكرية، أي استخدام القوات المسلحة لتحقيق الأهداف الوطنية.
- وجود جدال كبير ما بين اعتبار الإستراتيجية فنا أو علما.

ب-التعريفات الموسعة لمفهوم الإستراتيجية:

كتابه الموسوم عرف البدل هارت* « Liddel Hart » الإستراتيجية في ب "الإستراتيجية وتاريخها في العالم" بكونها:

"فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة".[1]

وقد تف هذا التعريف في خانة التعريفات المدركة للمعنى الأشمل للإستراتيجية، كونه لم يربط بين الهدف السياسي والحرب بصفة خاصة، فالنصر في ميدان المعركة لا يعني بالضرورة تحقيق الهدف السياسي، حيث تحدث في مقام آخر عن "الإستراتيجية الكبرى"« La grande strategie » والتي تتمثل وظيفتها في تقييم وتطوير المصادر الإقتصادية والديموغرافية لأمة ما بهدف دعم القوات، كما اقترح "الأميرال كاستكس" في سنة 1937 مفهوم الإستراتيجية العامة « La strategie generale» والتي تعني: "فن قيادة مجموع القوي سواء في أوقات الحرب أو السلم وكذا وسائل كفاح أمة ما، وهذه الإستراتيجية تشمل

* هو بازل هـ. ليدل هارت : بريطاني متخصص في الشؤون العسكرية، خدم في الجيش البريطاني له حوالي واحد وثلاثين كتابا عسكريا، تناولت جميع النواحي العسكرية من مستوى التكتيكات الصغرى حتى الحرب النووية، أفكاره التي ظهرت في كتبه ساهمت في اثراء الفكر الإستراتيجي ومن أشهرها :نظرة جديدة إلى الحرب، الإستراتيجية وتاريخها في العالم كما له عديد النظريات التي أثرت علم الحرب ومنها نذكر :نظرية الإقتراب غير المباشر ،نظرية الطاقة العسكرية المحدودة.

[1] ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية،1978)، ص. 276.

وتنسق ما بين الإستراتيجيات الفرعية وفي مختلف المجالات: السياسية، البرية والجوية، البحرية، الإقتصادية، الإستعمارية...إلخ.[1]

كما عرفها أيضا الفرنسي "أندريه بوفر [*] «Andres Beaufre» : "بأنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة".[2] ويقول في معرض كتابه :"مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية"، أنه يعتقد بأن روح الإستراتيجية كامنة كما قال "المارشال فرديناند فوش" «F.Foch» في اللعبة المجردة الناجمة عن تعارض إرادتين، إنها الفن الذي يسمح بعيدا عن كل تقنية بالسيطرة على معضلات كل صراع، حتى يسمح باستخدام التقنية بأقصى فاعلية ممكنة، إنها إذن فن حوار القوى أو بالأحرى فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها.[3] وحسب المتخصصان في الشؤون العسكرية العقيد الركن أكرم ديري والمقدم هيثم الأيوبي أن هذا التعريف مجرد ولكته أقرب التعاريف إلى روح عصر الحرب الباردة وطبيعتها.[4]

أما الإقتصادي "توماس شيلينغ" «Thomas Shelling» فقد عرف الإستراتيجية في كتابه "استراتيجية الصراع" «Strategy of conflict» الذي صدر في سنة 1960 بأنها: "ليست معنية بالتطبيق الكفء للقوة وإنما تتعلق بإستغلال عناصر القوة المحتملة، بهدف

---

[1] Coutau – Bégarie, op.cit, p .73.

[*] **أندريه بوفر** : هو جنرال فرنسي ومفكر استراتيجي ربط بين الإستراتيجية القومية الشاملة والإقتراب غير المباشر ،وله مؤلفات مهمة مثل :مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية.

[2] أكرم ديري، الهيثم الأيوبي،نحو **استراتيجية عربية جديدة** ،(دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر)، ص .27.

[3] أندريه بوفر، **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، (الترجمة: أكرم ديري الهيثم الأيوبي)، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية)، ص. 29.

[4] ديري، الأيوبي، (نحو استراتيجية ...)، مرجع سابق، ص. 27.

تحجيم إمكانات الخصم في صراع القوة، والتأثير في سلوكه.[1]

عناصر القوة التي ذكرت في تعريف شيلينغ سماها "كارل دويتش" «Karl» «Deutsh» في كتابه "تحليل العلاقات الدولية" بقاعدة القوة:" التي يقصد بها مجموع موارد القوة عند شعب معين والتي من خلالها يمكن تحويل القوة إلى واقع أي التأثير والسيطرة بدرجة أكبر أو أصغر".[2] وعليه فإن الإستراتيجية عند شيلينغ تنطلق من افتراضات تقول أن سلوك أطراف الصراع سلوكيات عقلانية مدفوعة بمنطق المصالح والحسابات الواعية للفوائد، التي تستلزم استخدام متغيرات القوة التي نملك السيطرة عليها للتأثير على المشتركين في الصراع ككل.[3] (خصوصا إذا سلمنا بأن بيئة المجتمع الدولي بيئة صراعية تنافسية ومساومتية بإمتياز سواء في أوقات الحرب أو السلم.

إن البيئة الدولية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت بيئة اعتماد متبادل ومتشابك على حد قول كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان Nye et Keohane [4] وبالتالي فإن الصراع من قبيل الصراعات الصفرية أي رابح–خاسر لم تعد موجودة على نطاق واسع، إما طغت على المسرح الدولي الصراعات غير الصفرية في ظل وجود مصالح مشتركة بين الوحدات السياسية خصوصا في زمن العولمة .

[1] توماس شيلينغ، **استراتيجية الصراع**، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 13.

[2] كارل دوتيش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة: محمود نافع، (مصر : مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1982)، ص.38.

[3] شيلينغ، مرجع سابق، ص. 12.

[4] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص. 49.

2 الخصائص العامة للإستراتيجية:

إن وظيفة الدولة وفق التصورات الجيوسياسية تعني الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة والذي يعكس مكانتها ووزنها السياسيين، بما يتناسب مع حجمها وامكانياتها.[1] ما يقتضي وضع استراتيجية فعالة يركز فيها عادة على وضع مجموعة من الأهداف وفق الفرص المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، بإيجاد الحلول المنطقية والعملية من خلال تعبئة مختلف الوسائل المحققة لها، إذ تتعلق القرارات الإستراتيجية خلافا لقرارات عديدة تتخذها الدولة في مستويات دنيا بمستقبل الدولة ومكانتها .

لذلك فإن وضع استراتيجية للتحرك يعد أمرا حيويا لتحقيق الأهداف ما يستوجب توفر العديد من الشروط عند رسم هذه الأخيرة ومنها نذكر:[2]

وضع استراتيجية واضحة: متكيفة مع الطبيعة الإحتمالية وغير اليقينية للمستقبل، الأمر الذي يتطلب الحذر لأن المخاطر قد تكون مكلفة، كون القرارات المتخذة لمواجهة المستقبل بني أساسا على معلومات غير كاملة عن البيئة وتفاعلاتها، ما يستوجب القيام بجهود كبيرة من البحث والدراسة والتقييم وكذا التدقيق في تلك المعلومات الخاصة بقوة الخصم أو الخصوم على مستوى المسرح الدولي وامتلاك ما يسمى بفن التصرف أثناء وضع وتنفيذ الإستراتيجية التي تكون انعكاسا لفلسفة النظام السياسي الحاكم ورؤيته المستقبلية للتطور:[3]

وضوح الأهداف واقعيتها وتكاملها: لما كانت الإستراتيجية هي عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف الوطنية، فإن هذه الأخيرة يفترض أن تكون واضحة وسليمة، كما يجب أن تتسم بالإتساق وعدم التناقض في إطار الإستراتيجية الواحدة، أو بين الإستراتيجية

[1] محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**، (مصر،1997)، ص. 143.

[2] فهمي، مرجع سابق، ص ص .29-30.

[3] حسام الدين، جاد الرب، **الجغرافيا السياسية**،، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2008)، ص. 55.

الشاملة والإستراتيجيات المتفرعة عنها والمتعلقة أساسا بقطاعات الدولة المختلفة، كما يجب أن تكون الأهداف واقعية أي حقيقية ومتكافئة مع القدرات والموارد والإمكانات الوطنية المادية والمعنوية وكذا وجوب أن تكون الإستراتيجية الموضوعة مدركة لوضع النظام الدولي ككل

واستراتجية الفاعلين الدوليين الآخرين وتكتيكاتهم المتبعة.[1]

ويعد هذا الشرط مهما للأسباب التالية:

- مواجهة ظروف التغير وعدم اليقين.
- وتسهيل عملية الرقابة على الأداء وتقييمه للنظر في مدى فاعلية استخدام قاعدة القوة لتحقيق النفوذ الفعلي والسيطرة على إرادات وسلوك الخصوم أي تحقيق الأهداف المرسومة.
- إن اتساق ووضوح الأهداف يساعد على التركيز على هذه الأخيرة أكثر و ايجاد الوسائل المناسبة لتحقيقها وتوظيفها أحسن توظيف:
  - العقلانية والتخصص: أي تلك الدراسة العلمية للواقع وللبدائل المختلفة والإختيار العلمي بين هذه البدائل، وتتضمن هذه العملية معرفة الأهداف ودراسة الأساليب البديلة لإنجازها، وتحديد الكلفة النسبية لكل من هذه الأساليب المثلى للوصول إلى الأهداف المرسومة.
  - **الإستمرارية:** الإستراتيجية تتصف بخاصية أخرى تتمثل في الدوام والإستمرار، فطالما أن الأهداف التي تسعى إليها الدولة لا نهاية لها فهي ومستمرة باستمرار وجودها فإن عملية التخطيط الإستراتيجي تتصف هي الأخرى بالإستمرارية.
  - **المرونة:** بمعنى أن تتضمن الإستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة

[1] منير شفيق، علم الحرب، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1972)، ص.75.

المواقف غير المحتملة أو غير المتوقعة، أي عدم تحول الإستراتيجية إلى قوالب جاهزة تكبح وتحد من قابلية الحركة والمرونة ودرجة المناورة العالية التي يجب أن تتوفر عليها وتتمتع بها الدولة الحديثة.

1. دور عوامل القوة المادية والمعنوية في استراتيجية الدولة:

لقد رأينا فيما سبق أن وضع استراتيجية يتطلب توفر عدة شروط، ولكن الإستراتيجية أيضا ترتبط بعوامل القوة المادية والمعنوية، التي تلعب دورا كبيرا في قوة الدولة أو ضعفها على المستوى الدولي، وبالتالي فإن رسم استراتيجية معينة وفي ظروف معينة أيضا يرتبط ارتباطا مباشرا بهذه العوامل.

ولكن قبل الخوض في إبراز أهم العوامل المادية والمعنوية ودورها في قوة أو ضعف الدولة ومن ثم كيفية مساهمة هذه الأخيرة في رسم استراتيجية أي دولة كانت، يستدعي المقام تحديد مفهوم القوة الذي يعد مفهوما مركزيا وخلافيا في أدبيات العلاقات الدولية.

أ- مفهوم القوة:

عرف الأكاديمي الأمريكي "كارل دويتش" القوة بأنها القدرة على الإنتصار في الصراع[1] أو هي قدرة دولة ما على السيطرة والتأثير في دول أخرى أو نتائج أحداث معينة، أي تأثير دولة (أ) على سلوك دولة (ب) لجعلها تعمل وفق مصالحها أي تحقق أهدافها المعينة، ولتحقيق جملة هذه الأهداف فإن الدولة (أ) يمكنها استعمال مختلف وسائل التأثير ابتداء من الإقناع مرورا بمنح مكافآت ووصولا إلى التهديد واستعمال القوة.[2]

وهي كذلك حسب الكاتب "تيموثي دن"« Thimothy Dunne » :"القدرة على التحكم

[1] كارل، دويتش، مرجع سابق، ص. 31.

[2] مارتن غريفيث تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 256.

في النتائج، ومثال ذلك قدرة الدولة (أ) على جعل الدولة (ب) تتصرف بطريقة تحقق أقصى قدر من المصالح الدولة (أ).[1]

إذن فمضامين القوة تتراوح مابين :فرض الإرادة بالإكراه أو القسر، وكذا إحداث التأثير النفسي على الأخر لدفعه نحو القيام بعمل معين لا يقوم به من تلقاء نفسه، وسواء فهمت القوة بمعنى الإكراه المادي القوة العسكرية أو بمعنى التأثير النفسي (القوة السياسية) فإن أغلب التعريفات المقدمة لهذا المفهوم الذي اهتم به العلماء منذ عهد الإغريقي توسيديد" تتقاطع جلها في نقطة أساسية مفادها: مدى قدرة الدولة على ترتيب أوضاع سياسية ملائمة خارج حدودها الأمر الذي يساعدها على انجاز أهداف استراتجيتها بأقل خسارة ممكنة.

فقوة الدولة إذن على مستوى النسق الدولي هي: "استعمال عناصر القوة الوطنية أو الإمكانيات الوطنية المحتملة من أجل تحقيق مصلحة الدولة".[2]

ب–من القوة العسكرية إلى القوة متعددة الأبعاد فيما يخص ماهية قوة الدولة فقد كانت القوة العسكرية من حيث العدد والكفاءة وتعبئة القوات ونوع التسليح هي العامل الحاسم الذي كان يؤثر في مصير الدولة عبر التاريخ، إلا أن التطورات الإقتصادية والسياسية الدولية التي تنعكس على الساحة السياسية، تؤثر بشكل كبير على بناء القوة الداخلية والخارجية للدول، فلم تعد بذلك عناصر القوة المعبر عنها بمصطلحات مجردة هي الموجودة فحسب بل برزت إلى جانبها مفاهيم من قبيل الجيوسياسي الجيوثقافي، الجيواقتصادي، الجيواستراتيجي في تحديد معنى قوة الدول، لذا لم تعد تلك العناصر مجردة ومستقلة عن بعضها البعض، بل

[1] جون بيليس ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث ،2004)، ص. 259.

[2] الأمارة، (الإستراتيجية...)، مرجع سابق، ص. 70.

يجب النظر إليها مع وظائفها كعناصر دينامية يؤثر بعضها في بعض.[1]

فقد اختلفت دراسات العلاقات الدولية في التعرض إلى عناصر القوة إذ بالعودة إلى اسهامات عديد المفكرين الذين حاولوا إعطاء معادلة للقوة فإن أغلبها يركز على عامل مادي واحد أو عدة عوامل مادية والتي لها أبعاد كمية ك: القدرة العسكرية، القدرة الإقتصادية، القدرة الحيوية (الأرض أو الإقليم أو المساحة الكلية وعدد السكان في الدولة)، والقدرة السياسية، إلا أن ما يعاب على بعض من هذه الدراسات هو اعتبارها أن القوة مطلقة ودائمة، فضلا عن تجاهل القوة الكامنة أو المعنوية غير المنظورة، وتشتمل هذه العوامل المعنوية على ثلاثة أبعاد مهمة حسب دراسة "جمال زهران" المعنونة ب: "منهج قياس قوة الدول ..."وهي: الإرادة القومية أو السياسية، الأهداف الإستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية.[2]

نستنتج أن مفهوم القوة في العلاقات الدولية قد تحول من مجرد مؤشرات لحساب قاعدة القوة التي تحوز عليها الدولة في ميادين مختلفة لتصبح معادلة متشابكة تجمع بين ثلاثة عوامل القوة التي تمتلكها إلى متغيرات هي: القوة، القدرة والتأثير، أي قدرة الدولة على تحويل قدرة وتأثير على الفاعلين الآخرين في العلاقات الدولية.

وبالتالي فإن امتلاك عناصر القوة والقدرة على الفعل لهما تأثير كبير على كيفية اختيار صانع القرار لوسائل حركته اللاحقة أي التكتيكات المتضمنة في استراتجية الدولة الشاملة وفي هذا الصدد يستوجب المقام أن نذكر بأن نوعية الدور الذي تتطلع الدولة إلى انجازه داخل إطار النظام الإقليمي أو النظام الدولي ككل تتحدد عادة على ضوء نوعية إمكاناتها أي امتلاك عناصر القوة وكيفية استغلالها وتحويلها إلى تأثير على دول أخرى

[1] أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (قطر :مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص.35.

[2] جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.23.

لجعلها تعمل وفق مصالحها الوطنية.

استخدامها بشكل منسق إلى بناء إستراتيجية فعالة مع تركيز من صاحب الكتاب على السياسة الخارجية كعنصر من الإستراتيجية الشاملة–الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى العالمية وبالمقابل فإن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم لصياغة استراتيجية ناجعة فإنها تصاب بضعف في قوتها المؤثرة على العلاقات الدولية.[1]

وعليه فالإرادة السياسية المصحوبة بالتخطيط الإستراتيجي طويل المدى عليه أن يواكب الأحداث الزمنية،كي لا تصبح الإستراتيجية الشاملة أسيرة ردود أفعال مرحلية تسير وفق استراتجيات اللاعبين الدوليين ولا تأخذ بعين الاعتبار السير الممتد في عمق التاريخ والجغرافيا بل يصبح النظر إلى الأولى على أنها فاتورة تدفع بالنسبة لبعض الدول ذات الماضي الإمبراطوري أو الاستعماري وليس تراكما ثقافيا، أما الثانية فلا تعتبر كقوة كامنة وغى استراتيجي بل الورقة الرابحة التي يقدمونها لأطراف اللعبة الكبيرة. وعليه فالإرادة السياسية هي موجهة للمعطيات الثابتة والمتغيرة، إذ يمكن للدولة أن تمتلك قوة تفوق قواها الكامنة عن طريق امتلاكها لتخطيط استراتيجي منظم وإرادة سياسية قوية، إلى جانب امتلاكها لعناصر القوة الثابتة والمتغيرة.[2]

إن التوصل إلى قوة الدولة يتضمن في الوقت نفسه التوصل إلى نقاط ضعفها التي يجب معالجتها بينما تحتاج جوانب القوة إلى استمراريتها. وبين استمرار جوانب القوة ومعالجة نقاط الضعف يمكن أن توضع الخطط والإستراتيجيات المستندة إلى أوثق الدراسات الواقعية

[1] المرجع نفسه، ص ص .35-43.

[2] المرجع نفسه، ص ص .54-55.

بهدف الحصول على مزيد من القوة.[1]

نستنتج مما ذكر بأن قوة الدولة هي حصيلة تشابك العوامل المادية والمعنوية مع معطى الروح الوطنية.[2] التي اعتبرها الجيوبوليتيكي الأمريكي "تيكولاس سبيكمان" معيارا عاشرا في سلمه لتقدير قوة الدول والتي تعتبر روح تلك القوة التي تجسدها القيادة السياسية الطموحة التي تسعى إلى تعبئة جل الإمكانات الوطنية على اختلافها في إطار الإستراتيجية الشاملة بهدف الوصول إلى الأهداف الوطنية المنشودة.

وبالتالي فإن الإستراتيجية هي باختصار تلك العلاقة مابين الهدف والوسيلة وعليه ارتأينا فيما يلي التعرض إلى طبيعة الإستراتيجية الجديدة ما بعد فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسين" بغية تفسير أهداف الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الإتحادية إذ انتقلت هذه الأخيرة من تبني مفهوم الإستراتيجية العسكرية كتقليد موروث يعود إلى الحقبة السوفياتية إلى تبني المفهوم الشامل لها، لننتقل في مقام ثان لمعرفة السمات العامة للإستراتيجة الجديدة المتبعة في عهد "بوتين".

[1] الأمارة،، مرجع سابق، ص.74.

[2] المرجع نفسه، ص.84.

المبحث الثاني: طبيعة الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد اليلتسينية:

من أجل التعرف على طبيعة الإستراتيجية الجديدة لدولة روسيا الإتحادية بعد وصول افلادمير بوتين" إلى الحكم وجب علينا بحكم الضرورة العلمية والمنهجية العودة إلى فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسين" أي تلك الفترة الحرجة من التاريخ الروسي. بهدف استخلاص أهم تلك الأسباب التي دفعت القيادة الروسية الجديدة إلى ضرورة تبني استراتجية جديدة للنهوض بالأمة الروسية نحو الدور المرغوب في النسق الدولي.

1- روسيا الاتحادية بين: زوال الإمبراطورية الشيوعية ودخول مرحلة ضبابية الرؤى الإستراتيجية:

لقد أدت سياسات الإصلاح المتأخرة التي تبناها الرئيس السوفياتي الأسبق "ميخاييل غورباتشوف" أي الغلاسنوست والبريسترويكا* إلى زعزعة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية داخل بلاده، وكان نتيجة ذلك انهيار ما غرف بالإتحاد السوفياتي. ووفقا للتحليلات السياسية والإقتصادية فإن هذا السقوط راجع لعدة أسباب لعل أبرزها وجود شكوك لدى الجمهوريات المشكلة للإتحاد عن كون السلطة المركزية بزعامة الرئيس "غورباتشوف "واقعة تحت التأثير الغربي، الأمر الذي أدى إلى عدم التطبيق الفعلي للبرنامج الإصلاحي، فضلا عن أن ممثلي البيروقراطية السوفياتية والهياكل السلطوية العليا لم يقتنع بإصلاح الإتحاد حقيقة، وإنما أرادوا أن تحتفظ السلطة المركزية بحقوقها وامتيازاتها، ما أدى إلى استقلال الجمهوريات السوفياتية، ولاسيما بعد أن بدا لهم أن القوى الغربية المضادة للإتحاد

* أي سياسة الإنفتاح وإعادة البناء التي تم تبنيها في منتصف الثمانينات من القرن المنصرم بهدف إخراج الإتحاد السوفياتي من أزماته المختلفة وذلك بإدخال بعض المفاهيم الليبرالية، ففي الغلاسنوست تم الأخذ بالمبادئ التالية : تشجيع مبدأ حرية النقد، تخفيف القيود عن وسائل الإعلام والنشر...إلخ أما في البريسترويكا فقد تم ادراج الأسس الآتية: انتخاب برلمان جديد ينتخب ثلثا أعضائه على أساس الإختيار الشعبي أي السماح بانتخاب أعضاء غير شيوعيين،وإلغاء الدور القائد اللحزب.

السوفياتي دعمهم في المطالبة بحل هذا الأخير.[1]

وقد تم الإتفاق على إنهاء وجود الإتحاد السوفياتي كشخصية دولية وكواقع جيوبوليتيكي بموجب إتفاقية المآآتا المنعقدة في 21 ديسمبر 1991 بكازاخستان، حيث زاد عدد الدول المستقلة في العالم بأربعة عشر دولة فضلا عن روسيا الاتحادية وتم الإتفاق كذلك على انشاء كومنولث الدول المستقلة ليضم كل جمهوريات الإتحاد السوفياتي عدة دول البلطيق الثلاث التنظم إليه لاحقا كل من أذربيجان ومولدافيا وأرمينيا وجورجيا.[2]

الخريطة رقم (1): توضح في جزء منها حدود الإتحاد السوفياتي سابقا والحدود الحالية لروسيا الإتحادية

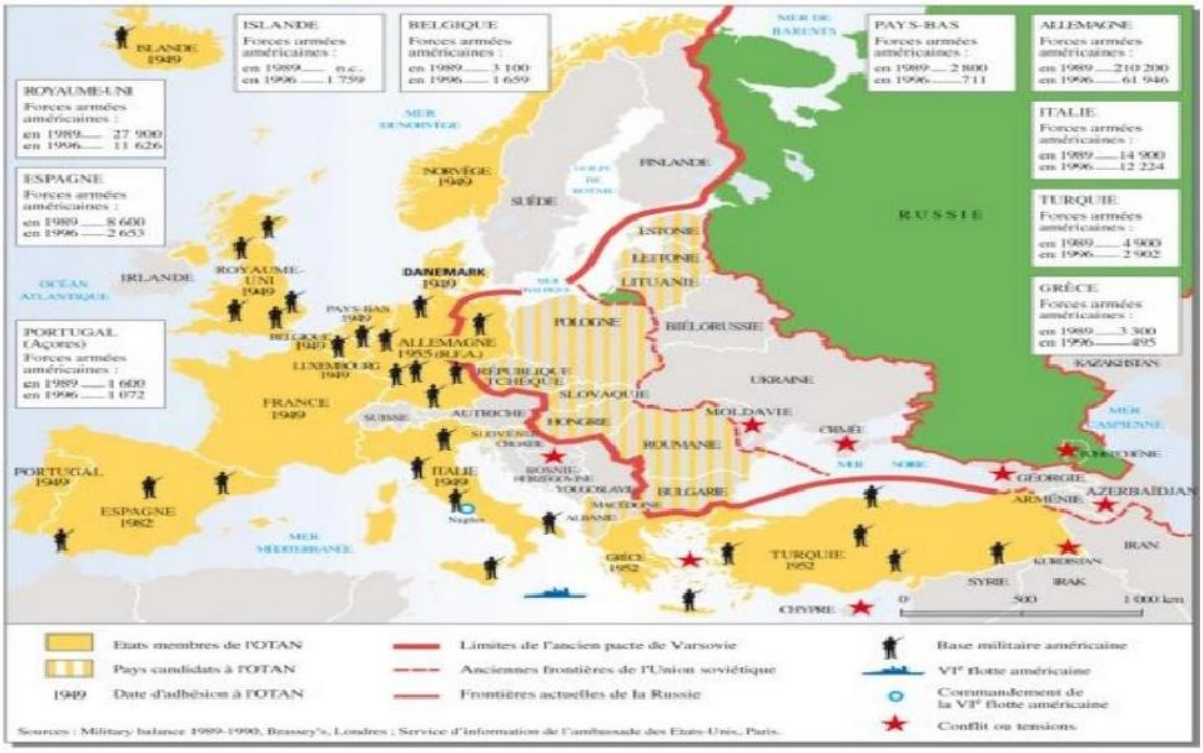

المصدر: www.diploweb.com/IMG/jpg/gi57-russie strategie.jpg

[1] لمى مضر جريء الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص .12-13.

[2] المرجع نفسه، ص ص . 13-14.

يلتسين" رئيسا لدولة روسيا الإتحادية بعد صراع مرير بينه وبين ليصبح بذلك "بوريس الرئيس

السابق "ميخاييل غورباتشوف" حول سياساته المتبعة وحول مصير الشيوعية وبقاء الإتحاد السوفياتي على المستوى الدولي وتصبح بذلك أيضا روسيا الاتحادية الوريث الشرعي لهذا الأخير كونها كبرى الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة وعدد السكان والناتج القومي والقوة العسكرية.

ولهذه الأسباب المذكورة اتفق قادة الدول المستقلة على إعطاء روسيا مقعد الإتحاد السوفياتي السابق في مجلس الأمن، أما من الناحية العسكرية فإن 90 بالمائة من الأسلحة الإستراتيجية للإتحاد السوفياتي أصبحت ملكا لروسيا الاتحادية كما أن الرئيس الروسي هو من يتحكم في شفرة إطلاق الأسلحة النووية بشرط ألا ستعمل هذه الأخيرة إلا بموافقة باقي الدول النووية وهي كازاخستان، بيلاروسيا وأوكرانيا وذلك بعد التشاور مع باقي الجمهوريات كما حصلت على 55 بالمائة من القوى العسكرية الجوية، و58 بالمائة من القوة النووية التكتيكية و55 بالمائة من إجمالي القوى البرية، و 85 بالمائة من الإمكانيات العسكرية البحرية.[1]

ورغم استئثار روسيا الاتحادية بالحصة الأكبر من التركة السوفياتية أو ما يسمى بعوامل القوة الإستراتيجية إلا أن مكانتها الدولية تراجعت تراجعا رهيبا فعلى سبيل المثال فإن روسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي قد تخلت عن أكثر من 20 مليون ممن يتحدثون باللغة الروسية خارج أراضيها.

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين،** (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)، ص.163.

الخريطة رقم (2): توضح القدرات النووية لأهم القوى في العالم، بما في ذلك روسيا الإتحادية واحتياطياتها من الأسلحة النووية.

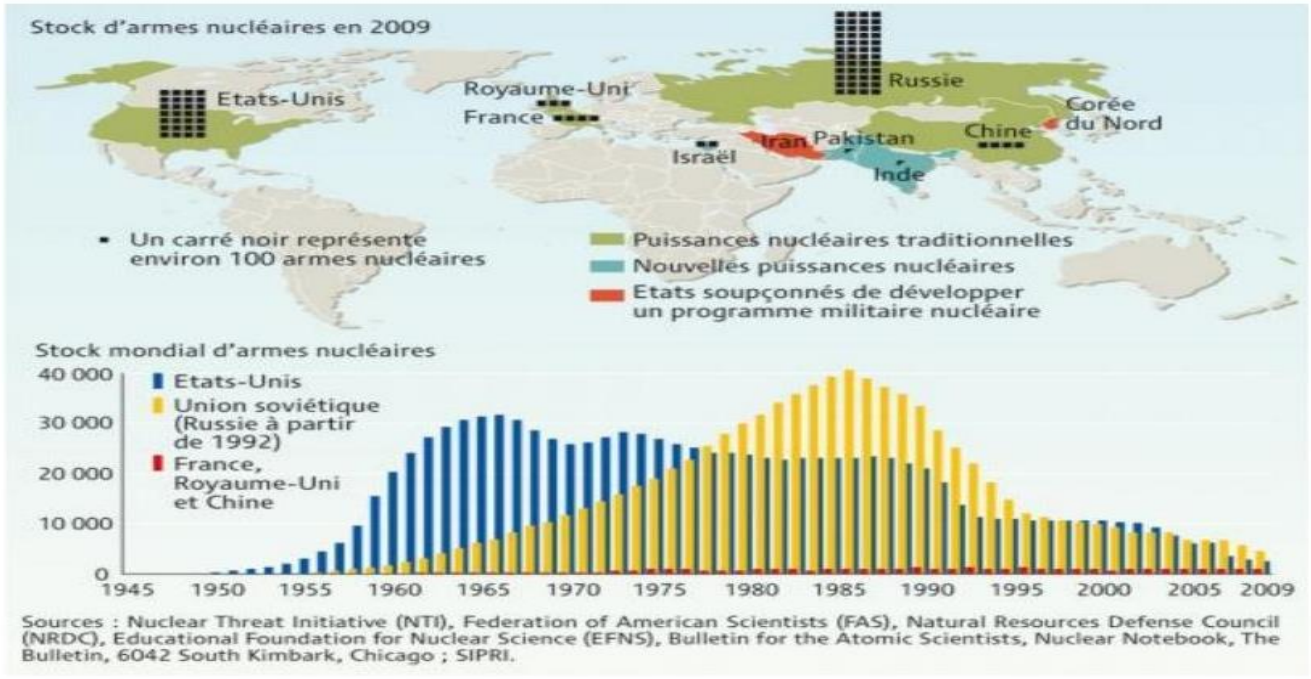

المصدر: www.monde-diplomatique.fr/cartes/stock nucleaire

بهذه الأحداث المفصلية في تاريخ العلاقات الدولية يكون العالم عموما وروسيا الإتحادية خصوصا أمام ما أسماه « Pierre Milza » بموت الإمبراطورية الشيوعية، موت كان نتيجة للصعوبات الكبيرة في النمو الإقتصادي والسباق غير العقلاني نحو التسلح وكذا على مستوى النظام السياسي والتركيز الشديد للسلطات في يد الفوضى التي بدأت تستقر الرئيس "غورباتشوف"، إضافة إلى زيادة النعرات القومية والإثنية لدى الجمهوريات المكونة للإتحاد في آسيا الوسطى والقوقاز ما أدى إلى تدخل السلطات المركزية مرارا باستعمال القوات المسلحة الأمر الذي يعني عدم تحكمها في زمام تسير أزمات الإتحاد بطريقة عقلانية، ما نتج عنه إعلان دول البلطيق استقلالها لتتبع بعديد الدول الأخرى بما في ذلك جمهورية روسيا الاتحادية بزعامة أبوريس يلتسين" بسبب صعود التيارات الوطنية المطالبة

بإسقاط الإتحاد.[1]

ومن وجهة نظر جيوبوليتيكية فإن "إيف لكوست" « Yves Lacoste » يرى أن الإستثنائية في سقوط الإتحاد السوفياتي تتجلى في أن هذا الانهيار مهدت له العديد من الأحداث التي لم تجر فقط على مستوى هامش الإتحاد بل كانت في مركزه أي في موسكو حيث أن تجاذب الأفكار والتصورات حول مستقبل الإمبراطورية السوفياتية بين مختلف التيارات المتصارعة عجل الإنهيار.[2]

وفيما يتعلق بوجهة نظر "زبيغنيو بريجنسكي" مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقا فإنه يرى بأن تداعي الدولة الأوسع مساحة في العالم أحدث الثقبا أسودا" في مركز الأوراسيا، أين بدا كما لو أن المنطقة القلب "التي حددها الجيوبوليتيكيون قد انتزعت فجأة من الخريطة العالمية، ما أدى إلى حدوث اضطراب جيوبوليتيكي هائل، فعلى حين غرة انكمشت حدود هذه الإمبراطورية عبر القارية حاملة الهوية السلافية إلى الموقع الذي كانت فيه في القوقاز وآسيا الوسطى في مطلع القرن التاسع عشر ،فقد أحيت خسارة القوقاز المخاوف الإستراتيجية من انبعاث النفوذ التركي، وولدت خسارة آسيا الوسطى إحساسا بالحرمان الذي سيطال مصادر الطاقة والمعادن الهائلة في المنطقة فضلا عن القلق من التحدي الإسلامي المحتمل.

مخاوف بل تهديدات ستظل تلاحق الإدراة الجديدة للكرملين بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.[3]

إن تفكك الإتحاد السوفياتي بهذه السرعة ترك آثارا عديدة وعلى عدة مستويات داخلية،

---

[1] **Pierre Milza, Les relations internationales de1973 à nos jours,(Paris : Hachette Livre, 3eme édition,2006) pp. 224-226.**

[2] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى (الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية)**، ترجمة: أمل الشرقي، المملكة العربية الأردنية: الأهلية للنشر والتوزيع،1999 ،ص ص. 115-117.

[3] فهمي، مرجع سابق، ص.230.

إقليمية ودولية، ما أدى إلى بروز حاجة حيوية لإعادة صياغة ومراجعة الفكر الإستراتيجي الروسي بما يتلاءم والوضع الجديد للدولة الروسية ويتوافق والمعطيات الدولية والإقليمية، فقد كان من غير الممكن تفادي مرحلة من الإضطراب التاريخي والإستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبراطورية الأمر الذي قاد إلى قيام موجة هائلة من النقد الذاتي بسبب بروز جدل واسع حول ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي لروسيا في تلك المرحلة التاريخية، وقد كثرت النقاشات المكثفة على الصعيدين الخاص والعام حول قضايا لا تجد من يثيرها في معظم الدول الكبرى مثل: ما هي روسيا؟ أين روسيا؟ وما ضاعف من أزمة الدولة الروسية إيجاد أجوبة واقعية ومقبولة لدى الشعب الروسي الذي سيطر عليه شعور فقدان الهيبة والكرامة الدوليتين.[1]

ومن بين ما تم الأخذ به اسقاط العديد من المحددات التي تحكمت في الفكر الإستراتيجي السوفياتي على مر عقود طويلة وأبرزها كان الأيديولوجية، فقد لعبت الأفكار الماركسية واللينينية دورا كبيرا في صياغة بنية الفكر الإستراتيجي للإتحاد السوفياتي وعلى مدى زمني تجاوز سبعين عاما من القرن العشرين لتحدد طبيعة التعامل ليس فقط مع دول المعسكر الرأسمالي، وإنما مع بقية دول العالم. ومن هذا المنطلق الأيديولوجي تسلحت دول المعسكر الإشتراكي، كما تسلحت دول المعسكر الرأسمالي، بترسانة ضخمة هائلة من الأسلحة النووية لضمان الإنتصار في أي مواجهة عسكرية وذلك عملا بأهم ركيزة في الفكر الواقعي الإعتماد على الذات «self help» .وأصبحت بذلك الأيديولوجية مدخلا أساسيا في تفسير سلوك كلتا الدولتين العظميين.

وإن تعظيم دور الأيديولوجية أسهم في تبني استراتيجيات واستراتيجيات مضادة ،كما أسهم في تسريع عملية السباق نحو التسلح بشقيه التقليدي والنووي ليصل إلى مستويات لم تعرفها عمليات سباق التسلح من قبل، ولكن عقد التسعينات شهد انقلابا عميقا في الإستراتيجية الروسية التي كانت تدور في فلك تصورات الرئيس يلتسين" ووزير خارجيته

[1] المرجع نفسه، ص. 231.

آنذاك "أندريه كوزيريف"، فضلا عن بعض المقربين الآخرين من الرئيس من جماعة القوى الديموقراطية ذات التوجهات الغربية الرأسمالية الأمر الذي أدى إلى التخلص النهائي من المبادئ الماركسية اللينينية التي كانت تحكم النظام السوفياتي في تحديد أولوياته الإستراتيجية ،إذ حرص المسؤولون الروس على إلغاء القسم الرابع من الدستور السوفياتي الذي كان ينص على المبادئ الأيديولوجية التي هيمنت على الإستراتيجية المتبعة ،كضرورة العمل من أجل دعم الإشتراكية الدولية ونصرتها.[1]

لكن روسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي بزعامة الرئيس يلتسين" وجدت نفسها أمام جملة من المشاكل المعقدة، رغم ما حمله هذا الرئيس من آمال للشعب الروسي وللغرب كذلك في دعم عملية التحول السياسي في هذا البلد، إلا أن ما ميز فترة حكمه وجود العديد من المعضلات رغم سعي الإدارة الروسية إلى التعاون مع الدول الغربية منذ الإعتراف التاريخي الروسي بإختلال موازين القوى الذي حصل على المستوى الدولي لصالح الغرب، على أمل أن تساعدها الولايات المتحدة الأمريكية في إنقاذ اقتصادها المنهار، وأتبعت ذلك تقديمها المجموعة من التنازلات منها:

إعلان الإلتزام بالديموقراطية الليبرالية والإقتصاد الحر، كما خفضت من ترسانتها النووية وأوقفت التجارب النووية من جانب واحد. في الوقت الذي لم يوقف فيه الغرب تجاربه ولم يخض ترسانته النووية ولم يف بوعوده المتعلقة بالمساعدات الإقتصادية.[2]

بهذه المعطيات دخلت روسيا في خضم الصراعات الداخلية وفقدان الإتجاه بسبب غياب الإرادة السياسية لصناع القرار الروسي ،كما أفقدها الإنهيار المفاجيء للهياكل الداخلية للدولة وهياكل السياسة الخارجية التمتع بالإستقرار الأمر الذي انعكس سلبا على رسم التوجهات الإستراتيجية لروسيا ،خصوصا في ظل وجود إشكاليتين رئيسيتين تتمثلان في : علاقة روسيا الإتحادية بالتاريخ أي بسبعين عاما من الشيوعية والهوية القومية بل

[1] الأمارة، (الإستراتيجبية...)، مرجع سابق، ص. 97.

[2] أناتولي أوتكين، **الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة: أنور محمد ابراهيم، ومحمد نصر الدين الجبالي، (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى،2003)، ص.31.

الإمبراطورية للمواطنين الروس ،وكذا علاقتها بحدودها الجديدة وب 25 مليون روسي خارج حدودها، الأمر الذي عبر عنه الكاتب "رونالد ستيل "« Ronald steel » في مقاله المعنون:« A New Realism » الصادر في عام 1997 بأن:

"روسيا دولة مصابة إصابة بليغة، وهي بحاجة إلى عدة عقود لكي تستعيد ولو ظاهريا قدرتها السابقة، وسوف تظل ولزمن طويل الرجل المريض على امتداد الحدود الأوروبية أي اعتبارها مشكلة أكثر من كونها مصدرا للتهديد".[1]

وهذا يعني أن روسيا كقائد تاريخي لكل التكتلات المعادية للغرب والتي اتخذت خطوات تمثل تضحية هائلة من أجل كسر الحواجز التي تفصل بينها وبين الغرب يعتبرها هذا الأخير رجلا مريضا لا يمكنه تهديد الأمن والرفاهية الغربية، وهذا الحكم الغربي وفق التصورات الروسية فيه انقاص للمكانة التي تركت أثرا عاطفيا كبيرا عند الروس لما لها من ذكريات تتعلق بكرامتهم ومكانتهم الدوليتين بين الأمم، وتعد هذه الفكرة الأخيرة الحجة الأساسية للمتشائمين في الولايات المتحدة الأمريكية أين حروا من انعكاساتها وتوقعوا أن تتحول هذه الدولة التي تستجدي القروض من صندوق النقد الدولي إلى منافس كما كان الحال عليه في الماضي.[2]

وترى المتخصصة في الشؤون الروسية "ليليا شيفتسوفا"« Lilia Shevtsova » أن تفكك الإتحاد السوفياتي كان الفرصة المثالية أمام روسيا لتحقيق التحول السياسي المنشود واسترجاع المكانة الدولية المفقودة إلا أن وجود مجموعة من العوامل المعقدة للتحول الروسي نحو الليبرالية الديموقراطية كالتاريخ، العادات الثقافة، ووجود تيار معادي للغرب أدى إلى عدم استكمال أربع ثورات كانت مطلوبة لإخراج روسيا من أزماتها المتعددة:كبناء دولة جديدة، انشاء السوق الحر، دمقرطة النظام السياسي، والقضاء على الهوية "الإمبريالية" أو

[1] المرجع نفسه، ص.41.

[2] المرجع نفسه، ص.51.

التوسعية للشعب الروسي.[1]

لكن النخبة السياسية الروسية في عقد التسعينات لم تكن مهيئة لذلك التحول بثوراته الأربع، حيث بدأت بوادر فشل الليبرالية التي تم تبنيها كخيار والتي أثبتت عدم جدواها في خدمة مصالح الشعب الروسي، كون النظام السياسي أصبح نموذجا للسلطة الفردية أو ما يسمى في أدبيات علم السياسة بشخصنة السلطة، فحسب تقرير لخلية الإستشراف في المفوضية الأوروبية « La cellule de Prospective de la commision européenne » الصادر في سنة 1998 فإن: "المافيا كانت المؤسسة الوحيدة العملية والمنظمة، في الوقت الذي كانت فيه مؤسسات الدولة تشهد تفككا بسبب ضعف السلطات الرسمية وغياب دولة القانون، الأمر الذي أدى إلى اختراق المنظمات الإجرامية مختلف قطاعات الإقتصاد الروسي كونها تحالفت مع أوجه بارزة في السلطة.حيث سادت اعتقادات بأن المافيا كانت تسيطر وتراقب حوالي 80 بالمائة من القطاع التجاري في هذا البلد، وحوالي 40 بالمائة من إجمالي الإقتصاد الروسي ،كما كانت تمتلك حصصا كبيرة في البنوك التجارية الجديدة..."[2]

وفي نفس السنة أي 1998 ونتيجة للفوضى الإضطراب والمرض الذي مر به الرئيس "يلتسين" عاشت روسيا أسوء أزمة اقتصادية ومالية فقد انخفضت العملة الوطنية الروبل إلى رقم قياسي، وتوقفت موسكو عن تسديد أقساط ديونها لصندوق النقد الدولي ،كما أصبح تأثيرها على المستوى الإقليمي بداية بالجوار القريب الذي يعد عمقا استراتيجيا لروسيا تأثيرا محدودا بل معدوما وذلك رغم تأسيس كومنولث الدول المستقلة الذي كان الهدف من وراءه محافظة روسيا على مكانتها الدولية، خصوصا في ظل حاجتها إلى الدول المكونة له كأسواق للمنتجات الروسية، إضافة إلى ما يمثله هذا العمق من أهمية عظمى من الناحية

---

[1] Lilia Shevtsova, Can Russia Reform? Economic ,Political , and Military perspectives, (U.S.A : studies Institute Monograph, 2012), p.11-12.

[2] Pierre, Verluise Russie post soviétique, outre-terre, 2007/2-n19.p29-33.DOI:103917/oute.019.0029

الأمنية والإستراتيجية بالنسبة للأمن الوطني الروسي.

ولم تتحقق هذه الأهداف الأسباب اقتصادية لعل أبرزها الضغوط الإقتصادية الهائلة التي تعرضت لها هذه الدول بعد التضخم الكبير الذي أصاب الإقتصاد الروسي إضافة إلى تأثيرات النزاعات القومية بين أذربيجان وأرمينيا، الشيشان وتترستان، وأبخازيا وجورجيا، وقد أثارت هذه النزاعات والتوترات الإقليمية ذات الخلفية العرقية والقومية حالة من الإرتباك على الساحة الدولية حيث خلقت تجاذبات كبيرة بين عدد من الدول، فالتوترات داخل دولة تشيكوسلوفاكيا أدت إلى تقسيمها إلى دولتين في كانون الثاني 1993، وكذلك يوغوسلافيا التي انشطرت إلى عدة دول مستقلة، وفي الشيشان تفاقمت المشاكل ذات الخلفية الدينية والإستقلالية، إضافة إلى مشاكل قانونية بين دول الإتحاد السوفياتي كالخلاف على الحدود بين روسيا وأوكرانيا في البحر الأسود وعلى ملكية مناجم الحديد والفحم.[1]

وبشكل عام يمكن وصف التوجه الغالب للرئيس يلتسين والنخب التي التفت حوله طيلة النصف الأول من التسعينات بتيار المهادنة" والذي لم يقم فقط بإنهاء التوتر والعداء مع الغرب، ولكنه انجرف في كثير من الأحيان وراء الإيمان الساذج والتفاؤل المبالغ فيه بخلق اندماج الطبيعي" لروسيا في الجماعة الأورو–أطلسية[2] حيث كان الرئيس يلتسين قد أعلن عشية توليه الرئاسة أن بلاده سوف تبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب بإعتبار روسيا جزءا من أوروبا ويجب عليها الإلتحاق بالمعسكر الغربي المتطور للخروج من أزماتها الداخلية ودخول مرحلة جديدة من التطور المشروط بضرورة الإندماج مع الغرب.

الأمر الذي أدى إلى أزمة سياسية ما بين الرئيس والبرلمان فبمجرد شروع هذا الأخير في تطبيق خططه الإصلاحية، بدأت ملامح الصراع السياسي بينه وبين باقي التيارات الأخرى المعارضة حول الطريقة المناسبة لتسيير الأوضاع الداخلية لروسيا ما بعد الإتحاد

---

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)، ص.160.

[2] زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كليتنون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ،2007–2008)، ص. 272.

السوفياتي وقد عمل يلتسين جاهدا لإقرار سياساته الإصلاحية أو ما غرف بسياسة العلاج بالصدمة* التي تتضمن عملية الإنتقال السريع نحو النموذج الليبرالي الرأسمالي كآلية للخروج من حالة الإنهيار والتدهور التي عايشتها روسيا الاتحادية في بداية التسعينات ما لاق عدم القبول على مستوى تيارات الساحة السياسية الروسية خاصة القومية والشيوعية التي ظلت تشكك في صدق نوايا الغرب في التعامل مع روسيا الاتحادية كدولة تتمتع باستقلاليتها وليس كدولة يرغب في اخضاعها، وهذا الصراع اشتد أكثر في سنة 1993 بسبب الشروع في عملية إصلاح واسعة النطاق.[1]

حيث تصاعدت حدة الإنتقادات الموجهة من البرلمان لبرنامج يلتسين الإصلاحي والسياسة الإقتصادية التي اتبعها من ناحية والسياسة الخارجية من ناحية أخرى، والتي تنظر إليها على أنها مذلة ومخزية بالنسبة لدولة كانت حتى وقت قريب إحدى القوتين العظميين، وانتهى الصراع بمواجهة عنيفة في الثالث والرابع من أكتوبر 1993 كانت نتيجتها الصالح يلتسين والليبراليين بفعل تدخل الجيش الذي كان عاملا حاسما في انهاء المواجهة بين الجانبين، وفرض دستور جديد غرف بدستور 1993 الذي أعطى الرئيس صلاحيات واسعة التصرف في خططه الإصلاحية، ضمن نظام رئاسي قوي.[2] منطلق من رؤية مفادها أن روسيا في بداية عملية تحول شاقة وطويلة، ولا بدا من مرور وقت كاف حتى يمكنها الإستقرار السياسي والإقتصادي من صنع سياسة خارجية قوية ومبتكرة تختلف عن مجرد تملق للغرب ومناشدته المساعدة.

---

* لقد بدأ التطبيق الفعلي لهذه السياسة في 2 جانفي 1992 أي بعد أيام قليلة من انهيار الإتحاد السوفياتي ويهدف هذا البرنامج لتحقيق إصلاح شامل بغية الإنتقال إلى اقتصاد السوق بدون تدرج، إلا أن نتائجه كانت كارثية على كل من الإقتصاد والمجتمع الروسي، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: – أندريز أسلوند،كيف تحولت إلى اقتصاد السوق، ترجمة:محمد جمال إمام، القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر،1997.

[1] ابراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي الفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008 – 2009)، ص 130.

[2] المرجع نفسه، ص ص.131–132.

إلا أن تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية دفعت بالرئيس يلتسين" إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر إثباتا للذات حملت صبغة روسية واضحة وهذا في عهدته الرئاسية الثانية، وارتكزت على التفسير القومي للمصالح الروسية، في محاولة منه لإعادة نوع من "التوازن النسبي في سياسته الخارجية وإعادة هيكلة أولوياتها ضمن الإستراتيجية الشاملة. هذا التحول ارتبط إلى حد كبير بالتطورات السياسية داخل روسيا ذاتها، وبتغير موازين القوى لمصلحة التيارين القومي المتطرف والشيوعي، وتراجع التيار الإصلاحي الليبرالي على النمط الغربي الذي حاول فرض تصوراته أثناء وضع استراتيجية الدولة الشاملة ولكنه لم ينجح في ذلك إلا خلال المدة القليلة فقط التي أعقبت تفكك الإتحاد السوفياتي من نهاية عام 1991 حتى عام 1993 ولاسيما بعدما ظهرت وثيقة التدابير الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية لروسيا الإتحادية.[1]

وفي نفس الفترة تزايدت الضغوط على الرئيس الروسي وحكومته وخاصة وزير خارجيته "أندريه كوزيريف" من أجل التخلي عن التوجه الغربي في السياسات المتبعة، والتركيز بدلا من ذلك على اتباع السياسات التي تخدم مصالح روسيا وأهدافها كدولة يعتد بها على الساحة الدولية، خصوصا بعد عدم قدرة القادة الروس على تعريف مصالح وأهداف الإستراتيجية الروسية، ففي حادثة فريدة من نوعها لدى لقاء الرئيس الأمريكي "نيكسون" بوزير الخارجية الروسي "أندريه كوزيريف" طلب الأول من الثاني كيفية رؤيته لمصالح روسيا الجديدة، فأجابه اكوزيريف" : "إذا كانت لديكم أفكارا معينة وإذا كنتم تستطيعون مساعدتنا على صياغة مصالحنا الوطنية سأكون معترفا بجميلك.[2]

ومما أثبت صدق إدعاءات التيارات المعارضة عدم تقديم الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى روسيا ما كانت تنتظره من مساعدات واستثمارات وتكنولوجيا متقدمة تساعدها على تجاوز أزماتها المتعددة، بل عدم الرغبة في دمج روسيا في الحضارة الغربية فعلى الرغم من كونها دولة أورو – آسياوية فإنها لن تكون بأي حال دولة غربية، هذا إلى

[1] الأمارة، (المتغيرات الداخلية ...)، مرجع سابق، ص ص .64-65.

[2] المرجع نفسه، ص.59.

جانب محاولة الدول الغربية والولايات المتحدة تجاهل روسيا دوليا، واستبعادها عن ممارسة دورها في بعض القضايا ذات الحساسية والأهمية لروسيا، وفي مقدمتها قضية توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا، والذي رأت فيه الحكومة الروسية تهديدا لأمنها القومي، فأدى هذا إلى ظهور تحذيرات من قوى سياسية مختلفة، ولاسيما من بين القوى السياسية الرسمية ضد أي توسع لحلف شمال الأطلسي يشتمل على جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق.[1]

هذه العوامل وغيرها دفعت القيادة الروسية إلى إعادة هيكلة استراتجيتها واتباع سياسة أكثر استقلالية وتوازنا، وتمثل ذلك من خلال شواهد عدة منها قيام الحكومة الروسية عام 1993 بالإعلان عن أنها ستتبع سياسة جديدة ومتزنة تجاه من لا يحترم أهدافها أو يتعارض يلتسين" الذي معها، كذلك يتأكد هذا التوجه الجديد لروسيا من خلال قراءة تصريح الرئيس قال فيه:[2]

"إن روسيا تريد أن تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التكافؤ وذلك بوصفهما دولتين عظميين...فالتنازلات تهين مشاعرنا الوطنية. "وقوله أيضا: إن روسيا ليست الدولة التي يمكن الإحتفاظ بها في غرفة الإنتظار ،وإنها ليست الدولة التي تقول نعم فقط."

ولإثبات صحة هذه الأقوال قام الرئيس يلتسين "بعزل وزير خارجيته "أندريه كوزيريف" المعروف بميوله واتجاهاته الغربية وتعيين خلفه "يفجيني بريماكوف" « Evgueni Primakov» في جانفي 1996. كما أننا نستطيع أن نتعرف إلى سياسة الرئيس يلتسين المن خلال تبيان الإستراتيجية الروسية التي ترمي إلى تنويع البدائل أمام روسيا الإتحادية بالإتجاه شرقا ودعم الدور الروسي في القارة الآسيوية و في المنطقة العربية وخاصة بعد إدراكه الفرص الإقتصادية المتاحة لبلاده في هذه المناطق. واستغلال الغرب بزعامة الولايات المتحدة ضعف روسيا الإتحادية من أجل منع عودتها إلى الساحة الدولية لأطول وقت ممكن

[1] عادل عباسي، **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مذكرة ماجستير غير منشورة** ،جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007)، ص.31.

[2] المرجع نفسه، ص ص .65-66.

لكونها قوة عظمى.

ولذلك أعلن "يلتسين "في ديسمبر 1999 تخليه عن السلطة لعدة أسباب لعل أبرزها حالته الصحية المتردية في المرحلة الأخيرة لولايته الثانية التي انعكست سلبا على تسيير شؤون الدولة التي سلم زمام أمورها وخصوصا الإقتصادية منها إلى أعضاء أسرته ومحيطه الذين كانوا يستفيدون كثيرا من هذا الأمر لتسير أمورهم الشخصية وكسب الأموال، ليترك السلطة إذن لخلفه "فلاديمير بوتين"[1] رجل المخابرات السابق ورئيس الوزراء، وفي 26 ديسمبر 2000 أنتخب هذا الأخير رئيسا لروسيا الإتحادية.

ويمكن القول أن روسيا التي انزاحت عن ساحة الفعل الدولي في عهد "بوريس يلتسين" تحطمت المؤسسات الإقتصادية فيها في ظل نظام اتجه صوب الليبرالية الإقتصادية دون وجود أدنى تخطيط استراتيجي وجدت نفسها أمام أوضاع كارثية، وبالتالي فإن "فلادمير بوتين" استلم السلطة في روسيا وهي تعيش في حالة من عدم الإستقرار السياسي، فقد كثرت في عهد الرئيس الأسبق يلتسين" عملية تغيير الحكومات فضلا عن المحاولات الإنفصالية لبعض الجمهوريات التابعة للإتحاد السوفياتي وبالأخص جمهورية الشيشان.

ومما لاشك فيه أن وصول بوتين إلى هرم السلطة كان نتيجة توافقات* حصلت بين يلتسين ومن كان يحيط به من رجال المال والإعلام والنفط بهدف ضمان مستقبل هؤلاء بعد انتهاء ولاية يلتسين، هذا الأخير الذي حصل على الحصانة بواسطة مرسوم أصدره بوتين في اليوم الأول من العام 2000.[2]

وبعد انتخابه للرئاسة اتخذ "بوتين"خطوات أكثر حزما ضمن الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الاتحادية، سعيا منه لإستعادة هيبة ومكانة دولته، وذلك بجعلها تعيد النظر في مصالحها الوطنية، لأن روسيا ليست الإتحاد السوفياتي ولا تطمح لإستعادة دوره، كما أنها لا

---

[1] Richard Sakwa ,Putin Russia's choice , (London : Routledge,second Edition, 2008),p.2.

* للتعرف أكثر على كيفية صعود فلادمير بوتين إلى سدة الحكم في روسيا الإتحادية، أنظر كتاب: بافل خليبنيكوف، ثعالب الكرملين وعراب نهب روسيا بوريس بيريزوفسكي، ترجمة: منتجب يونس، (سوريا:دار علاء الدين، 2005).

[2] زيدان، مرجع سابق، ص ص .186-187.

تمتلك وسائله، إلا أن تصورات قائد الكرملين الجديد لمستقبل روسيا الإتحادية كانت تدور في فلك حماية الأمن القومي الروسي وفقا لرؤية استراتيجية جديدة مختلفة عن الرؤية التي كانت سائدة عقب انهيار الإتحاد السوفياتي.

2سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد الرئيس فلادمير بوتين:

بما أن رسم استراتيجية معينة يتطلب من الدولة توضيح الغايات الوطنية الأساسية، كونها تشكل العامل الرئيسي في عملية التخطيط الإستراتيجي العام، فإن روسيا الإتحادية وبعد معاناتها من عديد المشاكل عقب بروزها كدولة ديموقراطية جديدة تعتمد على اقتصاد السوق أدى إلى نشوء أنماط جديدة من التفكير الإستراتيجي تركز على الأمن القومي للدولة الروسية الجديدة، التهديدات التي قد يتعرض لها هذا الأمن.ومن ثم تحديد أهم تلك الوسائل المؤدية إلى تحقيق تلك الأهداف الوطنية المرسومة.

أما سمات هذه الإستراتيجية الجديدة فتتمثل في ما يلي:[1]

أ- **الواقعية:** تتسم الإستراتيجية الروسية الجديدة بنوع من الواقعية من خلال سعيها إلى بناء سياسة براغماتية، عن طريق الإبتعاد عن الحجج الأيديولوجية التي كانت تحرك الفعل العسكري أو الديبلوماسي في الماضي القريب مع الإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا الاتحادية مستقبلا وذلك منذ منتصف العهدة الثانية للرئيس يلتسين "أين تحقق النهج الواقعي أكثر بعد عام 1993 وتعزز أكثر مع وصول بوتين إلى الحكم في العام 2000. وقد أشار "يفغيني ساتانوفسكي "مدير معهد الشرق الأوسط في موسكو في تعليق له على توجهات روسيا لبيع أسلحة إلى سوريا وكذا التعاون النووي الروسي الإيراني التي تثير خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إن هذه سياسة واقعية ولم يعد هنالك توق إلى الهيمنة الأيديولوجية."

ب-براغماتية القيادة الروسية: ويظهر هذا الأمر من خلال استشفاف القيم الجديدة التي بدأت روسيا تعمل بها، إذ عمد رؤساء روسيا بوتين وميدفيديف"- إلى إظهار وتأكيد

[1] الأمارة، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق، ص.102.

قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، بما في ذلك الأيديولوجية الماركسية–اللينينية التي طالما هيمنت على الإستراتيجية المتبعة، وقد حافظ الرئيس فلادمير بوتين "على هذا الخط نفسه من حيث التوجهات العامة إذ أكد دوما أن روسيا تسعى إلى بناء استراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة، إذ أن هذه السياسة هي سياسة ذات شفافية قصوى تأخذ بعين الإعتبار المصالح المشروعة للدول الأخرى وتهدف التوصل إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كل الأطراف.

فرغم اعتراف الرئيس "بوتين" أثناء خطابه السنوي إلى الأمة بأن تفكك الإتحاد السوفياتي كان أكبر كارثة جيوسياسة في القرن الماضي بالنسبة إلى الشعب الروسي، فإنه جدد النهج البراغماتي للدولة الروسية مؤكدا ذلك في قوله: "إن روسيا يجب أن تتطور كدولة حرة وديموقراطية وإن الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا كدولة حرة وديموقراطية. إضافة إلى تأكيد الرئيس "بوتين" أكثر من مرة أنه: "لكي يكون لك مكان تحت الشمس فلا بد أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الجميع." وطبعا يقصد بالشمس النظام الدولي ما استلزم القيام بمبادرات عديدة كالدعوة إلى الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي وهو عدو الأمس القريب، وكذا التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا وأمنيا ،والتغاضي عن وجود قواعد عسكرية غربية في دول الإتحاد السوفياتي السابق،[1] فضلا عن طلب الإنضمام إلى رابطة العالم الإسلامي التي تحققت في العام 2012.

ولكن على الرغم من براغماتية هذه القيادة، فإن هنالك من يرى أن هذه القيادة تعاني من عدم وجود الإرادة الحقيقية لتوظيف عوامل القوة الروسية في اطار الإستراتيجية الشاملة أي التطلع إلى دور سياسي وقومي للزعامة، مضافا إليهما وجود القوة العسكرية بهدف الإرتقاء بالقوة الروسية بالشكل الذي يؤدي إلى إعادة الهيبة إلى روسيا، وربما يعود السبب الحقيقي وراء عدم وجود براغماتية حقيقية هو ضعف بعض الإمكانات التي تساعد هذا القائد على البروز والتحدي بالشكل الذي كان عليه الإتحاد السوفياتي السابق.

[1] المرجع نفسه، ص. 104.

ج- **ديناميكية وفاعلية الإستراتيجية الروسية:** وتبدو هذه الديناميكية واضحة من خلال ما يضمن بصورة أكثر جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية. وهنا يقف "بوتين" كحام للخط الإستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق. إن الإصرار على وحدة تراب الفدرالية الروسية وعدم التفريط فيها، وإتباع مختلف الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية لتأكيد هذه الوحدة، يمثلان دليلا على فاعلية الإستراتيجية الروسية.[1]

المنافسة الحرة: وضع هدف هو هدف المنافسة على الأسواق، إذ أحل الدستور هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية، ورغم أن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات التي سرعان ما انعكست على الإستراتيجية الروسية، لذلك فإن ما حصل من ترتيب للأولويات كان يعكس خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة، وحركة الإنفتاح المالي والإقتصادي على الخارج .وهنا يظهر الإختلاف مابين الإستراتيجية الروسية الحالية وتلك المتبعة في الحقبة السوفياتية وما تلاها في فترة حكم الرئيس يلتسين"، فمثلا تفضل روسيا في مرحلة التحول الديموقراطي"، السياسة الدولية، السنة والإتحادية ولأسباب اقتصادية بحتة إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها.

هـ - **حرية الحركة:** إن تفكك الإتحاد السوفياتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبه فرض شروط على روسيا الاتحادية بما قد يضر بمصالحها أو تقييد حرية حركتها أو عنصر من عناصر قوتها، فوضعها الجديد لم يجعلها ولو نسبيا مجبرة على الإنصياع إلى مواقف الدول الغربية في مختلف القضايا الدولية سواءا داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة، أو خارجه ضمن توجهات النظام الدولي الجديد، وهذا الأمر أعطاها قدرة على التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية، بما يتفق مع مصالحها. إذن يبحث الدور الروسي الآن عن مرتبة الشريك في جميع المناطق التي يرى فيها مصالح استراتيجية له. وما يؤكد هذا الكلام توجهات "بريماكوف" عندما وزيرا للخارجية الروسية، حيث قال: "إن الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخيا، ولكن قوة

[1] تبيه الأصفهاني، **"السياسة الخارجية الروسية 35، العدد.136،أفريل 1999**، ص.225.

كبرى حقيقية."ويضيف القول: "إن القابليات الروسية المحدودة لا عد عقبة في قيامنا بدور فاعل،فالسياسة الروسية تستمد قوتها ليس على أساس الظروف الآنية، بل على أساس المصادر الروسية الكامنة والضخمة، فروسيا الإتحادية ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد.[1]

المرونة: يمكننا أن نستشف مرونة الإستراتيجية الروسية من خلال تصورات روسيا صانعي القرار الروسي للأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها، إذ تؤيد روسيا الإتحادية الجهود الجماعية لحل الأزمات الدولية، كما تساند الإقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم. وهو أمر ناجم عن إدراك روسيا الاتحادية لضعف نفوذها في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، مع رغبتها في تأكيد أهمية التحرك لتحقيق مصالحها الحيوية، الأمر الذي جعل روسيا الإتحادية تدعو إلى عقد اتفاقيات متعددة الأطراف، وهو موقف يحسب على أنه موقف مرن ما دام يتطلع إلى أن يكون أحد الأطراف المشاركة في الإتفاقيات المقترحة وعدم الاستسلام أمام وجود هيمنة أمريكية على المستوى الدولي .ونستطيع أن نتبين هذا الموقف الروسي من خلال التصريح الآتي لأحد المسؤولين الروس وفيه تشديد على أن: "روسيا تعمل مع الأطراف الدولية الأخرى من أجل عدم خلق ضجة تؤدي إلى تأزم الوضع العالمي"، حيث يذكر "بريماكوف" وقوف روسيا الإتحادية ضد استخدام القوة ضد أي بلد كان إلا بقرار من الأمم المتحدة، وأن أعمال القوة التي تمارس بقرار دولة واحدة أو مجموعة دول هي أعمال مرفوضة، وأن روسيا تبذل كل جهودها لتفادي تصعيد أي توتر، إذ إننا ندرك مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ولكن هذا لا يعني إطلاقا بأن على روسيا تنفيذ دور التابع لها.[2]

ز-**علمية الإستراتيجية الروسية:** تتضح علمية الإستراتيجية الروسية من خلال إدراك القادة الروس الدور الأساسي للسلاح النووي في مستقبل الأمن القومي الروسي وتأكيدهم اله،

[1] الأمارة، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق، ص.106.

[2] المرجع نفسه، ص ص.107-108.

فحسب تصريحات أحد كبار المسؤولين الروس في الكرملين، بمناسبة انعقاد الدورة الأولى المجلس الأمن القومي الروسي: "فإن القوات النووية تشكل وستبقى تشكل، العنصر الأساسي الأمننا وقوتنا العسكرية. وهكذا فإن موقف الإتحاد الروسي من تصديق اتفاقية ستارت، والموقف من ميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوسع في الفضاء الكوني تسليحيا.

المبحث الثالث: الجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

قبل الحديث عن الجيوبوليتيكا كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد "بوتين" سنتطرق أولا إلى أهمية روسيا الإتحادية في النظريات الجيوبوليتيكية التي طورها علماء الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية الأنجلو–ساكسون إثر احتدام الصراع الدولي في القرن التاسع عشر أين أصبحت بذلك تلك النظريات الأساس في رسم وتطبيق الإستراتيجيات الغربية لتطويق القوة الروسية الأمر الذي أدركته جيدا النخب الروسية وعملت على أساسه التطوير استراتيجياتها .وفي مقام ثان سيكون الحديث مخصصا للجيوبوليتيكا الروسية وأهم أعلامها بهدف إبراز دور أفكارهم في التحركات والتوجهات الإستراتيجية للنخبة السياسية الحاكمة في روسيا بزعامة "فلادمير بوتين".

1. أهمية موقع روسيا الإتحادية من المنظور الجيوبوليتيكي: روسيا ورقعة الشطرنج الكبرى.

إن صلب موضوع الجيوبوليتيك في أي مجتمع هو ايجاد العلاقة ما بين الجغرافيا وقوة الدولة أو ضعفها فهو هندسة السياسة الدول الخارجية ومفسر لتحركاتها ونشاطاتها. وللإشارة فقد ولد هذا العلم في حضن الإمبراطورية البريطانية وأصبح بعدها خادما للأحلام الإمبراطورية لتلك الشعوب الطموحة للسيطرة العالمية، وبالتالي فقد فرض هذا الأخير نفسه كأساس لفهم الإستراتيجيات الدولية على جميع من تمسهم حركتها فكل دولة تحدد لنفسها:[1]

[1] جاسم سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم –جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا** – ، لبنان : تمكين للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ،2013)، ص. 58.

عناصر قوتها وضعفها. احتياجاتها للوجود والإستقرار وكذا النمو. –رؤيتها لنفسها ومكانتها في العالم. –كيفية تنظيم واستخدام القوة.

وفيما يتعلق بروسيا فقد كانت على الدوام وعبر حقب التاريخ المتعددة واعية بنفسها بكونها قوة عالمية، فالبعودة إلى تحليلات الفرنسي "ألكسيس دي توكفيل" Alexis de Tocqueville التي صنفت النوعيتها على أنها من أعطت المبادئ الأولى للتحليل

الجيوبوليتيكي من خلال أبرز كتبه "الديموقراطية في أمريكا" De la democratie en « Amerique » الصادر سنة 1835 ،فقد أكد فيه على أن الخصائص والمميزات العامة النمو وتوسع أي قوة كانت لا ترتبط بصفة كلية بنوع النظام السياسي السائد، ولا ببعض التحولات السياسية، الإجتماعية أو الإقتصادية المؤقتة بل ترتبط ارتباطا كبيرا بالموقع الجغرافي، وكذا بالمعطيات الفيزيائية كالمساحة، الثروات الطبيعية والمناخ بالإضافة إلى الخصائص السوسيو– ثقافية التي تمتاز بها هذه القوة.[1]

أو بتعبير آخر العوامل المادية والمعنوية المؤثرة في قوة أو ضعف الدول والتي تعرضنا إليها سابقا.

وفيما يخص العلاقة مابين المعطيات الفيزيائية والخصائص السوسيوثقافية المذكورة أعلاه فإنها تعد فكرة مهمة بالنسبة لقدر روسيا، ذلك أن انعدام الأمن كان العاطفة الوطنية الجوهرية للشعب الروسي على مر التاريخ، وهذا الأمر يعود أساسا إلى قابلية روسيا للتعرض للخطر بسبب بعدها عن المياه الدافئة.[2]

وبناءا على ذلك فمن الطبيعي أن تكون هذه القوة غير راضية على هذه الأوضاع من منطلق رؤيتها لنفسها ومكانتها في العالم وكذا بروز احتياجات معينة للوجود الإستمرار ،والنمو ، وبالتالي فإن وجود هذه المميزات السوسيوثقافية كان لها انعكاسات نفسية على

[1] David Teurtrie, Géopolitique de la Russie (Intégration régionale ,enjeux énergétiques, influence culturelle),(Paris :L'Harmattan, 2010),p.19.

[2] Ibid ,pp.20-21.

الشعب الروسي وطبعا على صناع القرار الروس والمستندة أساسا إلى الجغرافيا، وذلك رغم سيطرة روسيا على منطقة قلب العالم بتعبيرات البريطاني "هالفورد ماكيندر "« Sir Halford Mackinder » ما حتم اللجوء منذ عهد بطرس الأكبر إلى استراتيجيات معينة للوصول إلى المياه الدافئة الأمر الذي أدى إلى احتدام الصراع الدولي ونشوب الحروب بين روسيا وبقية القوى العالمية.

وكان "ماكيندر" قد أكد في مقاله المنشور سنة 1904 والمعنون: "بالمحور الجغرافي للتاريخ"« Le pivot geographique de l'histoire» أن هذا الأخير يقع في عمق الأوراسيا التي تمثل أهم جزء في العالم الشمالي ، وهذا الفضاء أطلق عليه تعبير Heart land، ويتضح من خلال هذا المقال أن هذه المنطقة ستعطي امتيازا حقيقيا للدولة التي تسيطر عليه إذ ستمتلك نوعا من القوة الإضافية لغزو بقية الكون. فالبنسبة لماكيندر فإن تطور العالم كان نتيجة لإختلالات موازين القوى ما بين منطقة القلب وقوى الهلال الخارجي، أو بعبارة أخرى بين قوى البر وقوى البحر،[1] التي أطلق عليهما فيما بعد عالم الجيوبوليتيك الروسي "ألكسندر دوغين" Alexandre Dougine اتباعا مصطلحي "التيلوروكراتيا" و"التالاسوكراتيا"[2] وطبعا فإن الدولة التي تسيطر وتراقب منطقة قلب العالم هي : روسيا، الأمر الذي يفسر تاريخ الصراعات الطويلة والمتعددة التي ميزت العلاقات الأنجلو–ساكسونية وروسيا من أجل السيطرة على هذه المنطقة المركزية من العالم والتي تمثل المفتاح الحقيقي للسيطرة على الجزيرة العالمية (World Island) التي تتشكل من قارات العالم القديم (أوروبا، آسيا، وافريقيا) إذ أن السيطرة عليها تفتح المجال للسيطرة على العالم بأكمله.

ويحد منطقة قلب العالم التي تتحكم فيها روسيا من الشرق الصين ومنشوريا، ومن

---

[1] Tuathail Simon, Dalby (1)–Gearoid (London Paul, Routledge, **The geopolitics readers,** :Routledge, 1998), pp.28–29.

[2] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، ترجمة : عماد حاتم، ،(بيروت: دار الجديدة المتحدة، 2004) ، ص.62.

الشمال: المحيط المتجمد الشمالي ومن الجنوب: هضاب آسيا وجبال الهمالايا، أما من الغرب: فيحدها نهر الفولكا، ولاحظ ماكيندر أن هذه المنطقة ذات خصائص استراتيجية متميزة إذ تعد سهلة وكبيرة الإتساع وذات تصريف مائي داخلي وخارجي نحو المحيط المتجمد الشمالي.كما تحيط بها من الشمال والشرق والجنوب صعوبات تضاريسية أو مناخية، الأمر الذي يجعل من عملية غزوها من الخارج مسألة بالغة الصعوبة. وتبعا لذلك يمكن اعتبار قلب العالم منطقة تتمتع بقدرات دفاعية متميزة،فساحلها الشمالي يتميز بالتجمد الدائم مما يجعلها منطقة غير قابلة للإختراق، إذ يصعب على القوة البحرية الوصول إليها .كما أن أنهارها الداخلية (أوب، وينسي، ولينا) إما تصب في المحيط القطبي الشمالي أو أنها تنتهي إلى بحيرات أو بحار مغلقة كبحر قزوين أو البحر الأسود. وهذه الخصائص تجعل منها منطقة بعيدة المنال بالنسبة للمواصلات البحرية والنهرية.[1]

أما القوى البرية فلا يمكنها الوصول إلى منطقة قلب العالم ،ذلك أن أقسامها الشرقية والجنوبية توفر لها مناعة دفاعية، حيث تتميز بوعورة تضاريسها وطبيعتها الجبلية والصحراوية، مما يصعب من مهمة الهجوم عليها واختراقها، أما المنطقة الداخلية لقلب العالم فإنها تتميز بسعة وخصوبة أراضيها الزراعية كما تحتوي على المعادن والثروات الطبيعية. فضلا عن ذلك فإن اتساع سهول هذه المنطقة تتيح من الناحية الجيواستراتيجية الفرصة للمناورة والتقدم والتراجع والدفاع بالعمق، خاصة مع تدعيم مواصلاتها الداخلية بواسطة انتشار السكك الحديدية وكثرة الطرق البرية، وهي عوامل من شأنها أن تنعش بنيتها الإقتصادية وتحرك علاقاتها الإقليمية الداخلية وتتيح إمكانية السيطرة والتحكم فيها.[2]

بذلك يمكن القول أن "ماكيندر" حاول استنطاق الجغرافيا من بوابة التاريخ، حيث طرح هذا الأخير في ضوء حركة القوى الإمبراطورية سؤاله المهم: أين كانت أكثر المناطق حصانة عبر الحقب التاريخية المتعددة ويصل إلى أنها منطقة الإستبس القاري الممتدة عبر روسيا إلى حدود الصين وأوروبا الشرقية أي منطقة قلب العالم، وبالتالي تولد الصراع الدائر

[1] فهمي، مرجع سابق، ص.89.

[2] المرجع نفسه، ص.90.

منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا والمتمركز أساسا حول محاولات قوى البر ممثلة في روسيا السيطرة على أوروبا الشرقية وكذا محاولة التمدد نحو الهلال الداخلي، لثقاوم باستمرار من قبل القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لوقف التقدم السوفياتي بداية ثم روسيا الإتحادية حاليا.[1]

فرغم حدوث العديد من التطورات الكبرى التي مست المجالات البحرية، الجوية، الأسلحة الصاروخية وأسلحة الدمار الشامل، والتي أهملها ماكيندر عند حديثه عن مركزية قلب العالم في الإستراتيجيات الدولية، جعلت البعض يعتقد أن النظرية "الماكندرية" قد تهاوت، والحقيقة أن مفاهيمها الكبرى مازالت قائمة إلى يومنا هذا، فجوهر الصراع الجغرافي مازال يدور في عمقه حول فكرة تطويق روسيا ،وأن الصراع على الجزيرة العالمية هو أساس تحرك القوى البحرية، وخوفها من قوى البر القائمة حاليا.

ومن ناحية أخرى فقد توصل "ألفريد تاير ماهان" الذي يعد من أبرز المنظرين الذين درسوا أهمية الموقع الجغرافي البحري للدولة وأثره في بناء قوتها، من خلال خبرته في تاريخ البحرية، إلى أن الموقع الجغرافي يأتي في مقدمة العوامل التي تسهم في بناء القوة البحرية، وقد أكد في هذا المقام على طبيعة هذا الموقع ،أي إلى أي مدى تكون جبهاته المائية منفتحة على البحار والمحيطات واستكمالا للمزايا الإستراتيجية للموقع البحري للدولة، أكد على أن يكون هذا الموقع قادرا على تأمين سيطرتها على الطرق التجارية المهمة والتحكم في القواعد البحرية حتى يكون بمقدورها الرد على أي عدوان محتمل أو قائم فعلا قد يهدد نطاقها الإقليمي.[2]

إذ بين "ألفريد ماهان "أن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم ومن يحكم تجارة العالم

[1] سلطان ، مرجع سابق، ص.62-63.

[2] حميد ياسر الياسري ، **أحمد حامد خليوي البركي، "الموقع الروسي في المنظور الجيوبوليتيكي الغربي"، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية** ، العدد. 14، السنة السادسة،2014،ص .12.

يحكم ثروة العالم ومن يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم نفسه، وفي هذا المقام بالذات أوضح أهمية الجزيرة العالمية الأوراسيا وأهمية الهارتلاند (روسيا)، أين أكد أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي وأن روسيا تمثل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا ويكون منيعا ضد المهاجمين ولدرجة يستحيل غزوها ، ويرى أن السبيل الوحيد لوقف التوجه البحري لروسيا هو تقوية الدفاعات العسكرية على أطراف حدودها ،إذ أن الموقع الجغرافي لروسيا يجعل منها قلعة حصينة وأن قلب هذه المنطقة لا يمكن اختراقه ومن ثم فإن السبيل الوحيد للصراع ضد العملاق الروسي ينحصر بصفة رئيسية على الحدود الشرقية والجنوبية.وبناءا على ما تقدم تبين أن روسيا تشرف على أكثر من 37 ألف كم من السواحل البحرية التي شكلت ما يقارب ثلثي حدودها فمن جهة الغرب تطل هذه الدولة على بحر البلطيق الذي يقع عليه ميناء لينينغراد، أما من جهة الجنوب فتقع أهم موانئها على البحر الأسود ميناء فلاديفوستوك الروسي.[1]

وقد أدركت القيادات الروسية أهمية امتلاك القوة البحرية ومساهمتها الكبيرة في الوضع الشامل للقوة الروسية الأمر الذي دفعها منذ 1966 إلى تبني استراتيجية بحرية تسعى إلى ضمان التواجد المستمر في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادي وكذا المحيط الهندي، وكانت تهدف في ذات الوقت إلى مواجهة التفوق البحري للولايات المتحدة الأمريكية، ما مكنها من إنشاء أسطول بحري كبير تشمل قطعه الغواصات وحاملات الطائرات وكاسحات الألغام والسفن البحرية وغيرها.

ويتضح مما سبق أن روسيا الإتحادية ذات السواحل البحرية الكبيرة المطلة على المحيط الهادي والمحيط المتجمد الشمالي فضلا عن امتلاكها العدد السكاني الهائل ومساحتها الواسعة ووفرة مواردها الطبيعية، والمالكة لنخبة حاكمة تسعى لإمتلاك قوة بحرية من خلال استثمار الموقع البحري لخلق قاعدة تجارية وعسكرية بحرية متميزة ومتقدمة،[2] حققت الشروط المطلوبة للحصول على القوة البحرية إذ يعتبر ماهان أن التجارة هي الأداة

[1] المرجع نفسه، ص .13

[2] دوغين، مرجع سابق، ص.94.

الأولى للسياسة، فحسب تصوراته دائما فإن الحضارة البحرية ترادف الحضارة التجارية الأمر الذي يفرض على القوة العسكرية القيام بمهمة أساسية تقتصر على تأمين الشروط الأفضل الإقامة الحضارة التجارية الكونية، كما يحث ماهان على أن وضع الدولة الجيوبوليتيكي القوي مرهون بمقدرتها على بسط السيطرة على المناطق الهامة استراتيجيا.[1]

يتضح مما سبق ذكره أن المعطي العسكري على أهميته في الأجندات الأمنية والإستراتيجية للدول ذات النهج الواقعي والتي تستغل المكون الجغرافي استغلال أمثل، فإن هذا الأمر لا ينفي الأهمية الحيوية للمعطى الإقتصادي الذي كان وسيبقى المركز الذي تدور في فلكه مختلف الإستراتيجيات القومية للدول بما في ذلك روسيا الإتحادية.

ليأتي بعد ذلك الأمريكي "نيكولاس سبيكمان"(1893-1943) المتابع المباشر لخط الأميرال "ماهان"، والذي كان ينظر إلى الجيوبوليتيكا على أنها الأداة الأكثر أهمية في السياسة الدولية والتي تسعى لإستنباط الإستراتيجية الأشد تأثيرا. فعلى غرار "ماهان" كان من سمات "سبيكمان "المدخل النفعي والرغبة في تقديم المعادلة الجيوبوليتيكية الأكثر تأثيرا والتي من الولايات المتحدة الأمريكية من التوصل وبأسرع الطرق إلى تحقيق السيطرة العالمية. إذ بدأ أعماله بتصويب آراء "ماكيندر" بتقديمه لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف قليلا عن الأنموذج الماكيندري.

إذ كانت فكرته الأساسية تقوم على أساس أن ماكيندر قد بالغ في تقييم الأهمية الجيوبوليتيكية لل heart land أين يرى "سبيكمان" أن من يسيطر على rim land يسيطر

على الأوراسيا ومن يسيطر على الأوراسيا يقبض على مصير العالم بيديه. فمن وجهة نظره فإن heart land ليست إلا مدى مكاني محتمل يتلقى جميع النبضات الحضارية من rim land التي تعد أساسا للأرض التاريخية للحضارة. لذلك فإن ثنائية الصراع في النمطية التاريخية للحضارات بين القوى البحرية وتلك البرية، تجد مجال تطبيقها من على مستوى

[1] المرجع نفسه، ص ص.94-95.

منطقة الحافة Rimland.[1]

إن ما يمكن استخلاصه من أفكار نيكولاس سبيكمان هو سعيه لبلورة استراتيجية أمريكية مضادة لمواجهة الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، وكان قد أكد على الأهمية الإستراتيجية الفائقة لروسيا، فسبيكمان لم ينقض مقولة البريطاني ماكيندر بل أقر بها ووضع توصياته الإستراتيجية للوقوف في وجه التوسع الروسي بإتجاه أوراسيا .لقد قم سبيكمان الجغرافيا الأوراسية إلى قلب قاري، وإلى هلال كبير من الدول الساحلية، تشمل كل من أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا، وصولا إلى المنطقة العربية في شرق المتوسط و شمال إفريقيا إضافة إلى اليونان وايطاليا وجنوب فرنسا وجنوب إسبانيا وكل هذه الدول لها مكانتها الجيوسياسية ولديها امكانات اقتصادية مهمة لذلك كان سيبكمان سباقا إلى التذكير بأهمية إقامة حلف شمال الأطلسي لدرأ خطر القوى البرية أي روسيا والصين وكذا ألمانيا، إضافة إلى تحجيم استقلالية الدول الأوروبية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال اتباع استراتجية الأناكوندا الأطلسية* وذلك بحصار الأراضي المعادية من البحر وعبر الخطوط الساحلية، وهو ما يؤدي إلى الإستنزاف الإستراتيجي للعدو، أين يتحدد دور القوى العظمى في الحيلولة دون بناء تلك القوة في معسكر العدو على طول الأماد الساحلية rim land بهدف إغلاق كل منافذها على المجال البحري بقدر المستطاع.[2]

والحقيقة هي أن هذه التصورات النظرية الجيوبوليتيكية هي ما تم التقاطه من طرف الإستراتيجيين الأمريكان، التي كسبوا بفضلها الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفياتي ، فلم يكن الكتب النجاح لإستراتيجية الأناكوندا الأطلسية لولا اتباع استراتيجية متعلقة بالمناطق

[1] المرجع نفسه، ص.106.

[*] يقصد باستراتيجية الأناكوندا الأطلسية حسب المتخصص الروسي في علم الجيوبوليتيك "الكسندر دوغين" استراتيجية الولايات المتحدة وحلفاءها الأطلسيين من أجل الإستحواذ على أكبر مساحة من الأوراسيا لصالحهم بغية إعاقة توسع روسيا الجيوبوليتيكي.

[2] المرجع نفسه، ص ص.107-108.

الشاطئية أو الأماد الساحلية وذلك لفرض الهيمنة على الأوراسيا السوفياتية ضمن الصراع الدائر ما بين التيلوروكراتيا والتالاسوكراتيا، ولتكون استراتيجية الأناكوندا ناجحة حتى النهاية كان من الضروري تطبيق هذه السياسة عبر الحرب الفيتنامية، وعبر تفعيل العلاقات الأمريكية – الصينية، ومساندة الولايات المتحدة للنظام الموالي لأمريكا في إيران، ودعم القوميين المعارضين في أوكرانيا ومناطق البلطيق وما إلى ذلك.[1]

ومواصلة لهذه الأفكار الجيوبوليتيكية فمع نهاية القرن 20 برز كتاب المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي "زبيغنيو بريجينسكي" «Zibigniew Brzezinski» "رقعة الشطرنج الكبرى"، ليعيد من خلاله الحيوية للأفكار الجيوبوليتيكية السابقة الذكر خصوصا نظرية "قلب

العالم"، أين انطلق من افتراض مفاده أن السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية التي تحققت مع نهاية الحرب الباردة تبقى مفتوحة وغير مكتملة ما لم تعززها بالسيطرة على منطقة "الأوراسيا التي هي بمثابة الفراغ الجيواستراتيجي المتمم لسيطرتها العالمية.

وتتلخص الأفكار الواردة في مؤلف بريجينسكي "رقعة الشطرنج الكبرى..." فيما يلي:

1. أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات الطريقة التي تدير بها العالم ويأتي في مقدم هذه التحديات، أن منطقة أوراسيا هي القارة الأكبر في العالم، وهي محور الحركة الجيوبوليتيكية ومركز الإهتمامات الجيواستراتيجية، أن القوة التي تتحكم بأوراسيا تستطيع أن تسيطر على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما والأوفر في مجال الإنتاجية الإقتصادية ويقصد بالمنطقتين مناطق من آسيا وأوروبا، أما مناطق العالم الثلاث فهي آسيا وافريقيا وأوروبا.[2]

وهنا تفضي نظرة واحدة إلى الخريطة العالمية إلى اكتشاف أن بسط السيطرة على أوروبا يستتبعه أوتوماتيكيا إخضاع افريقيا، الأمر الذي يجعل نصف العالم الغربي بمثابة المحيط الخارجي للقارة المركزية من الناحية الجيوبوليتيكية.

[1] المرجع نفسه، ص ص .108-109.

[2] بريجينسكي، مرجع سابق، ص. 48.

2. ويعرج بريجينسكي بعد ذلك إلى إبراز الخصائص الجيوستراتيجية لمنطقة أوراسيا فيقول: "يعيش في أوراسيا حوالي 75 بالمائة من شعوب العالم، وفيها أيضا توجد معظم ثروات العالم سواء كانت باطنية أو مستخرجة، بحيث تنتج أوراسيا حوالي 60 بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي وتوجد فيها حوالي ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم... جميع الأطراف التي يمكن أن تشكل تحديا سياسيا واقتصاديا لسيادة أمريكا توجد في أوراسيا .ولو جمعت معا فإن قوة أوراسيا تفوق بشكل كاسح قوة أمريكا.ولكن من حسن حظ أمريكا أن أوراسيا أوسع من تتوحد سياسيا . "ويضيف بريجينسكي: "وهكذا فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية، ولكنها لا تشغل لاعبين إثنين بل عدة لاعبين يمتلك كل لاعب منهم كميات متباينة من القوة. يستقر اللاعبون الرئيسيون في الغرب، والشرق، والمركز، والجنوب، لذا فإن توحد الشرق تحت سيادة لاعب واحد منهم في جنوب أوراسيا، فضلا عن إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية من طرفها الغربي سينتتج عنه نهاية المشاركة الأمريكية في لعبة الشطرنج الأوراسية.[1]

3. ويحدد بريجينسكي خمسة لاعبين جيواستراتيجين وخمسة محاور جيوبوليتيكية على الخريطة السياسية الجديدة لأوراسيا،ويقصد باللاعبين الجيواستراتيجين الدول التي تمتلك القوة والإرادة الوطنية اللازمتين لممارسة النفوذ أي التأثير فيما وراء حدودها لفرض تبديل الوضع الجيوبوليتيكي إلى البعد الذي يؤثر في مصالح أمريكا وتكون لديها الإمكانية أو الإستعداد للإشتعال" الجيوبوليتيكي، وطبعا من بين أهم أولئك اللاعبين الجيواستراتيجين ذكر بريجينسكي روسيا الإتحادية.[2]

4. وذكر في نفس السياق مجموعة من الدول أسماها بالمحاور الجيوبوليتيكية من بينها أوكرانيا التي تعد محورا مهما في رقعة الشطرنج الأوراسية لاسيما لروسيا الإتحادية فبدون أوكرانيا لا تعود روسيا امبراطورية أوراسية ولكن إن كانت موسكو ستستعيد السيطرة على

[1] المرجع نفسه، ص ص .48-51.

[2] الياسري، البركي ، مرجع سابق، ص.25.

أوكرانيا بعدد سكانها الذي تعد الآن 25 مليون نسمة ومواردها الكبيرة إضافة إلى نفاذيتها إلى البحر الأبيض المتوسط، الأمر فإنها ستستعيد بشكل أوتوماتيكي ظروف التحول إلى دولة إمبراطورية قوية تمتد على أوروبا وآسيا كما سيكون لفقدان أوكرانيا الإستقلالها عواقب مباشرة على أواسط أوروبا محولة بولندا إلى محور جيوبوليتيكي على الحدود الشرقية لأوروبا الموحدة.[1]

وهنا تتضح بشكل كبير حيثيات الأزمة الأوكرانية المستمرة إلى يومنا هذا كونها لا تتعلق فقط بكيان يدعي أوكرانيا إنما ترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية لدولة روسيا الإتحادية من جهة والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، الذي يرى فيما يسمى بالجوار الروسي القريب مجالا يجب التوسع نحوه إجباريا.

وما يقال عن أوكرانيا يقال أيضا عن أذربيجان ذات الأهمية الجيوبوليتيكية لإشرافها على بحر قزوين الغني بالثروات لذا فإن سيطرة روسيا حسب الإستراتيجي بريجينسكي يعني استغلال دول آسيا الوسطى عديم الفائدة إذا ما خضعت أذربيجان خضوعا تاما لسيطرة موسكو، أما تركيا فهي من المحاور الجيوبوليتيكية التي تعمل على استقرار منطقة البحر الأسود وتسيطر على النفاذ منه إلى البحر المتوسط وتؤدي دور المرساة الجنوبية لحلف الناتو، إن من شأن تركيا إن كانت مضطربة أن تشيع المزيد من العنف في جنوب البلقان ما قد يسهل إعادة فرض السيطرة الروسية على الدول حديثة الإستقلال في القوقاز. أما إيران فإنها هي الأخرى توفر دعما مثبتا للتنوع السياسي الجديد في وسط آسيا. فهي تتحكم في الساحل الشرقي للخليج العربي، في حين يعمل استقلالها كحاجز بوجه أي تهديد روسي على المدى البعيد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي الذي اعتبره بريجينسكي خليجا فارسيا، لذا فإن مستقبل أوكرانيا، أذربيجان وأواسط آسيا له أهمية حاسمة على ما يمكن أن تصبح عليه روسيا.[2]

لذلك يؤكد بريجنسكي على ضرورة أن تصوغ الولايات المتحدة الأمريكية وتنفذ خطة

[1] بريجينسكي، مرجع سابق، ص.75.

[2] المرجع نفسه، ص ص.65-66.

جيواستراتيجية متكاملة وشاملة وطويلة الأمد لعموم أوراسيا كونها الحلبة المركزية للعالم الأهميتها الإستراتيجية والأمنية وطبعا الإقتصادية، فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على ضمان أن لا تصل دولة أخرى غيرها خصوصا روسيا الإتحادية إلى السيطرة على هذا المجال الجيوبوليتيكي وذلك من خلال تطبيق فكرة الإحتواء لهذه الأخيرة في منطقة قزوين والقوقاز للعمل على الحد من نفوذها في هذه المنطقة، كون روسيا تبقى لاعبا جيواستراتيجيا رئيسيا على رغم ما أصابها من ضعف، ذلك أن مجرد وجودها يؤثر على نحو مكثف في الدول المستقلة حديثا ضمن الأوراسيا الواسعة التي كانت تمثل دول الإتحاد السوفياتي السابق فهي تمتلك أهدافا جيوبوليتيكية طموحة تعمل على نحو متزايد ما قد يشكل تهديدا حقيقيا للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.وكذا على المصالح الأمريكية في منطقة الأوراسيا.[1]

2مكانة الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي وأثره في التوجهات الإستراتيجية لبوتين:

لقد تنامي علم الجيوبوليتيك في مرحلة ما بعد النظام الشيوعي بشكل مستمر في روسيا الإتحادية، بالرغم من أنه ظل مدانا طيلة الفترة الشيوعية بوصفه أداة للعسكرة الرأسمالية الأمر الذي جعله من العلوم الممنوعة في كل جامعات الإتحاد السوفياتي. والحقيقة أن هذا التنامي بدأ في البروز طوال سنوات الثمانينات خصوصا مع تبني البرسترويكا، فقد أعيد تأهيل وتعريف الجغرافيا السياسية بكونها حقلا علميا جامعيا، ومع مرور السنين وتردي وضعية المصالح القومية الروسية وجدت الجيوبوليتيك مكانتها التي تستحقها حيث أضحت تمثل جزءا مندمجا في النقاش العام كما أضحى الخطاب السياسي الآن يتمحور وبشكل أساسي حول هذا البعد.[2]

وهذه الشعبية التي تلعبها حاليا الجيوبوليتيك في روسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي بدأت

[1] المرجع نفسه، ص ص .57-58.

[2] Katia Kliouikova , « La Géopolitique en Russie depuis 1991 »,Outre-Terre, No. 19,2007, p.21.

في التبلور أكثر مع اعلان عدة شخصيات روسية معروفة لمجموعة من الأفكار الجيوسياسية لإستعادة هيبة وكرامة بلدهم فعلى سبيل المثال أعلن الزعيم الشيوعي من الحرس القديم "جينادي زيوغانوف"« Zyuganov » : "أنه ينبغي

على روسيا أن تستعيد السيطرة على المنطقة المركزية." التي تحدث عنها ماكيندر ، ثم ظهرت أيضا أفكار الزعيم القومي المتطرف افلادمير جيرونوفسكي" Zhirinovsky » والتي تدعو إلى أن جنوب القوقاز وكذلك تركيا وإيران ، وأفغانستان يجب أن تخضع جميعها إلى السيادة الروسية، وعلى الرغم من أن تطرف جيرونوفسكي لا يشاركه فيه الأغلبية العظمى من الروسيين. إلا أنه قد مس على الرغم من ذلك توجها حيويا في التفكير الإستراتيجي الروسي، خصوصا في ظل الضعف الذي شهدته روسيا في مجالها الأوراسي، ما جعل الجغرافيا نفسها تمثل هاجسا روسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين.[1]

وبطبيعة الحال فليس هناك إمكانية لإعادة تشكيل الإتحاد السوفياتي مطلقا، ومع ذلك برزت فكرة جيوبوليتيكية لإقامة إتحاد أكثر مرونة من الإتحاد المنهار والذي يصل إلى حدود الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية والذي قد يكون أكثر قابلية للتحقيق.ولكن ما الذي يمكن أن يمثل النداء الأسمى وراء ذلك ؟ماذا عساها أن تكون الفكرة التي يمكن أن يبرر بها الروس أخلاقيا تلك الموجة المقبلة من التوسع؟

كتب بريجينسكي في هذا السياق في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى":"أن الروس قد بدأوا منذ تسعينات القرن العشرين في إحياء مذهب الأوراسيا Eurasianism الذي يعود إلى القرن التاسع عشر كبديل للشيوعية، من أجل إغراء الشعوب غير الروسية بالعودة إلى الإتحاد السوفياتي.–ولو بصيغة جديدة – "إذ تتناسب الأوراسيا جيدا مع شخصية روسيا التاريخية والجغرافية، ولكونها تمتد عبر مساحة شاسعة من أوروبا إلى الشرق الأقصى، على الرغم من عدم ارتباطها بأي منهما فإن روسيا بطريقة لا تشبه أي بلد آخر جسد أوراسيا .أين تشكلت لدى النخبة المثقفة والفكرية في مقام أول ثم لدى النخبة السياسية في مقام ثان

[1] روبرت د.كابلان، **انتقام الجغرافيا ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،2015)**، ص.213.

تصورات استراتيجية عن المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا الإتحادية التي مثلها الجيوبوليتيكيين كما رأينا سلفا في صورة المحور الجغرافي للتاريخ.[1]

حيث يرى قائد الفكر الأوراسي "الكسندر دوغين" أنه يمكن بسهولة استشراف مسيرة الأحداث، فإذا ما اختارت روسيا طريقا آخر غير الطريق تجميع الإمبراطورية" ويقصد هنا الدول التي شكلت الإمبراطورية الروسية عبر حقب التاريخ المتعددة أي دول آسيا الوسطى والقوقاز، فعندئذ ستتبتى دول أخرى أو تحالفات دول رسالة ال heartland القارية .وفي هذه الحالة تغدو الأماد الروسية هدفا استراتيجيا لتلك القوى التي تعلن نفسها "قلعة الأوراسيا" الجديدة. فإما أن تقوم الصين بقفزة باتجاه الشمال نحو كازخستان وسيبيريا الشرقية، أو تتحرك أوروبا الوسطى باتجاه الأراضي الروسية – الغربية نحو أوكرانيا وبيلاروسيا، أو يقوم المعسكر الإسلامي بمحاولة التكامل مع آسيا الوسطى، منطقة الفولجا والأورال بالإضافة إلى بعض ومن مناطق روسيا الجنوبية، ولكن من الصعب جدا الوصول إلى مثل هذا التكامل القاري الجديد لأن الخريطة الجيوبوليتيكية الكونية نفسها تقف في مواجهة الأطلسية الأحادية القطب. وعليه فإن ما يدفع إلى تفعيل التحركات الأوراسية الأخرى هو السلبية الجيوبوليتيكية من طرف روسيا نفسها.[2]

روسيا التي وصفها أيضا واحد من الرواد الأوائل للإتجاه الأوراسي "بيوتر نيكولايفيتش سافيتسكي" بأنها: "مثل تكوينا حضاريا مميزا تحدده خاصية "التوسط"، فهي تحتل الموقع المركزي في إطار القارة ككل." وتوسط روسيا بالنسبة لسافيتسكي هو أساس تفردها التاريخي، فهي ليست جزءا من أوروبا وليست امتدادا لأسيا. إنها عالم مستقل بذاته ،واقع جيوبوليتيكي روحي تاريخي مستقل إنها الأوراسيا.[3]

وهذا المفهوم لا يعني أرضا ولا قارة، بل فكرة انعكست في المجال الروسي والثقافة الروسية، إنها مقياس تاريخي وحضارة خاصة، إن روسيا حسب الطرح الأوراسي

[1] المرجع نفسه، ص ص .213-214.

[2] دوغين، مرجع سابق، ص.214.

[3] المرجع نفسه، ص.128.

السافيتسكي* وريثة الخانات العظماء ،متممة أعمال جنكيز خان وتيمورلانك، إنها موحدة آسيا.[1]

وقد تطورت أفكار التيار الأوراسي أكثر مع الأعمال الرائعة والفريدة لعالم الأعراق الروسي اليف نيكولايفيتش غوميليوف" في سبعينات القرن الماضي، أين أكد أن السيطرة الروسية على تلك الأراضي الأوراسية مرده أن أبناء روسيا الكبرى لا يمثلون مجرد فرع من السلاف الشرقيين بل مزيجا تكون على أساس التناوب التركي – السلافي، الأمر الذي خلف حضارة روسيا الكبرى على تلك الرقعة الجغرافية من العالم.[2]

وطبعا فإن القول بأن الديموغرافيا الروسية ليست سلافية بحتة بل هي مزيج من التفاعل بين السلاف والأعراق التركية المنغولية القوقازية، يمثل في حد ذاته أرضية هوياتية يمكن الإنطلاق منها لتفعيل الإتحاد الأوراسي المنشود تحت الزعامة الروسية، والتي يمكن أن نطلق عليها مصطلح القوة الناعمة الروسية، والتي ستمل مدخلا أخلاقيا قيميا لتبرير إعادة ضم دول الجوار القريب الأوراسية. فالجغرافيا ، التاريخ، والحضارة ستظل عناصر أساسية في الهوية القومية لشعوب الأوراسيا، بل ستكون فكرة إنشاء هذا الإتحاد من ناحية العقلانية السياسية أمرا جديرا بالتفكير ،فإذا تمكنت الأوراسية من قمع الإختلافات والصراعات العرقية والهوياتية في بعض أوساط الإتحاد السوفياتي السابق وبالتالي تساعد على الإستقرار ألن تكون جديرة بالإهتمام؟

وبالتالي فإن روسيا الاتحادية بعد حرمانها من الحكم القيصري والشيوعية تتطلب مثالا

---

* بيوتر نيكولايفيتش سافيتسكي (1895–1968) هو عالم جيوبوليتيك معروف، ترأس في سنة 1921 الحركة الأوراسية التي تؤمن وبعمق بالعوامل الجيوبوليتيكية التي تلعب دورا مركزيا في أفكار المنتسبين إلى تلك الحركة، كما أمن سافيتسكي بالفكرة المحورية القائلة بخصوصية التميز التاريخي "لأبناء روسيا الكبرى" بهدف بعث الأوراسيا التي توصف بكونها عالم مستقل بذاته، فهي حسبه واقع روحي تاريخي مستقل.

[1] المرجع نفسه، ص.129.

[2] محمد عادل شريح، "**روسيا "الأوراسيا" وقضايا المشرق العربي**"، **سياسات عربية العدد** .8، أفريل 2014،ص.22.

ساميا وموحدا إذا أرادت النجاح في إعادة جذب الشعوب التي كانت خاضعة لها في السابق، وفي هذا السياق يجادل "ديميتري ترينين Trenin مدير مركز كارنيجي في موسكو بأنه:" في القرن الحادي والعشرين قوة الجذب تتغلب على قوة الإكراه التي طالما طبقتها النخبة الحاكمة الروسية في دول جوارها القريب، وبالتالي يجب أن تكون القوة الناعمة محورية في الإستراتيجية الروسية الجديدة، وبعبارة أخرى فإن روسيا التي يجري اصلاح تفكيرها الإستراتيجي ستكون في وضع أفضل لبسط نفوذها نحو جميع أطرافها الواقعة في أوراسيا، خصوصا أن اللغة الروسية هي اللغة المشتركة من البلطيق إلى آسيا الوسطى، ما سيسمح لروسيا بإعادة تحقيق ما ترى أنه مصيرها الجغرافي كونها دولة عظمى وهذه العظمة حسب دوغين دائما ليست خيارا إنما هي قدرها المحتوم.[1]

ومن مشروع جيوبوليتيكي فكري إلى مشروع سياسي أعلن الرئيس الكازاخستاني "تور سلطان باييف" بدء مشروع اتحاد دول أوراسيا وأفضت هذه الدعوة إلى نوع من الإتحاد الجمركي بين ثلاث جمهوريات هي : روسيا الاتحادية، كازاخستان، وبيلاروسيا ، ولعله منذ ذلك الوقت تحولت الأوراسيا من نظرية جيوبوليتيكية إلى تطبيق سياسي ومنذ عام 2000 بدأ يظهر في خطابات "فلاديير بوتين" ما يشير إلى اقترابه من الفهم الأوراسي على حساب المفاهيم الليبرالية الديموقراطية المهيمنة على السياسة الروسية، فقد أعلن في عام 2000 أن روسيا دولة أوراسية بمعنى أنها ليست آسيوية وليست أوروبية، ثم جاء اعلانه في 2012 حول الإتحاد الأوراسي المزمع تحقيقه ليشكل نقلة نوعية على هذا الصعيد.

فالمشروع الأوراسي في تصوراته وإطاره النظري كما يبدو في أدبيات الفكر الأوراسي والذي يبدو أنه يتقاطع بنسبة كبيرة مع سياسات بوتين الفعلية، وتتحدد ملامحه في الآتي:[2]

-هو مشروع مقابل لمشروع العولمة الغربية يسعى لتوجيه الرد الحاسم على سياسة الهيمنة والسيطرة الغربية التي تمثلها هذه العولمة على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والثقافية، وذلك من خلال إرساء نمط من الكيانات السياسية والتحالفات في

[1] كابلان، المرجع نفسه، ص.215.

[2] شريح، مرجع سابق، ص ص.63-64.

القارة الأوراسية ليس على أساس من الهيمنة السياسية والثقافية وإنما على أساس من التكاملية وحق الثقافات المحلية في تطوير نماذجها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، بما يساهم في نمو التنوع اللغوي والديني والحضاري لتبلور أقطاب دولية متعددة لكن في إطار إرادة سياسية موحدة لمواجهة نظام القطب الواحد وسياسة العولمة.

يتضمن هذا المشروع خطين استراتيجيين لبناء العلاقات الجديدة والكيانات الجديدة في القارة الأوراسية وترسيخها، يتمثل أولهما:في بناء الإتحاد الأوراسي في حدود الإتحاد السوفياتي سابقا، لكن من دون أيديولوجيا شمولية ملزمة وعلى أساس من اللامركزية في الحكم وبشكل طوعي ويتمثل ثانيهما: في بناء تحالفات وتفاهمات استراتيجية في محاور أساسية هي محور موسكو –طهران ، وموسكو بيجين ، وموسكو – دلهي، والعمل على تعزيز تحالفات إقليمية موحدة (منظمة شانغهاي)، أما بالنسبة إلى دول وتكتلات أوراسية أخرى كتركيا ودول الشرق الأوسط التي لا تظهر حماسا شديدا للعلاقات مع روسيا ، ويظهر فيها النفوذ الغربي بشكل واضح وكبير، فيبقى الباب مفتوحا لها، ويجري الإقتراب منها بقدر رغبتها في الإقتراب من المحور الأوراسي.

إن موقع الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي موقع متميز، إذ يلعب هذا العلم دورا بارزا في كتابات أهم المفكرين الجيوبوليتيكيين عبر مختلف الحقب التاريخية التي عرفها هذا البلد، كما أضحت تلك الأفكار الموجه الرئيسي لفلاديمير بوتين فيما يخص تحديد الأهداف الإستراتيجية بما يتلاءم وتاريخ العظمة الروسية كون روسيا متميزة فهي لا تمثل لا الشرق ولا الغرب.

فمن علم منبوذ يمثل الإمبريالية الغربية ، إلى علم يخدم التوجهات الإستراتيجية لدولة روسيا الاتحادية، بل يمد الإستراتيجية الشاملة بأهم المفاهيم والمصطلحات وكذا السياسات الواجب اتباعها في إطار فوضوية النسق الدولي خدمة للأمن القومي الروسي.

استخلاصات الفصل الأول:

إن الإستراتيجية تعبير عن أهم الأهداف والمصالح التي تسعى الأمم لتحقيقها باستعمال وسائل معينة، أي استخدام عوامل القوة المادية والمعنوية من أجل تحقيق ما يتطلبه الأمن القومي للدول، هذا الأخير الذي يرتبط بالأساس بمضامين دقيقة لعل أبرزها :ربط الأمن بالقوة العسكرية للدولة وذلك عملا بمبادئ الفكر الواقعي الذي لا يزال يسيطر على التوجهات الإستراتيجية لمختلف الدول خصوصا تلك التي تمتلك قاعدة متسعة من المصالح الوطنية.

وبالنسبة لروسيا الاتحادية فإن هذه الأخيرة عانت الكثير من المشاكل التي غدت بالنسبة لها تحديات كبري غداة انهيار الإتحاد السوفياتي، إذ غابت الرؤية الإستراتيجية المستقبل الشعب الروسي الطموح للحلم الإمبراطوري، في الوقت الذي يمتلك فيه هذا الأخير الكثير من عوامل القوة المعنوية خصوصا التاريخ والخصوصية الحضارية والثقافية ،إذ أنه وعبر حقب التاريخ المتعددة عاش في ظل وجود امبراطورية مترامية الأطراف ومتعددة الأعراق والإثنيات، وبالتالي عرفت هذه الدولة صعود تيار معاكس لكل السياسات التي عرفتها روسيا الشيوعية سابقا تمثل في اتجاه طلب المساعدة من الغرب ،وقد قاد هذا التيار في الرئيس الأسبق "بوريس يلتسين" ونخبته، إذ حاول عن طريق ما سمي ب "سياسة العلاج بالصدمة" تحقيق انتقال اقتصادي نحو اقتصاد السوق لإخراج روسيا الإتحادية من أزماتها وانهيارها الإقتصادي، لكن الغرب لم يكن عند وعوده، بل نقضها أكثر فأكثر لأن روسيا في الإدراكات الغربية ليست سوى "تهديد" متعدد الأوجه، فعاشت بذلك هذه الأخيرة أسوء مرحلة من مراحل تطورها، كما أضحى النظام السياسي نظاما مشخصنا وخاضعا لإرادة الأوليغارشيا التي سيطرت على كل مناحي الحياة الإقتصادية، المالية، والسياسية، ما انعكس سلبا على مكانة وهيبة روسيا على مستوى النظام الدولي.

إلا أن صعود الرئيس "فلادمير بوتين" رجل الإستخبارات القوي في عام 2000 إلى سدة الرئاسة ،كان له بالغ الأثر على صياغة التوجهات الإستراتيجية المستقبلية لدولة روسيا الإتحادية، إذ سرعان ما بدأت الأطروحات الجيوبوليتيكية تلقي بثقلها على التفكير الإستراتيجي الروسي الجديد، وذلك بإحياء الفكر الأوراسي لإعادة أمجاد روسيا في محيط

جوارها القريب بما يخدم مصالح الأمن القومي الروسي، كما أخذت النخبة الروسية الحاكمة بزعامة أبوتين "بعين الإعبار أبرز أفكار علماء الجيوبوليتيك الروس لتجدها في المشروع الجيوبوليتيكي /الإستراتيجي لروسيا، إذ يعد "بوتين" من أشد من يحن إلى أمجاد الإمبراطورية الروسية، دون إهمال طرح التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين كخيار تكتيكي تقتضيه مرحلة الضعف التي مرت بها روسيا في العقد الأخير من التسعينات، لأجل تحقيق العودة الدولية المنشودة إلى مسرح الأحداث الدولية.

الأمر الذي تبني استراتيجية جديدة للأمن القومي، والتي صيغت من خلالها مجموعة من الأهداف الوطنية الواجب تحقيقها بما يخدم مصلحة الشعب الروسي، وذلك

تعبئة كل موارد الأمة المادية والمعنوية ، كوسائل لتجسيد الأهداف على أرض الواقع، واسترجاع الهيبة والمكانة الدولتين المفقودتين.

الفصل الثاني: مكانة ليبيا في الإستراتسجية الروسية بشمال إقريقيا

سعت روسيا الاتحادية منذ اعتلاء الرئيس فلاديمير بوتين سدة الحكم فيها العام 2000 الى إعادة ضبط توجهات سياستها الخارجية وفق هدف استعادة المكانة الدولية التي تلاشت بعيد انهيار الاتحاد السوفياتي، وفي هذا الإطار تسعى روسيا الى إعادة تفعيل دورها في المنطقة العربية التي كانت احدى دوائر التأثير التقليدي للاتحاد السوفياتي السابق بفعل علاقاته الاستراتيجية مع بعض القوى الفاعلة فيه من بينها الجماهيرية الليبية بزعامة العقيد معمر القذافي. وقد جاءت أحداث الربيع العربي لتحمل في طياتها موجة من التغييرات المفاجئة لكل المراقبين والمهتمين بشؤون المنطقة، ولم تسلم ليبيا من تداعياته حيث سقط نظام معمر القذافي بفعل الاحتجاجات الشعبية التي تحولتا الى أعمال مسلحة مدعومة بمظلة جوية أممية روسيا والأزمة الليبية بين فجائية الحدث وضبابية الموقف وقد تفاجأ صناع القرار في روسيا بسرعة الأحداث التي رافقت موجة الربيع العربي فكان موقفهم بخصوص الحالة الليبية مفاجئ للجميع خاصة مع موقفها المحايد في اجتماعات مجلس الأمن التي لم تعارض استصداره قرار أممي تحت بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لفرض عقوبات على نظام القذافي من خلال هذا الفصل نحاول البحث عن الأهداف الجيوستراتيجية لروسيا الإتحادية من خلال الإستراتيجية الجديدة لبوتين والكشف عن تطورات الموقف الروسي من الأزمة الليبية بعد 2011، وما رافقها من جدل حول دوافع وأسباب التضارب الحاصل في الموقف الروسي رغم إعلانها الدائم عن رفضها للهيمنة الغربية على النسق الدولي ودفاعها المستميت على مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول,كما سعت روسيا الإتحادية إلى بسط نفوذها على منطقة شمال إفريقيا من خلال بوابة ليبيا و تعاونها من الجنرال خليفة حفتر و تعاونها مع قواته ضد الحكومة الرسمية

المبحث الأول: شمال افريقيا كفضاء استراتيجي في الادراك الروسي

يعد شمال افريقيا أحد أهم الفضاءات الجيوسياسية في العالم ،فأهميته متعددة الجوانب والمناحي، وفيما يخص روسيا الاتحادية فإنها تدرك تماما هذه الأهمية وهذا منذ عهد الاتحاد السوفياتي ، كونها ترى أن تغيير موازين القوى العالمية الراهنة لن يتأتى من دون المرور على البحر الأبيض المتوسط، الذي يشغل حيزا هاما ضمن استراتيجيات أكبر القوى العالمية لارتباطه العميق بزيادة عوامل قوة الدول المادية والمعنوية خصوصا ما ارتبط بالجانب الإقتصادي والإستراتيجي العسكري.

1. قراءة جيوسياسية لمنطقة شمال افريقيا:

تحظى منطقة شمال افريقيا بأهمية كبيرة بالنسبة للقوى العظمى بسبب الموقع الجيواستراتيجي لهذه المنطقة سيما بإطلالتها على واحد من أهم البحار في العالم والمتمثل في البحر الأبيض المتوسط الذي كان ولا يزال محط إهتمام العديد من منظري الجيوبوليتيك سواء في الغرب أو في الشرق، ومن المتوقع أن تتعاظم أهمية هذه المنطقة في السنوات القادمة خصوصا مع إكتشاف ثروة طاقوية هائلة في عمق البحر الأبيض المتوسط مما سيجعلها منطقة إستقطاب للعديد من القوى الكبرى، فالبحر الأبيض المتوسط ينفرد عن باقي البحار الموجودة على سطح الكرة الأرضية بخصائص جيوستراتيجية هامة وحيوية وذلك لعدة اعتبارات جوهرية يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط قارات العالم الثلاث وهي: آسيا ، إفريقيا، وأوروبا، كما يعد هذا البحر الجسر الرابط بين الشرق والغرب عن طريق مضيق جبل طارق ،أما قناة السويس التي افتتحت عام 1869 فكانت سببا في تحول معظم الطرق الملاحية إليه والتي أدت إلى زيادة كثافة الحركة التجارية والعسكرية عبره ،كما يعد أيضا بمثابة القاعدة الجنوبية لحلف الناتو والمنفذ الرئيسي لروسيا باتجاه المياه الدافئة،

فضلا عن وجود العديد من المضايق والجزر التي لها أهمية كبيرة في مداخل ومخارج البحر، كما تمتد على سواحله الجنوبية والشرقية شبكة واسعة من خطوط نقل النفط المصدر من الخليج العربي وشمال إفريقيا، وقسم من دول آسيا الوسطى.[1]

فيسمى البحر المتوسط بهذا الإسم كونه فضاء جغرافيا مغلقا يقع في الوسط بين ثلاث قارات متداخلة . فإيتيمولوجيا إذن مصطلح البحر الأبيض المتوسط La Mediterranee مشتق من اللاتينية « Mare Mediterraneum » والتي تعني la mer au milieu des terres » « أي "البحر الذي يتوسط الأراضي، ولم يظهر إسم البحر المتوسط إلى أن استخدمه Solinus في النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي.[2]

ويقع البحر الأبيض المتوسط بين دائرتي عرض (27) و (47) وبين خطي الطول 10 غربا و37 شرقا، ويتوسط القارات الثلاث: القارة الأوروبية في الشمال، والقارة الآسياوية في الشرق ، والقارة الإفريقية في الجنوب ، وينفتح على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق ، والمحيط الهندي عبر قناة السويس ،كما يرتبط المتوسط بكل من البحر الأسود وبحر مرمرة عبر مضيقي الدردنيل والبوسفور . وتبلغ مساحته حوالي 2.510.000 كم بينما تبلغ مساحة البحر الأسود الذي يعتبره الكثيرون جزءا من البحر الأبيض المتوسط نحو 448.000 كم2، وللبحر المتوسط فروع عديدة حيث يمكن أن يشكل الفرع الواحد منه بحرا على حدى، وتشمل هذه الفروع كلا من: البحر الأدرياتيكي ، بحر إيجة، والبحر الأيوني، والبحر الثيراني، ويبلغ أقصى طول للبحر الأبيض المتوسط حوالي 3.540 كم بين مضيق

---

[1] هاشم كاظم صبيخي، **الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط-دراسة في الجغرافية السياسية" ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد السادس، العدد 12** ،2010،ص.193

[2] Abis Sébastien, Entre Unité et diversité :la Méditerraée Plurielle,(Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique, Novembre 2008), disponible à: www.ie-ei-/IE-EI/Ressources/File/biblio/la Méditerranéeplurielle.pdf consulté le a 13 :27. 2022:11/11/

جبل طارق والإسكندرونة في تركيا، وأقصى عرض له 1600 كم بين ليبيا وكرواتيا.[1]

وينقسم المتوسط إلى حوضين كبيرين مفصولين بواسطة سلسلة جبلية تحت الماء تمتد بين صقلية وتونس ، وتقدر مساحة الحوض الغربي حوالي 85000 كم ، أما الحوض الشرقي فتبلغ مساحته 1650000 كم2،[2] ويبلغ متوسط عمق البحر 1500 م، أما أقصى عمق له فيصل إلى 5093 م وذلك في المنخفض الهيليني الواقع بين اليونان وإيطاليا.

إلى جانب الموقع الجغرافي المتميز للبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية، فإنه مصدر للعديد من الثروات الإستراتيجية التي تعد حيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية الصناعية. وتشمل هذه الثروات النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا، والجزائر) والخليج العربي العراق، ودول مجلس التعاون الخليجي) وكذا منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان، تركمنستان، وكزاخستان)، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط، والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن 65% من الواردات الأوروبية من النفط والغاز الطبيعي تمر عبر هذا البحر وكذا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، وبالتالي يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية.[3]

أما علم الجيوبوليتيك فإنه يرى بأن ثنائية الصراع العالمي القائمة بين القوى البحرية وتلك البرية تجد مجال تطبيقها من على مستوى منطقة الحافة Rimland هذا المجال المركب الذي يتطابق كثيرا مع مصطلح "هالفورد ماكيندر" الهلال الداخلي أين يعود الفضل لهذا الأخير في إعادة الإعتبار لهذا الجزء الهام من العالم وقد أكد على ضرورة سيطرة القوة

---

[1] صبيخي، مرجع سابق، ص ص.195-196.

[2] Georges Mutin, Géopolitique de Monde Arabe ,(Paris : Ellipses ,2001),p p.8-9.

[3] محمد أزهر سعيد السماك، **الوزن الجيوبوليتيكي البلدان البحر الأبيض العربي، السنة 15، العدد 162 أوت 1992،** ص. 26.

البحرية "التالاسوكراتية" بتعبير عالم الجيوبوليتيكا الروسي ألكسندر دوغين" على هذه المنطقة الحيوية، وبالطبع فإن البحر الأبيض المتوسط يعتبر جزءا لا يتجزأ من الهلال الداخلي المذكور.

وتتمثل خاصية منطقة الحافة هاته أنها منطقة انتشار الحضارة الإنسانية ، ونظرة القوى البحرية إليها تتمثل في اعتبارها كأراضي ساحلية ومستعمرات محتملة يمكن الإستيلاء عليها من باقي الكتلة القارية، وتحويلها إلى مجال نفوذ استراتيجي غربي.وما يمكن ملاحظته هو أن هذه المنطقة قد كانت بالنسبة للقوى الإستعمارية منطقة نفوذ حقيقية بل مجالا حيويا بلغة الجيوبولتيكا الألمانية.[1]

وبالعودة إلى "ماكيندر" منظر الجيوبوليتيكا الأنجلوساكسونية التي أصبحت بعد نصف قرن جيوبولتيكا الولايات المتحدة الأمريكية وذراعها العسكري حلف شمال الأطلسي ، فقد أوصى بضرورة هدم أي محاولة لبناء المعسكر الأوراسي الذي يعتبر قلب العالم و ذلك الإحكام القوة العظمى السيطرة على العالم أجمع ، وبالتالي فإن المواجهة الحقيقية بين القوى البرية بزعامة روسيا والقوى البحرية الأطلسية بزعامة أمريكا سيكون من على منطقة الحافة أين يشكل البحر الأبيض المتوسط مجالا مهما في إطار هذه المنافسة.[2]

أما "ألفريد ماهان" فيعتبر أن التجارة هي الأداة الأولى للسياسة ،بحديثه عن الحضارة البحرية التي ترادف حسبه الحضارة التجارية ،لذلك فهو يؤكد على ضرورة قيام القوة العسكرية بمهمة أساسية تتمثل في تأمين الشروط الأفضل لإقامة الحضارة التجارية الكونية، حيث يعتبر أن الدورة الإقتصادية تتمثل في المتغيرات التالية:[3]

---

[1] دوغين ، مرجع سابق، ص ص .68 -67.

[2] المرجع نفسه ، ص .68 .

[3] المرجع نفسه، ص ص.94-95.

- الإنتاج (تبادل السلع والخدمات عبر الطرق المائية).
- الملاحة (التي تحقق هذا التبادل).
- المستعمرات (التي تحقق تداول السلع على المستوى العالمي).

كما يحث "ماهان" على أن موقف ووضع الدولة الجيوبوليتيكي القوي مرهون بقدرتها على بسط السيطرة على المناطق الهامة استراتيجيا، وذلك بإحكام السيطرة على مناطق هامة تعتبر النقاط الحيوية للتجارة العالمية، والمتوسط من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية يعتبر معبرا لحوالي 350 مليون طن من المواد النفطية، أي ما يعادل1/3 من الإنتاج العالمي. كما يعبره حوالي 13 مليون طن من الفوسفات أي ما يساوي 31% من إنتاجه عالميا. إضافة إلى ذلك نجد عبور حوالي26,6 مليون طن من الفحم عبره أي ما يساوي9,4% من المجموع العالمي. أما في حركة الملاحة المدنية والعسكرية، فيعبر المتوسط ما يعادل 3000 باخرة يوميا ذات الأنواع المختلفة، كما يمر عبر مضيق جبل طارق وحده حوالي 200 سفينة كل ساعة.

وعليه فإن على الولايات المتحدة الأمريكية ولدرء خطر القوى البرية أي روسيا والصين وفي الثانية ألمانيا اتباع استراتيجية الأناكوندا المتمثلة في حصار الأراضي المعادية من البحر وعبر الخطوط الساحلية ومنها طبعا المتوسط، الأمر الذي يؤدي تدريجيا إلى الإستنزاف الإستراتيجي للأعداء ،كما يتحدد دور القوة العظمى في الحيلولة دون بناء تلك القوة في المعسكر المعادي وذلك بالسيطرة على تلك الأماد الساحلية، بهدف إغلاق كل منافذها على المجال البحري بقدر المستطاع.[1]

أي التطويق المتزايد لأولئك الأعداء بدرء خطر وصولهم إلى تلك الخطوط الساحلية ، التي يشكل المتوسط جزءا منها.

[1] المرجع نفسه، ص.10.

أما "سبيكمان" الذي أضاف مفهوما غاية في الأهمية إلى الجيوبولتيكا "المحيط المتوسط" فإنه يتوافق تماما مع موقع البحر الأبيض المتوسط، كما يعتبر ال Rimland أو منطقة الحافة المذكورة أنفا الأرض التاريخية للحضارة ، واستبدل معادلة "ماكيندر اللسيطرة العالمية بمعادلة تقول بأن من يسيطر على ال Rimland يسيطر على الأوراسية ومن يسيطر على الأوراسية يقبض على مصير العالم بيديه .لذلك كان "سبيكمان" سباقا إلى إبراز دور بناء كيان عسكري من قبيل حلف شمال الأطلسي لإبقاء السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .كما أن هذه النظرة قد تم التقاطها من طرف علماء الجيوبولتيكا الأوروبيين الذين رأوا في تقييمه الإستراتيجي العالمي للمناطق الساحلية إمكانية الخروج بأوروبا إلى مصاف تلك الدول التي لها دور في موازين القوى العالمية.[1]

وهذا ما يلاحظ حاليا في تنافس الإستراتجيات الأوروبية والأمريكية في استقطاب دول البحر الأبيض المتوسط، من خلال العديد من المبادرات التنموية تارة والعسكرية الأمنية تارة أخرى مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر أيضا منبعا لعديد من التهديدات ذات الطابع الجديد حسب التصورات الغربية. إذ أن المتوسط في المدركات الأمنية الغربية ومنذ القدم يحتل مركزا مهما للغاية نظرا لأهميته الكبرى على جميع الأصعدة والمستويات، ومن هنا تبرز الأهمية الأمنية للبحر المتوسط كأحد أسس بناء الأمن العالمي وكمحدد رئيسي في مسار تكريس الهيمنة العالمية الغربية. لذلك ظل البحر المتوسط منطقة نفوذ أوروبية، تهيمن عليه المفاهيم الأوربية ثم الأمريكية ونقصد هنا المفاهيم الأمنية بالخصوص، الأمر الذي لا تستسيغه روسيا الإتحادية التي تود أن يكون لها موطأ قدم في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.

[1] المرجع نفسه ، ص ص.**106-108**

2. أولوية الأمن والطاقة في التصورات الإستراتيجية الروسية الخاصة بمنطقة المتوسط:

بما أن المتوسط يعد فضاءا جيوسياسيا ذا طابع عبر قاري فهو يكشف عن إحدى خصائص التنافس عن طريق إفراز وإظهار القوة والتعبير عنها من خلال مختلف السياسات، إذ تخترق هذا المجال إستراتيجيات دولية وإقليمية وتحت إقليمية موجهة بالأساس للتنافس حول امتلاك مواقع متقدمة في التفاعلات الإقليمية التي تتيح لهذه الدولة أو تلك دورا أكبر في التفاعلات الدولية المتزايدة أو تأمين سياستها إزاء المنطقة.

وفيما يخص روسيا فإنها تعد قوة تاريخية في المتوسط وإن تراجعت أهميتها بعد الحرب الباردة، إذ تتحكم في السلوك الروسي إزاء المتوسط نزعة برية–بحرية موروثة عن القرن الثامن عشر تاريخ وصول روسيا إلى البحر الأبيض المتوسط بعد هزم العثمانيين في حرب استمرت من 1768 إلى 1774 والتي تم إنهاءها عبر معاهدة كوتشوك كينارجي بعد تدخل القوي الأوروبية التي كانت متخوفة من أثر هذا الإنتصار على تقسيم أملاك الدولة العثمانية بما قد لا يخدم مصالحها . وهذا الإنتصار دعم التواجد الروسي في المتوسط إذ أن الجغرافيا الروسية منحسرة في الإنفتاح على المجالات البرية والمجالات البحرية الجامدة والباردة، رغم كونها الدولة القارة التي تفوق مساحتها ضعفي مساحة الصين والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعتين ، وبالنسبة لروسيا فإن البحر الأبيض المتوسط يشكل بوابة الإنفتاح الأساسية لها خارج المجال الأوراسي الذي يشمل أوروبا وآسيا معا، كما يتيح المتوسط أيضا القرب من إفريقيا وكذا من غرب آسيا والولوج للمحيطات والبحار الأخرى منها المحيطان الأطلسي والهندي.[1]

كما يشكل المتوسط في التصورات الأمنية والإستراتيجية لروسيا قيمة جيواستراتيجية خاصة، كونه يعطي للبحر الأسود قيمة زائدة وبالغة الأهمية إلى حد لا يمكن فصله عنه،

[1] كريم مصلوح ، **التعاون والتنافس في المتوسط، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)**، ص ص273–274.

كما تسعى روسيا للحفاظ على عناصر توازن تقليدية موروثة عن نتائج الحروب العثمانية الروسية والحرب العالمية الأولى بالأخص مع تركيا وذلك لتأمين المرور عبر قناتي الدردنيل والبوسفور، ما يعني ارتباط روسيا بعلاقات تاريخية مع الفضاء المتوسطي خصوصا في ظل وجود تنافس كبير برز أكثر بعد الحرب الباردة بين عدة فواعل إقليمية ودولية.[1]

واستندت روسيا منذ وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الحكم إلى تنشيط سياساتها الدولية خصوصا في المجالات الإقليمية القريبة منها كالدول الأوروبية. ورغم أن أحداث 11 سبتمبر دفعت بالقوة الأمريكية إلى الواجهة فإن روسيا عملت بنشاط لإعادة مكانتها كقوة عالمية، وكانت خطوتها الإستراتيجية الأولى نحو المناطق البرية والبحرية المجاورة ،والتي شكلت عقدة جيوسياسية بالنسبة لها إذ تحوز تلك المناطق على مصالح كبيرة ومتنوعة بالنسبة للدولة الروسية ، والتي عرف مجال النفوذ فيها انكماشا رهيبا ناتجا عن تفكك الإتحاد السوفياتي، وعندما انتقلت تلك الدول من قبضتها بقيت دون أواصر وثيقة تذكر بينهما باستثناء وجود أقليات روسية في هذه البلدان وكذا المذهب الأرثوذكسي الذي يجمعها مع بعض الدول في شرق أوروبا والبلقان.[2]

إلا أن روسيا الإتحادية أصبحت اليوم الضامن الشرعي للإستقرار السياسي والعسكري في منطقة جواره القريب، وذلك من خلال إعادة ترتيب وهندسة المبادرات الأمنية والإقتصادية مع تلك الدول التي شكلت في الماضي القريب الإمبراطورية السوفياتية المنهارة.

أما الخطوة الإستراتيجية الثانية فتمثلت في التوجه صوب البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر ساحة مميزة لم يسبق أن مارست فيها روسيا أي نوع من السيطرة ،فإنها تقع ضمن المناطق التي ترى فيها هذه الأخيرة أمنها ومؤشرات مكانتها الدولية ،بل واحدة من أهم

[1] المرجع نفسه، ص.275.

[2] المرجع نفسه، ص ص.275-276.

ساحات تعبير روسيا عن مكانتها الدولية بانخراطها في الصراع التاريخي الإسرائيلي – العربي أو بتدخلها لإحداث توازن إقليمي ببيع السلاح لبعض الأطراف المهمشة جيوسياسيا وتتجلى أحد الأسباب وراء الإهتمام الروسي بالمتوسط في أن الوضعية في هذا المجال وفي الشرق الأوسط لها أثر كبير ومن كل الأبعاد على أمن روسيا وأدوارها الخارجية في العالم المعاصر، ومن الواضح أن أمن روسيا الشامل يرتبط بأمن المناطق المتاخمة من أوروبا وآسيا.[1]

وما يمكن استنتاجه أيضا فيما يتعلق بالأمن الشامل لروسيا ارتباط هذا الأخير بالمتوسط والبحر الأسود، إذ يتعلق الأمر بما أسماه الباحث "كريم مصلوح" بمنطقة قوس الضعف Arc of vulnerability والممتدة من مضيق جبل طارق، البحر الأسود، الشرق الأوسط وصولا إلى الهند والصين، وتشكل بذلك هذه المجالات المحيطة بروسيا أهمية كبيرة وضغوطا جيوسياسية على هذه الأخيرة، إذ في هذا المجال تزدحم روسيا بدول تعترضها جغرافيا مثل تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي. ويشكل بذلك أمن مرورها نحو هذا البحر أحد العناصر الإستراتيجية الحيوية لروسيا، إذ يعني منع مرورها خنقا لها وردة فعل غير محسوبة العواقب، ويوظف الناتو هذا المعطى لمراقبة السلوك العسكري الروسيا ، وفي هذا الصدد فإن هذه الأخيرة ترى أن الدول الأوروبية تعمل لعزلها عن البحر الأبيض المتوسط بهدف إيقاف إمكانية استخدام روسيا هذا المجال للتأثير أكثر في الإتحاد الأوروبي، ويمكن ملاحظة ذلك في خط أنبوب الغاز باكو تبليسي –جيهان على البحر الأبيض المتوسط للحد من الأهمية البرية لروسيا كمجال عبور للموارد النفطية والغازية من آسيا الوسطى نحو أوروبا.[2]

[1] المرجع نفسه، ص ص .276–277.

[2] المرجع نفسه، ص.277.

وبالتالي فإن الأهمية الإستراتيجية البحرية لروسيا تلتصق مع المتوسط ولا يكفي أسطولها الدائم في البحر الأسود للتعبير عن ترابط الأهمية البحرية لروسيا بالمنطقة المتوسطية، إذ سعت روسيا لتدارك هذه الفجوة في حركتها البحرية في المتوسط بدخول أسطول إسكادرا للفضاء المتوسطي في مستوى أكثر جاهزية، إذ أعلن وزير الدفاع الروسي السابق "أناتولي سيرديوكوف" « ANATOLIE SERDIOKOV » عن أول خروج من هذا الحجم للبحرية الروسية إلى المتوسط في ديسمبر 2007 منذ عهد الإتحاد السوفياتي" والهدف هو تأمين حضور بحري في المناطق المهمة استراتيجيا لبحار العالم"، وكانت عودة إسكادرا إلى المتوسط في سياق تجريب روسيا لصاروخ باليستي جديد بولافا RSM 5

SLBM، وجربت لثاني مرة صاروخ سينيفا Sineva انطلاقا من بحر البارينت، كما تعتمد روسيا على قاعدة دائمة لها في طرطوس بسوريا تساعدها على التحلي بالحرية والمرونة في الحضور العسكري الروسي وفي التحكم أكثر في الجغرافية البرية من جهتي البحر الأسود وشرق المتوسط زيادة على تطوير العلاقات مع قبرص، وهو حضور لا يخدم أهداف الدولة المنافسة لروسيا في الولوج للمتوسط وهي تركيا، ولا يمكن فصل هذه الأنشطة الروسية عن بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في تطويق روسيا بنشر الدرع سياسة الغرب الصاروخية.[1]

وبالتالي فإن روسيا التي استطاعت تثبيت أسطولها في المتوسط منذ عام 1770 تاريخ انتصار الأسطول الروسي القادم من البلطيق عبر أوروبا لمساندة الثورات الأرثوذكسية في منطقة المتوسط ،ترى أن سياساتها في المنطقة المتوسطية هي سياسة توسيع لعلاقاتها على الأقل مع أربعة أنواع من الفاعلين : أولها شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التي هي جزء مندمج في السياسات الروسية مع مجموع العالم الإسلامي، ثانيها دول جنوب أوروبا التي

[1] المرجع نفسه، ص ص .277-278.

تتبع روسيا إزاءها أجندة مميزة، ثالثها التطورات التي تحصل في المنطقة المتوسطية هذه الأخيرة التي يتم اعتبارها تمديدا للتحديات التي يواجهها الكرملين في البحر الأسود ، ورابعها وجود الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تسعى روسيا من خلال ذلك إلى أن تمحو الآثار السلبية لنظام عالمي تمت إقامته بقيادة أمريكية.[1]

يشكل المتوسط حسب هذه الملاحظة الأخيرة فضاء التفاعل ثلاثة مجالات مهمة الروسيا زيادة على حضور الفاعل الخارجي الأمريكي وهو المؤثر في السياسات الروسية والسلوك إزاء روسيا في المنطقة، إذ تعمل هذه الأخيرة من خلال المتوسط على التخفيف من وطأة عناصر القوة الأمريكية على الواجهات الأورو–آسياوية كما في حالة توثيق الروابط مع دول القوقاز ودول جنوب المتوسط أو ربط سوريا بإيران في عملية ربط شرق المتوسط بإيران للتحرك بتنسيق معها بشأن موارد حوض قزوين عوض بقاء أذربيجان على رأس المخاطبين في تصدير موارد هذا الحوض ،كما توثق روسيا علاقاتها مع الجارات المتبعة للمذهب الأرثوذوكسي المجاورة للمتوسط كبلغاريا أو المتوسطية كالدول البلقانية المستقلة حديثا عن حالة انضمامها النهائي يوغوسلافيا وفي قمتها صربيا التي قد تفتقدها روسيا كثيرا في للإتحاد الأوروبي.[2]

وبالرغم من أن التصور الروسي لمناطقه الإستراتيجية يتمثل في أوكرانيا ، بيلاروسيا، مولدافيا، ودول القوقاز ولا يدمج فيها وبصفة مباشرة المتوسط، إلا أن التصرفات الغربية إزاء العديد من القضايا في الجوار الروسي القريب ، وإرهاصات الأزمة السورية أرجعت وبقوة مفاهيم من قبيل الإعتزاز الروسي، التضامن الأرثوذكسي، والتوسع نحو المياه الدافئة والمفتوحة إلى مدركات صناع القرار الروس، خصوصا أن هذه المنطقة متعددة الأبعاد

[1] المرجع نفسه، ص ص .278–279.

[2] المرجع نفسه، ص.279

بالنسبة للأمن القومي الروسي.[1]

أما فيما يخص النفط والغاز فهما يعدان متغيرين أساسيين في استراتيجية روسيا في مجالها الطاقوي ، إذ أن روسيا تستعمل هذا الأخير كأداة سياسية وليس فقط كمورد اقتصادي ، إذ أن بعد سقوط الإتحاد السوفياتي أرادت النخبة الروسية الحاكمة وصناع القرار الإحتفاظ بهذا الإستعمال الجيوبوليتيكي للنفط، إذ أن الإحتياطات الروسية من الفحم ،البترول والغاز الطبيعي ضخمة، فروسيا الإتحادية تصنف في المرتبة الثانية في الإحتياط العالمي من الفحم بعد الولايات المتحدة الأمريكية،أما على مستوى الغاز فهي تمتلك أكبر الإحتياطات العالمية، كما تحوز على المركز السابع دوليا من حيث الإحتياطي البترولي المكتشف، وبالنسبة لبعض التقديرات الأمريكية فإن الإحتياطات المكتشفة في روسيا وصلت إلى 60 مليار برميل، أو7,5% من الإحتياط العالمي، بينما الوكالة الدولية للطاقة فترى بأن الإحتياطي الروسي من الغاز الطبيعي يقدر ب 137 مليار برميل أو 15% من الإحتياطات العالمية، لذلك أطلقت بعض تقديرات المحللين تسمية الفاعل الطاقوي الشامل على روسيا La Russie ,acteur energetique global وذلك لاستعمال هذا العامل الإقتصادي قصد خلق التأثير بسبب أنها تطور دائما من استراتيجيتها المتبعة وتأثر على بقية القوى الدولية الأخرى الفعلية والصاعدة ، ومن هذه القوى نذكر دول الإتحاد الأوروبي التي تعد واحدة من المناطق المتميزة في استهلاكها للمحروقات الروسية، فروسيا مول هذا الإتحاد ب 16% من النفط وبـ 39% من الغاز، ومع توسيع مدى التجربة التكاملية الأوروبية فإن موقف الإتحاد الروسي كمصدر ممول لها تعزز أكثر ،بل أكثر من ذلك فإن الإنتاج الروسي يؤمن ما قدره 90% من الإحتياجات النفطية لدول أوروبا الوسطى والشرقية، كما أنها لم تتوقف منذ بداية الألفية الثالثة عن قضم الحصص من سوق الدول المصدرة للبترول "أوبك".[2]

---

[1] Bastien Alex ,et autres ,Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée, (Paris : Institut de Relations Internationales et Stratégiques, 2013),p.30.

[2] فيليب سيبيل لوبيز ،**جيوبوليتيك البترول**، ترجمة:صلاح نيوف،
http://www.alsafwa books.com/download/php?id=534.

إن ما يمكن استخلاصه بشأن روسيا الإتحادية أن هذه الأخيرة تستغل مواردها الطبيعية الضخمة التأثير في الدول الأخرى، وهي تربط عودتها إلى الساحة الدولية من خلال احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز ، فهي تضغط من خلال الطاقة ووسائل الإمداد للإبقاء

على نفوذها في الدول المحيطة بها، أي تلك الدول التي شكلت فيما مضى الإتحاد السوفياتي، وكذا الدول التي تعتمد بصفة موسعة على الطاقة الروسية.

المبحث الثاني: الأزمة الليبية بعد 2011 الأسباب التطورات والتداعيات

انتفاضة 17 فبراير/ شباط 2011 وقد يشير اليها البعض باسم "الحرب الأهلية الليبية" هيانتفاضة اندلعت وتحولت الى نزاع مسلح اثر احتجاجات شعبية بداية في بعض المدن الليبية ضد نظامالعقيد معمر القذافي، حيث انطلقت في يوم 15 فبراير/شباط اثر اعتقال محامي ضحايا سجن "بوسليم" "فتحي تربل" في مدينة بنغازي، فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه، وذلك لعدم وجود سببالاعتقاله، وتلتها في اليوم الموالي مدينة البيضاء والزنتان والرجبان، وقام فيها المتظاهرون بتحطيم بعض المؤسسات الرسمية واطلق رجال الأمن الرصاص الحي وقتلوا بعض المتظاهرين، وجاء يوم الخميس 17 فبراير/ شباط 2011 لتنطلق انتفاضة شعبية شملت بعض المدن في المنطقة الشرقية وسقط أكثر من 400 قتيل وجريح [1].

إذا كان الرد العنيف لنظام العقيد معمر القذافي على مظاهرات سلمية العامل الأساسي الذي ساهم في تمدد الحركة الاحتجاجية الشعبية وتحولها إلى رفع مطالب سياسية

[1] جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2012)، ص.83

تنادي بإسقاط نظام الديمقراطية كما يراها الحاكم العربي هي نبتة دخيلة لعقيد كما حدث في كل من تونس ومصر واليمن، ونحاول من خلال هذا المبحث دراسة العوامل الكامنةوراء تصاعد حدة الأزمة في ليبيا وتطوراتها وتداعياتها.

المطلب الأول: أسباب الأزمة الليبية

إن التمدد السريع للاحتجاجات الشعبية في ليبيا قابله استخدام مفرط للرصاص الحي من قبلقوات الأمن الليبي وميليشياته، وهي مؤشرات تشير إلى أزمة عميقة شابت علاقة النظام السياسي بالمجتمع الليبي، تدفعنا إلى التساؤل حول العوامل الكامنة وراء تصاعد حدة الأزمة الليبية بتلك الشاكلة العنيفة والرغبة الجامحة لأطياف كبيرة من المجتمع الليبي لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي.

1- أنظمة غير تصالحية مع الديمقراطية

على حديقتنا العربية ذات الخصوصية الأبوية والتسلطية، وهي مرفوضة إلا من باب دحر المزايدات الغربية، أو للتخلص من ردات فعل الداخل الناقمة ببعض الممارسات الشكلية التي لا تغير من الواقع شيئا، أو من باب تحديث الاستبداد المتهالك، الذي فقد بريقه جراء الهزائم المتلاحقة في كل ميادين الحياة العسكرية منها والسياسية وحتى على مستوى الحياة المعيشية للمواطن العربي[1].

وتعتبر الحالة الليبية مثالا واضحا عن ممارسات نظامها السياسي الرافضة لتجسيد النموذج الغربي للديمقراطية، فبعد وصول العقيد معمر القذافي إلى السلطة عن طريق

[1]عبد الحي علي قاسم، " **السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري**"، في: التغيير في الوطن العربي أي حصيلة، تحرير: عبد الاله بلقزيز، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013)، ص.36.

انقلاب عسكري في أيلول/سبتمبر 1969، وعمل على بناء دولة بطريقة ترضي طموحاته الشخصية وتشفي غروره باعتباره حكيما ذا بصيرة أو نبيا برسالة أيديولوجية أو فلسفة بوسعها علاج جميع المشاكل البشرية، مدعيا تطبيق "الديمقراطية المباشرة"[1].

لقد عمل النظام الليبي على ممارسة الحكم من خلال ما سماه النظرية الثالثة للحكم، والتي تضمنها في كتابه الأخضر، محدد أسلوب مباشر لحكم الشعب كما يراه العقيد معمر القذافي، وقاد ذلكإلى القضاء على كل مقومات الدولة الحديثة بمفهومها، وأثر ذلك على عملية تحقيق مطالب المجتمع المتعددة.

لقد حول القذافي الدولة من أداة للحكم بين الناس إلى كيان يتمركز حول شخصه وشبكة مقربيه التي ضاقت من رفقاء انقلاب 1969 إلى أبنائه وقبيلته، حيث أسس نظاما يفتقد أدوات تعبير الارادة العامة للمجتمع، فلا انتخابات، ولا أحزاب، ولا رقابة على توزيع الموارد والسلطة، فالدولة والنظام تماهيا في شخص القذافي الذي اعتقد، من خلال نشأته في منطقة وسط بين الشرق والغرب، أن السبيل للسيطرة على الدولة الليبية هو التلاعب بالحساسيات القبلية والجهوية، وتجذير نظام أمني رهب من يرغب في مواجهة الدولة[2] .

لقد واصل النظام تمسكه بممارساته وأساليبه القديمة في السيطرة، ولم ينجح حتى بإجراء إصلاحات بسيطة، بينما كان المجتمع يشهد تطورا مستمرا وتحولا في مقاربته للحياة السياسية، وفي نظرته إلى السلطة، ونمت طموحات أبنائه، وخاصة الشباب بشكل غير مسبوق بفعل الأفاق التي فتحتها العولمة والوسائل الجديدة والمقاربات التي أضافتها إلى

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، "**الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق**"، في: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تحرير: علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014)، ص.246.

[2] خالد حنفي علي، "**دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة**"، ، مجلة السياسة الدولية، عدد رقم 195، يناير 2014، ص.20

السياسة، بما جعلها تطال كل ما سبق العولمة والعصر الالكتروني من قيم وممارسات

[1]– الاقتصاد الريعي:

اذ لم يعزز ظهور النفط، الذي يسهم بأكثر من 90% من العائدات الحكومية، بناء دولة متماسكة الأقاليم، عبر إنفاق عوائده بدرجة من العدالة التنموية تحد من نزعات التباعد، بل على العكس، فان النفط شكل محفزا للتفكك، لا سيما أن فوائضه سمحت للنخب السياسية المرتبطة بالقذافي بالعملدون رقابة، بما ساعد على التوزيع غير المتوازن للثروة، وهو ما خلق إحساسا بالظلم من الأقاليم خاصة في الشرق والجنوب[2].

ويلاحظ مصطفى التير بقدر من القلق أن مقاربة التحديث لم تثبت ذاتها تماما في الحالة الليبية، اذ لم تؤد الطفرة النفطية إلى تغير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لم يتعامل نظام القذافي مع التحولات الجديدة التي ارتبطت بالنفط وحرص على محاصرتها ومحاربة قوى التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما أعاق تحديث ليبيا المجتمع والدولة[3].

ورغم مرور أكثر من أربع عقود من الادعاء بخوض غمار التنمية الشاملة، في نظام يدعي بأنه دولة الجماهير، ورغم ارتفاع الدخل القومي، وموارد النفط بشكل متواصل، لم

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سابق، ص.124.

[2] خالد حنفي علي، "**دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة**"، مرجع سابق، ص.20.

[3] يوسف محمد جمعة الصواني، "**ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي**"، في: رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر – المغرب سورية– ليبيا، تحرير: عبد الاله بلقزيز، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، ص.268. د يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص.ص.

يتمكن الليبيون من الحصول على مستويات معيشية مقبولة، ورغم أن مظاهر الفقر المدقع لم تكن ظاهرة للعيان، فقد عجز وفشل النظام في تحقيق أي تطور على مستوى تحسين المعيشة للغالبية العظمى للشعب الليبي، بل ان السلطة أعاقت نمو قدرات المجتمع الذاتية خارج نطاقها، كما تراجعت الخدمات الأساسية ومستوياتها خاصة في قطاعي التعليم والصحة اللذين عرفا حالة من التدهور بسبب الإهمال المتواصل وتراجع البنية التحتية[1].

3- ضعف المؤسسة العسكرية:

فبرغم أن اتساع المساحة الجغرافية وعدم تواصلها يستلزم مؤسسة عسكرية للسيطرة عليها، وتعميق الانتماء الوطني، فان القذافي سعى إلى اضعافها، خوفا من أن تكون أداة للتغيير السياسي في المجتمع، ولذا شكلها من ولاءات عشائرية، وقبلية، وغالبية قياداتها من المقربين له[2].

لقد عان الجيش النظامي عقود من الإهمال، وسوء التنظيم، والنقص الشديد في المعدات، منذ أن قرر القذافي، بعد خسارته حرب التشاد في الثمانينات من القرن العشرين، عزل الجيش عن أي دور، وأنشأ بدلا منه كتائب مسيسة مجهزة بشكل عال وتخضع لقيادته هو وأبنائه وأخلص أقاربه ومناصريه[3]. أن سياسة اضعاف المؤسسة العسكرية الوطنية يشير بوضوح إلى خطورة السياسات التي اتبعها العقيد معمر القذافي، فمؤسسة الجيش القوية هي الضامن الأول للوحدة الوطنية وفيها تذوب كل الحساسيات الضيقة لصالح تنامي المشاعر

---

[2] يوسف محمد جمعة الصواني، "**ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي**"، في: رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر – المغرب سورية– ليبيا، تحرير: عبد الاله بلقزيز، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، ص.268. د يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص.ص.

[3] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سابق، ص.127.

الوطنية، ومن النتائج الواضحة لهذا الضعف هو حالة التفكك التي عان منها المجتمع الليبي بفعل حالة الاحتقان لدى العديد من مكوناته الضيقة.

4- الانكشاف الخارجي:

حيث تتسم البيئة الليبية بخصيصة الانكشاف للدور الخارجي، لاسيما أنها تمثل جيوسياسيا نقطة اتصال بين أوروبا من جانب وافريقيا جنوب الصحراء من جانب آخر، ولعل ذلك يفسر حجم الصراع التاريخي حولها بين القوى الاستعمارية في الحرب العالمية الثانية، حيث نظر لها كممر للقفز الاستراتيجي يجب تأمينه، ومع ظهور النفط كأحد عوامل التأثير الخارجي، ضف لها سياسات القذافي الخارجية المتهورة بتدخلاته العسكرية الفاشلة مثل حالة التشاد واستعدائه للقوى الكبرى عبر أزمة الوكربي[1]

لقد أدى هذا الانكشاف الى ترصد القوى الأجنبية الفرصة السانحة للتدخل في ليبيا، فان لم يكن من أجل تغيير النظام، فانه على الأقل مساومة النظام القائم من أجل أن يستمر في تقديم تنازلات الهاته القوى، وهو ما حصل، فرغم التنازلات التي قدمها العقيد من أجل رفع الحصار الغربي الذي كان مفروضا على ليبيا بتخليه طوعيا عن مشاريع تطوير الأسلحة الكيميائية، ورغم الدعم المادي الذي قدمه للعديد من الأنظمة الغربية ومنها شهات حول تقديم أموال لحملة ساركوزي الانتخابية، فان التحرك المجتمع الليبي كان بمثابة لحظة تاريخية استغلتها القوى الأجنبية لإسقاط النظام الليبي بدعوة عدم احترامه حقوق الانسان، واستمر هذا التدخل حتى بعد نجاحهم في ذلك.

[1] خالد حنفي علي، "**دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة**"، مرجع سابق، ص.21.

المطلب الثاني: أطراف الصراع الليبي بعد 2011

إثر سقوط نظام العقيد معمر القذافي في سبتمبر 2011 واجهت الانتفاضة الليبية جملة من التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية المعقدة، وقد عانت ليبيا ولا زالت تعاني صراعا حادا بين عدد من الارادات والشرعيات السياسية لمكونات المشهد الليبي، الناتجة عن استمرار حالة الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال الإرهاب وتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية[1].

1- أطراف الصراع السياسي

للأزمة الليبية جذور متعددة ومتنوعة، اذ أن هناك صراعا أيديولوجيا بين التيار العلماني والتيار الإسلامي الذي يدعو الى أسلمة الدولة الليبية، ولكل منهما ميليشياته وقواه ومصالحه سواء الداخلية أو الخارجية[2]، وتمحور الصراع بينهما حول السلطة والثروة النفطية والهوية، ورغم أن هاته القضايا ظلتمحلا للتفاوض السلمي بين القوى السياسية الليبية بعد الانتفاضة عبر اللجوء إلى الآلية الديمقراطية،اذ شهدت ليبيا عدة استحقاقات انتخابية بعد الثورة كانتخابات المؤتمر الوطني العام (جويلية 2012)

وهيئة صياغة الدستور (فبراير 2014)، ومجلس النواب (جوان 2014)، الا أن ذلك

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، "**ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد.71، السنة 19، ربيع 2015، ص.13.

[2] محمد السنوسي الداودي، " **فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 197، المجلد 49، 2014، ص.130.|

لم يحد من التنازع السياسي بل زادته وطأة في ظل تمترس الكيانات السياسية والحزبية والأمنية المتنازعة على ظهير قبلي أو مناطقي أو ديني[1].

ويشير بعض الدارسين إلى أن الزعم بالصراع بين العلمانيين والاسلامين يبسط إلى حد بعيد ماتعرفه الأزمة الليبية من تعقيدات، فالكتلتين المتصارعتين ليستا كتلتين منسجمتين، فالكتلة الأولى تضمليبيراليين وقوى قبلية في الشرق ومحافظين وعسكريين مغامرين (اللواء خليفة حفتر) وبعض أزلام النظام السابق، والثاني، تحالف يضم مصراته وحلفاءها في مدن أخرى كالزاوية وغريان بالإضافة إلى الإسلاميين[2] .

لقد نجحت القوى المحلية غير الحكومية ممثلة في المجالس المحلية والتجمعات القبلية والميليشيات المسلحة في السيطرة على الحياة السياسية في ليبيا وتهميش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي والتي كانت مزيجا من المنشقين عن النظام السابق والمعارضين في المهجر، فبعد انتهاء العمليات العسكرية مباشرة بدأ الصراع على السلطة بين القوى المحلية والنخبة السياسية في المجلس الوطني الانتقالي في مرحلة أولى، ثم المؤتمر الوطني العام (البرلمان المنتخب) في مرحلة ثانية[3] .

ولم يمض وقت طويل بعد تشكيل الحكومة الليبية الأولى حتى بدأت شخصيات في الساحة السياسية تدفع باتجاه ادخال قانون من شأنه استبعاد كل من تورطوا مع النظام

---

[1] خالد حنفي علي، " **معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، المجلد 51, 2016، ص.155.

[2] طارق المتري، " **شهادة المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا طارق المتري**"، مجلة سياسات عربية، العدد 13، أذار/ مارس 2015، ص.170. د زهير حامدي، "**ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**"، مجلة سياسات عربية، العدد 7، آذار/ مارس 2014، ص.90.

السابق وحرمانهم من تولي مناصب في الحكومة وفي النطاق الأوسع للإدارة، وبناءا على ذلك جاء "قانون العزل السياسي" الذي تم اقراره في ديسمبر 2012، تحت ضغط الميليشيات المسلحة التي قامت بحاصرة وزارتي العدل،والخارجية، ضف إلى كل ذلك اشتعل من جديد الجدل والخلاف السياسي بعد أن قام النواب بتجديدولاية المؤتمر الوطني العام قبل فترة قصيرة من انقضاء فترة ولايته الأصلية في السابع من فبراير 2014[1].

2- أطراف الصراع العسكري:

على الرغم من اجراء سبعة تعديلات دستورية، فقد حدث انتقال للأزمة السياسية، إذا انتقلت من الحوار الوطني وطرح المبادرات الى الصراع المسلح وانقسام المؤسسات، وهو ما يتطلب تحديد ملامح هذا الصراع المسلح وأطرافه[2]، ويمكن توضيح ذلك من خلال اللجوء إلى فهم جوهر عملية الكرامة في الشرق وفجر ليبيا في الغرب.

فمعسكر عملية الكرامة التي أطلقها اللواء المتقاعد خليفة حفتر في ماي 2014 المواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة في الشرق، وقد نالت هاته العملية دعم العديد من قبائل الشرق الرافضة للإسلاميين المسلحين أمثال العبيدات والمسامير والعواقير، وكذلك تأييد القوي الفيدرالية عبر جناحها المسلح في برقة بزعامة إبراهيم الجضران، أضف إلى ذلك قوات نظامية كتيبة طبرق الجوية وقواتالصاعقة في بنغازي التي يقودها ونيس بوخمادة[3].

وتعود فكرة عملية الكرامة على أساس مقترحات سابقة للواء خليفة حفتر بتاريخ 30

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، " **ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق**، مرجع سابق، ص. ص.16-15.

[2] خيري عمر، " **الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية**"، مجلة سياسات عربية، العدد 13، مارس 2015، ص.35. 3 خالد حنفي علي.

[3]، ."مسارات التحول في النزاع الليبي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 199, 2015، المجلد 50، ص.153.

جويلية2013، والتي وردت تحت عنوان " أولويات المرحلة القادمة"، وتتضمن خطة طوارئ لإنقاذ الوضع الأمنيفي ليبيا، ورغم أن مقترحاته تبنت تصورات للانتقال السياسي السلمي فانه مع بدايات عام 2014 اتجه إلى حلول العنف، اذ أصدر بيان يعلن فيه عن تعطيل سلطات الدولة[1].

ويعد حفتر من أبرز معارضي القذافي، بعد أن كان قائد القوات المسلحة خلال الحرب الليبية التشادية عام 1987، وبعد طلبه من معمر القذافي توفير الدعم المقاتليه، تنصل القذافي من وعوده بدعمه، خوفا من رجوعه منتصرا، والتحرك للاستيلاء على حكم ليبيا. وتعرض حفتر للأسر مع مئات الجنود الليبيين في معركة وادي الدوم في مارس 1987، فانشق وبعض رفاقه الضباط على نظام القذافي وهم في سجون التشاد، وبعد الافراج عنهم، غادروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلنوا من المنفى في جوان 1988 انشاء الجيش الوطني الليبي كجناح عسكري تحت قيادة اللواء المنشق[2].

ولقد قاد اللواء المتقاعد خليفة حفتر العملية العسكرية ضد كتائب الثوار والإسلاميين في ليبيا،منذ 16 ماي 2014، بمدينة بنغازي شرق ليبيا، حيث هاجمت قوات حفتر مقار تابعة للثوار والكتائب الإسلامية، وبعد ذلك انتقلت العملية إلى العاصمة طرابلس، ثم توسع الصراع ليشمل العديد من المناطق[3] .

ولقد امتلكت العملية ظهيرا سياسيا بارزا هو تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل علاوة على بعض الأحزاب الصغيرة ذات الاتجاه القومي والفيدرالي والملكي

---

[1] خيري عمر، " الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، **مجلة سياسات عربية**، مرجع سابق، ص.35.

[2] محمد السنوسي الداودي، " **فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا**، مرجع سابق، ص.131.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **"ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق**، مرجع سابق، ص.17. د خالد حنفي علي، "مسارات التحول في النزاع الليبي"، مرجع سابق، ص 153.

وبقايا نظام القذافي في سرت، وبعد أن استطاع هذا الجناح الحصول على الغلبة في انتخابات 25 جوان 2014، توسعت أهداف العملية لتشمل الدفاع عن شرعية مجلس النواب الذي انتقل إلى طبرق وحكومة الثني في البيضاء، وبرغم الخلافات بين أطراف هذا المحور الا انه تجمعهم مصالح متعددة منها حالة العداء للتيار الإسلامي المسيس والمسلح وسعي قوى النظام السابق سواء السياسية أو القبلية إلى الحفاظ على مصالحهم المهددة بعد اصدار قانون العزل السياسي، وكذا رغبة قوى في الشرق في كسر مركزية طرابلس في السياسة الليبية[1].

أما عملية فجر ليبيا فقد ظهرت في سياق اعلان خليفة حفتر في ماي 2014 نقل عملية الكرامة إلى المنطقة الغربية والشروع في الترتيبات العسكرية والسياسية للسيطرة على العاصمة، وهذا ما عدته غرفة ثوار ليبيا" تهديدا لانتفاضة فبراير ويطيح مكتسباتها، وخصوصا بعد اتساع التباين مع مؤيدي "الكرامة" وعدم استقرار مؤسسات الدولة[2].

لقد أعلن عن بدأ عملية فجر ليبيا في 13 جويلية 2014، وذلك بعد شهرين من بدء عمليات حفتر ضد الثوار في بنغازي وطرابلس، وتضم العملية مجموعة من المليشيات الرئيسية ذات" الانتماءات الإسلامية والقبلية التي تنتمي إلى عدة مدن في غرب ليبيا، ولاسيما مصراته وطرابلس والزاوية وزليتن وغريان، ومنها ميليشيات درع ليبيا التي تعد الأكبر قوة وعتادا وهو ما حولها إلى قوة شبه رسمية للنظام الانتقالي[3] .

وجاءت عملية فجر ليبيا من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها دعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي الذي سيطر عليه الإسلاميون عبر تحالف بين حزب العدالة والبناء

---

[2] خيري عمر، " **الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية**"، مرجع سابق، ص.35.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، " **ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق**، مرجع سابق، ص.19.

الذراع السياسية للإخوان في ليبيا، وكتلة الوفاء للشهداء ذات الطابع الإسلامي، ضف لها مواجهة المكتسبات الميدانية والسياسية العملية الكرامة في شرق ليبيا بعد تراجع الإسلاميين في مجلس النواب المنتخب في 25 جوان 2014[1].

ورأت عملية فجر ليبيا التي انضوت تحت مظلة القيادة العامة للأركان التابعة للمؤتمر الليبي العام بضرورة إعادة هيبة الدولة وخصوصا ما يتعلق بتطبيق قرار المؤتمر الوطني رقم (27) والذي يقضي بإخراج الكتائب المسلحة من العاصمة طرابلس وأصبح الهدف فما بعد تقديم الدعم للمؤسسات للقيام بواجباتها وخصوصا ما يتعلق بحفظ الأمن وضمان الخدمات العامة[2]

ان انعقاد مجلس النواب في طبرق يمثل الخطوة الأخيرة للقضاء على الانتفاضة نظرا لعدم تطبيق معايير النزاهة على كثير من أعضائه والمقصود هنا عدم تطبيق قانون العزل السياسي على بعض المترشحين، خاصة مع ظهور علاقات وثيقة بين عملية الكرامة وأنصار النظام السابق، إضافة إلى مسارعة مجلس النواب في طبرق في اصدار قرارات تهدد قيادات الثورة بالملاحقة القضائية والدعوة إلى التدخل الدولي". انظر الخريطة رقم 08.

[1] خالد حنفي علي، "**مسارات التحول في النزاع الليبي**"، مرجع سابق، ص 153.

[2] خيري عمر، " **الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية**"، مرجع سابق، ص.36.

الخريطة رقم 08: توزيع القوى المتنازعة في الصراع الليبي

المصدر: http://norsforstudies.org/wp-content/uploads/2017/12/Libya-03-01-2022-low.jpg

المطلب الثالث: تحديات وتداعيات الثورة الليبية.

بعد سبع سنوات على سقوط نظام القذافي، وفي ضوء التطورات التي عرفتها ليبيا الثورة والتي أبرزت ضعف المجتمع المدني والسياسي الليبي (بما فيها الأحزاب) بسبب استبداد فريد من نوعه في عهد نظام القذافي، وما زاد الأمور سوءا تبلور خريطة سياسية جديدة في مرحلة ما بعد الثورة جعلت القوى المحلية والجهوية لاعبا أساسيا في المعادلة السياسية الجديدة التي تمكنت من زيادة نفوذها على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني[1]، انطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك تحديات كبيرة تواجهها ليبيا مابعد الثورة يمكن تلخيصها في عدد من النقاط.

1- الفراغ الدستوري:

لا تختلف الأدبيات في تقدير أهمية صوغ وإقرار الدستور ضمن عملية الانتقال الديمقراطي، وعلى أهمية أن يتم ذلك وفقا لاعتبارات وترتيبات تراعي التوافق والوحدة الوطنية وتمثيل كل مكونات المجتمع[2]، وقد جاء الإعلان الدستوري الصادر في 3 أوت 2011 لينص في المادة الرقم 30 على أن يقوم المؤتمر الوطني العام باختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد تتكون من 60 عضوا على غرار لجنة الستين التي وضعت الدستور الليبي في عام 1951، ثم في جويلية 2012 أدخل تعديل على المادة 30 قضى بأن يتم انتخاب هذه البيئة التأسيسية عن طريق الاقتراع الحر المباشر وبحيث يتولى المؤتمر الوطني العام تحديد ضوابط الانتخاب بما يكفل تمثيل مختلف مكونات المجتمع الليبي بما فيها تلك التي تتمتع بخصوصية ثقافية ولغوية، وفي ضوء ذلك جرت العملية الانتخابية من

[1] زهير حامدي، "**ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**"، مرجع سابق، ص.94.

[2] يوسف محمد جمعة الصواني، "**الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق**"، مرجع سابق، ص.275.

خلال ثلاث مراحل من 1 ديسمبر 2013 حتى 23 جانفي 2014[1].

وبحلول 7 فبراير 2014 كانت ولاية المؤتمر الوطني العام قد انتهت وبدأت تخرج أصوات داخله تقترح التمديد له حتى نهاية العام وقد قوبل ذلك برفض شعبي بخروج مظاهرات رافضة في العديد من المدن الليبية، وفي هذا الإطار أصدر المؤتمر قراره الرقم 12 بتاريخ 12 فبراير 2014 بشأن تشكيل لجنة أطلق عليها لجنة فبراير لاحقا) تتولى اعداد مقترح تعديل الإعلان الدستوري واعداد مقترح بقانون للانتخابات العامة وبدأت عملها في 16 من الشهر نفسه وعقدت 12 جلسة متتالية انتهت بعدها من أداء مهامه[2]ا.

وجاء مقترح اللجنة في 57 مادة وينص على أن يتولى السلطة التشريعية مجلس نواب منتخب بالاقتراع الحر المباشر وفقا للمادة 01 منه، قر المؤتمر الوطني العام الليبي المقترحات التي قدمتها "لجنة فبراير" في ما يتعلق بإدخال مجموعة من التعديلات على الاعلان الدستوري، باستثناء المقترح المتعلق بانتخاب رئيس الدولة. وقرر المؤتمر ترحيل المسألة إلى البرلمان الجديد ليقوم بحسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقت بالنظام المباشر أو غير المباشر في مدة لا تزيد عن 45 يوما من انعقاد أول جلسة له[3]. جرت انتخابات مجلس النواب في 4 أوت 2014 وفق قانون الانتخاب الذي اقترحته لجنة فبراير وأقره المؤتمر الوطني العام في 31 مارس 2014، لكن تم الطعن في الفقرة 11 من المادة 30 في التعديل الدستوري السابع أمام المحكمة الليبية العليا التي حكمت في 6 نوفمبر 2014 بعدم

---

[1] نادين سعد، "**تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات (تونس– مصر – ليبيا اليمن"، في حال الأمة العربية 2015–2014)**

[2]: المرجع نفسه، ص.210

[3]رضا محمد، " "**المؤتمر الليبي" يقر مقترحات "لجنة فبراير" باستثناء مادة الرئيس"، العربي الجديد**، 11–03–2014، تاريخ التصفح:09/03/2022 ، على الرابط: https://goo.gl/1Ndol

دستورية هذه الفقرة وكل ما يترتب عليها من آثار بمبرر أن التعديل صوت عليه ب 121 صوتا بدلا من 132 من أصل 200 عضو كما ينص على ذلك النظام الداخلي للمؤتمر[1].

تفجر عقب ذلك جدل دستوري واسع النطاق، فمن جهة تمسك المؤتمر الوطني بإنفاذ الحكم وبالتالي حل مجلس النواب، واتجه قبل حتى صدور الحكم الى استئناف عمله في 25 أوت بطرابلس بدعم من عملية فجر ليبيا كرد فعل على عملية الكرامة التي قادها اللواء خليفة حفتر في بنغازي، لكن من جهة أخرى انبرى مجلس النواب للتمسك بوصفه الممثل الوحيد للسلطة التشريعية وجرى تفنيد حكم المحكمة على أساس أن الغاء الفقرة 11 من المادة 30 لا يمس وضعه من قريب أو بعيد لكون المجلس يستمد شرعيته من قانون الانتخاب الرقم 10 لسنة 2014، كما أن قرار المحكمة العليا في طرابلس صدر تحت ضغط وحصار عملية فجر ليبيا[2].

والحصيلة الختامية لهذا الصراع السياسي تعقيدات دستورية وقانونية وليس فقط لوجستية بوجود برلمانيين أحدهما في طبرق والأخر في طرابلس وحكومتين هذا فضلا عن انقسام الجيش الليبي نفسه، يذكر أنه في 25 فبراير 2015 قضت محكمة البيضاء الابتدائية ببطلان حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة الليبية العليا والخاص بعدم دستورية تعديل الإعلان الدستوري ليمتد الانقسام بذلك إلى الجهاز القضائي[3].

2- مظاهر التفكك في مرحلة ما بعد الثورة:

واجهت ليبيا بشكل دائم العديد من المخاطر التي تهدد استمرارها، وذلك لكون الدولة كانت

---

[1] نادين سعد، "**تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات** (تونس-مصر- ليبيا - اليمن"، مرجع سابق، ص.212.

[2]: المرجع نفسه،

[3]ص.213. في المكان نفسه.

محدودة المناعة أمام اتجاهات التفكك الا انها كانت كامنة تحت قمع القذافي، وللأسف فان مرحلة ما بعد الثورة لم تعالج المناعة المفقودة، بقدر ما سمحت ببزوغ الصراعات ونشوء مؤشرات جديدة على خط تفكك الدولة، بعضها نتج عن ملابسات سقوط نظام القذافي، والأخر يتعلق بإدارة المرحلةالانتقالية بعد الثورة[1].

فليبيا تواجه معضلة بناء الدولة الوطنية وتأسيس نظام ديمقراطي، ومن دون التوصل إلى مصالحات وتسويات تاريخية على قاعدة التوافق الوطني فإنها قد تنزلق إلى مواجهات وحروب أهلية تكون نتيجتها التفكك والتقسيم"[2].

ولقد تنامت الاتجاهات نحو الانفصال المناطقي في برقة وفزان حيث شكل اعلان مؤتمر برقة في شرق ليبيا إقليما فيدراليا في مارس 2012 ومن بعده فزان في سبتمبر عام 2013 أول المؤشرات على أن ثمة رفضا للنموذج المركزي للدولة ورغبة في صياغة نموذج فيدرالي يملك فعالية في إدارة الموارد والتنوعات المناطقية ويعالج المظالم التي عانتها الأقاليم حيث بدت طرابلس الأكثر استفادة من عائدات النفط[3].

جرى جدل ساخن وتبادل للاتهامات، وحصلت اشتباكات متكررة بين أنصار الدعوى والمعارضين لها، فشهدت كل المدن الليبية تقريبا تظاهرات رفضا للفكرة شكلا ومضمونا، بل سقط ضحايا، وتصاعدت لهجة التهديد والتخوين، وصولا إلى انعقاد المؤتمر الثاني "لشعب

---

[1] خالد حنفي علي، "**دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة**"، مرجع سابق، ص.21.

[2] نادين سعد، "**تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات (تونس–مصر– ليبيا – اليمن)**، ص.211.

[3] خالد حنفي علي، "**دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة**"، مرجع سابق، ص.21. في تقدير موقف، " **ليبيا والفيدرالية: سياقات الماضي ومآلات المستقبل**"، مركز الجزيرة للدراسات، 26–04–2012، ص.02، تاريخ التصفح: 04/05/2022، على الرابط:https://goo.gl/kIBUKt

برقة" في 17 أفريل 2012 الذي أعلن مؤسسات إقليم برقة، كالقوة المسلحة التي سميت بقوة دفاع برقة استحضارا لذات الاسم الذي استخدمه إدريس السنوسي، والإعلان عن هيئة تأسيسية وفقا لدستور 1951، ورفض قانون الانتخابات، فيما يعد واقعيا إنهاء الاعتراف بالمجلس الانتقالي سلطة على البلاد[1].

وفي فزان جنوب ليبيا حيث تختلط الرغبة في الانفصال بالصراعات القبلية الحادة اذ يدور في الكفرة صراع بين قبائل التبو الافريقية التي تعرضت لسياسات اضطهاديه كالحرمان من الجنسية والإسكان والرعاية وقبائل الزوي العربية، لكن في اعقاب اطاحة القذافي عاود الصراع الظهور في ظل غياب الدولة كوسيط والفراغ الأمني العام فضلا عن إحساس التبوان السلطات بعد الثورة تعطي مزايا القبائل الزوي على حسابهم .انظر الخريطة رقم 09.

الخريط رقم 09: مشاريع تقسيم ليبيا

المصدر :المصدر https://hawlibya.files.wordpress.com/2015/07/d8aed8b1d98ad8b7d8a9.png

وفي هذه الظروف تبرز أهمية وحيوية التوصل إلى حد أدنى من الاجماع الوطني وترسيخه بما يتضمن عناصر عقد اجتماعي جديد ينطلق من خارطة طريق مقبولة، مثلما يحتاج إلى تفعيل الاقتصادليؤدي دوره الحاسم بما يعزز عملية الانتقال الديمقراطي"[1].

لذلك يمكن تفهم الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد الى مدن ومناطق وقبائل منتصرة وأخرى مهزومة، فعلاوة على أن ذلك يسبب شرخا اجتماعيا ويستثني قطاعات عريضة من السكان في صيغة الانتقال، فانه يحرم هذه المناطق حقها في عملية صوغ الدستور الذي لن يكون معبرا عن الجميع[2].

3- تنامي الجماعات المسلحة والانفلات الأمني:

أصبحت ليبيا بعد ثورة 17 من فبراير ساحة مفتوحة لصراعات مركبة تقوم منظمات وجماعات أصولية مسلحة بدور رئيسي فيها وتتسم هذه الساحة بأنها تحولت إلى مصدر ومستقبل في آن واحد للعنف الجهادي الذي بات يشكل ظاهرة إقليمية بفعل الفراغات الأمنية وهشاشة سلطة الدولة وتعثر المسارات الانتقالية بعد الثورة علاوة على نجاح بعض التنظيمات الجهادية في تقديم نموذج للسيطرة على مساحة جغرافية داخل أكثر من بلد[3].

فبعد اعلان تنظيم "داعش" عن قيام "الخلافة الإسلامية" ومبايعة زعيمه ابي بكر البغدادي "خليفة للمسلمين" بدأت المبايعات تتوالى عليه من قبل العديد من التنظيمات الجهادية الإقليمية والدولية، ففي ليبيا قامت عدد من المجموعات بمبايعة تنظيم "داعش" وكان على رأسها بعض المجموعات التابعة لتنظيم "أنصار الشريعة" في ليبيا، وتنظيم "مجلس شورى

---

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، "**الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق**"، ، ص.278.

[2] المرجع نفسه، ص.278

[3] خالد حنفي علي، "**جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014، المجلد 49، ص.102.

شباب الإسلام" في درنة[1]. انظر الخريطة رقم 10.

الخريطة رقم 10: انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا.

الرابط:

http://nawaat.org/portail/wp-content/uploads/2016/02/libye-tunisie-guerre-carte-map.jpg

[1]* علي بكر، "**أبعاد الحالة الداعشية في ليبيا**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 200، أبريل 2015، المجلد 50، ص.166.

وتشكل الأوضاع المضطربة أمنيا وسياسيا في ليبيا، وكذلك توافر الإمكانيات البشرية والمادية الناتجة عن التوسع المستمر في السيطرة على حقول النفط، عوامل جذب لتنظيم "داعش" للارتكاز هناك، وتحويل وجهة المقاتلين المنحدرين من المنطقة المغاربية صوب ليبيا كبوابة للتمدد نحو جواريها العربي والافريقي بشكل عام، وإعادة صياغة أهداف استراتيجية بقائه وتمدده في ظل استمرار الأزمة السورية[1].

شكلت الأزمة الليبية مفاجئة مدوية للجميع، فلم يتوقع أي من المتابعين اندفاع الجماهير الليبية التحجج بذلك الزخم الكبير ضد نظام العقيد معمر القذافي الذي اسدل سيطرته لمدة تفوق الأربعين عاما، وسرعان ما تم تلقف اللحظة التاريخية من قبل القوى المترصدة والطامعة، فتحولت الاحتجاجات السلمية إلى اشتباكات عنيفة بفعل استخدام قوات العقيد معمر القذافي للقوة المفرطة، وسقط بفعل ذلك مئات الضحايا برر من خلالهم الغرب استخدام مظلة الأمم المتحدة من أجل معاقبة العقيد القذافي، فتدخل حلف الناتو وتم اسقاط العقيد معمر القذافي من الحكم، لكن المشهد لم ينتهي فقد تصاعدات الخلافات الداخلية حول مستقبل وشكل الحكم ما بعد القذافي، وأصبحت ليبيا مسرحا لحرب اهلية تهدد كيانها بالانقسام.

[1] عماد حمادي، "**ليبيا وإعادة تمركز داعش المخاطر ومسارات المواجهة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، أبريل 2016، المجلد 51، ص 184

المبحث الثالث: ضوابط سلوك السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الليبية بعد 2011.

عملت روسيا الاتحادية منذ اعتلاء فلاديمير بوتين على انتهاج سياسات خارجية جديدة تهدف بشكل أساسي إلى إعادة تفعيل واحياء أمجاد الاتحاد السوفياتي، وانطلاقا من ذلك، تمثل العلاقات الروسية الليبية حجرة أساسية في هاته الاستراتيجية خاصة في منطقة شمال افريقيا، حيث ساهمت خصائص نظام معمر القذافي المعادي في عمومه للتوجهات الغربية في إمكانية تنامي العلاقات مع عدوهم الأساسي الاتحاد السوفياتي ووريثته روسيا

وشكلت وقائع وأحداث الربيع العربي سنة 2011 التي أصابت في احدى موجاته الجماهيرية الليبية تحديا لبرامج الاستراتيجية الروسية الجديدة، فقد تصاعدت المخاوف من فقدان روسيا الاتحادية لأحد حلفائها الرئيسين في منطقة شمال افريقيا، لكن فجائية الحدث أصاب صناع القرار في روسيا الاتحادية بالاضطراب انعكس بشكل مباشر في سياساتهم ومواقفهم وما أدل على ذلك هو تمرير مجلس الأمن لقرارات خالفت القواعد التقليدية التي ما فتأت تدافع عنها السياسة الخارجية الروسية وهي قواعد احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك بموافقة الرئيس ميدفيديف، وفي نفس الوقت تحت أنظار رئيس وزرائه فلاديمير بوتين الذي اعلن بشكل واضح عن سخطه اتجاه الموقف المتخاذل الذي انتهجته روسيا الاتحادية.

ان هذا التخبط الذي حصل في موقف روسيا الاتحادية يستدعي التقصي والبحث من اجل فهمه، لكن قبل ذلك نحاول من خلال هذا المبحث تأصيل القواعد والأسس التي قامت عليهم العلاقات الروسية الليبية، ثم غوص اغوار السياسات الروسية التي انتهجتها إزاء تطورات الأحداث في الأزمة الليبية منذ 2011.

المطلب الأول: المصالح الروسية في ليبيا.

ورغم حداثة العلاقات الليبية الروسية التي تعود لأول مرة لعام 1955، إلا أن العدوان السياسي والعسكري الذي ميز الولايات المتحدة تجاه ليبيا، دفع القذافي للتوجه نحو روسيا، وتوطيد العلاقات معها أكثرا[1].

سعى القذافي إلى توطيد علاقاته مع الاتحاد السوفياتي عام 1976، عندما أدرك التدخل الأمريكي المتزايد في الشرق الأوسط، وكانت ليبيا بالفعل أحد أهم مشتريي الأسلحة الروسية، ووقع القذافي عقودا لجلب آلاف المهندسين والمدربين العسكريين السوفيات من أجل بناء قواعد الصواريخ الجديدة، وكان ذلك انطلاقا لعلاقة صداقة وثيقة وطويلة الأمد، وعلى مدى العقد التالي، تواجد أكثر من 11 ألف جندي روسي على الأراضي الليبية، ووفقا لبعض المصادر، شاركوا جنبا إلى جنب مع الجيش الليبي في الصراعات المختلفة، في المقابل، تم إرسال العديد من المسؤولين الليبيين إلى الاتحاد السوفياتي في دورات متخصصة[2].

وبلغ حجم التعاون الاقتصادي والتجاري الليبي الروسي في الفترة من 1970-1980 حوالي مليار دولار أقامت روسيا فيها عددا من المشاريع في ليبيا منها مركز للبحوث الذرية وخطان لنقل الطاقة الكهربائية وخط أنابيب الغاز. كما جرى حفر حوالي 1340 بئرا لاستخراج النفط[3].

---

[1] أبحاث ودراسات، "**تعقيدات المشهد الليبي وأدوار القوي الدولية**"، 08ماي 2021، تاريخ التصفح: 27-04-2022

[2] المرصدالليبي للإعلام" **الدور الروسي وآفاق العلاقاتمعليبيا**"، تاريخ التصفح: 27-12-2021، على الرابط: http://www.libyaalkhabar.com/

[3] في الأخبار الاقتصاد،" **العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية**"، الجزيرة نت، تاريخ التصفح:09/02/2022 ، علىالرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2008/10/31

واعترفت ليبيا بروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، ومن ثم تكتفت الزيارات والاتصالات، وأعلنت مذكرة تفاهم تحتوي عقودا في المجالات الاقتصادية، والمالية، والدبلوماسية، والأمنية، والعسكرية، والتقنية، كما حاولت ليبيا الاستفادة من التجربة النووية الروسية على غرار ما يجري في إيران، والاستفادة من خبرة الهيئات الروسية في المجال النووي السلمي[1].

وحول قضية لوكاربي عارضت روسيا العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا من الأزمة، اذ دعت إلى تسليم المتهمين الليبيين إلى الأمين العام للأمم المتحدة وهو الذي يقرر تسليمهما إلى المحكمة، وكانت روسيا تخشى من أن صدور قرار مجلس الأمن بفرض العقوبات على ليبيا يؤدي إلى توقف الأخيرة عن سداد ديونها لروسيا، الا انها التزمت بتطبيق هذه العقوبات وقامت بسحب المئات من الخبراء والعسكريين الروس في ليبيا (1400 خبير وفني)، كما أعلنت عن وقف مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية اليها[2].

الا أن روسيا عادت وعارضت تشديد العقوبات على ليبيا في نوفمبر 1993، والذي تضمن تجميد أرصدة ليبيا المالية في الخارج وتشديد الحظر المفروض على الرحلات الجوية إلى ليبيا، وقف تصدير معدات تكرير النفط وخطوط أنابيب نقله، وهددت باستخدام حق النقض الا إذا منحتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها قرض بدون فوائد يغطي ديون طرابلس لموسكو[3]، وفي الفترة ما بين 1997-2001 عقدت في عاصمتي البلدين على التوالي خمس دورات للجنة الليبية الروسية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني. ووقعت في ختامها اتفاقيات التعاون في مجال الوقود وصناعة الطاقة وحول التعاون بين

[1] ابحاث ودراسات، " **تعقيدات المشهد الليبي وأدوار القوي الدولية**"، مرجع سابق.

[2] سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2003)، ص.94

[3] الأخبار الاقتصاد،" **العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية**"، ا مرجع سابق.

غرفتي التجارة والصناعة في البلدين. وتم الاتفاق مبدئيا على مشاركة المؤسسات الروسية في تنفيذ المشاريع الكبرى في ليبيا في مجال الطاقة والاتصالات والنقل والزراعة واستخراج النفط والغاز ومد أنابيب الغاز ومشاريع البنية الأساسية[1]

وتراجعت زيارات القذافي إلى موسكو منذ عام 1985، ولم تستأنف سوى سنة 2008، فقد مرت العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية بمراحل صعود وهبوط، وبذلت موسكو في عهد فلاديمير بوتين منذ عام 2000 جهودا كبيرة لتطوير العلاقات مع ليبيا. ولم يتسن حل جميع المشاكل التي تشوب العلاقات بين البلدين إلا بعد زيارة الرئيس الروسي آنذاك بوتين إلى العاصمة الليبية طرابلس في أفريل 2008، وشطب الديون المستحقة لروسيا على ليبيا والبالغة4.6 مليارات دولار، معظمها خاصة بصفقات عسكرية سابقة، كما وقعت عقود على شراء كميات كبيرة من الأسلحة الروسية، مع صيانة العتاد الحربي لليبيا[2]

وأوضحت موسكو أن هذه الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في العام 2009، وكان مقررا تنفيذها في 2010، تبلغ قيمتها 1.8 مليار دولار، وهي تشمل شراء نحو 20 طائرة مقاتلة، ومنظومات صاروخية من نوع "إس 300"، ودبابات من طراز "تي 90"، بالإضافة إلى تحديث وتطوير 140 دبابة من نوع "تي 172[3] ، الغاء الديون كان مقابل عقود اقتصادية جديدة مربحة للشركات الروسية قيمتها عدة مليارات في مجالات الطاقة والسكك الحديدية والاستثمار. فقد وقعت شركة سكك الحديد الروسية مع ليبيا عقدا لبناء خط جديد في ليبيا بين سرت وبنغازي بطول خمسمائة كلم وتبلغ قيمته لوحده حوالي 2.2 مليار دولار، كما وقعت مذكرة للتعاون بين شركتي غازبروم الروسية وشركة النفط

[1] المكان نفسه.

[2] أبحاث ودراسات، " **تعقيدات المشهد الليبي وأدوار القوي الدولية**"، مرجع سابق.

[3] آصفقة سلاح بنحو ملياري دولار تعيد روسيا إلى ليبيا، تاريخ التصفح: 27-12-2022، على الرابط: http://alarab.co.uk/article 2/99540/1/ الأخبار الاقتصاد،"

والغاز الوطنية الليبية، وتسعى روسيا دائما للحصول على عقود الطاقة السخية في ليبيا التي توجد بها أكبر احتياطيات النفط في أفريقيا وتبدي شركة غازبروم الروسية للغاز العملاقة والمملوكة للدولة اهتماما بالمشاركة في بناء خط أنابيب جديد للغاز يربط ليبيا بأوروبا[1].

في جانفي 2010 أعلنت ليبيا صفقة أسلحة مع روسيا بقيمة1.8مليار دولار وبحسب مركز دراسات التسلح الغربية، اتفقت الدولتان على رفع قيمة التسليح لتصل إلى2.4 مليار دولار، شاملهطائرات مقاتلة من نوع «إف جي إف» و«سوخوي»، مع مجموعة من طائرات النقل العسكري، ودبابات وصواريخ دفاع جويي [2].

تضح لنا بشكل جلي المستوى الجيد التي وصلت اليها العلاقات الروسية الليبية قبل سقوط نظام معمر القذافي، وبالتحديد في مجالات توريد الأسلحة والصناعات الطاقوية، والبنية التحتية، لكن الأرقام توضح في نفس الوقت أن تلك المصالح ليست بالحجم الكبير الذي قد يؤثر على توجهات أي من البلدين، فكلاهما تجمعهما علاقات تجارية واقتصادية مع الشريك الأوربي والذي يهيمن على النصيب الأكبر من تجارتهما الخارجية، مقارنة بالمستوى الضعيفة التي يمثله التبادل التجاري بين روسيا وليبيا بشكل مباشر، إذا العلاقات الثنائية الروسية الليبية لا تعتبر حيوية واستراتيجية، الا انها فرصة لروسيا التحاول استعراض قوتها ورغبتها الجامحة في العودة الى لعب أدوار فاعلة في مختلف الأزمات التي تعرفها العديد من الأقاليم المضطربة.

[1] **العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية**"، مرجع سابق

[2] ابحاث ودراسات، "**تعقيدات المشهد الليبي وأدوار القوي الدولية**"، مرجع سابق.

المطلب الثاني: السياسة الروسية اتجاه الثورة على نظام القذافي

في 17 فبراير 2011، اندلعت احتجاجات ضد السلطات الليبية في مدينة بنغازي التي تعتبر أكبر المدن الليبية، حاولت قوات الأمن قمع المتظاهرين بالقوة فسقط عدد من القتلى والجرحى، ولم تتمكن السلطة من اخماد الانتفاضة[1]، وتفاعلا مع الأزمة صدر القراران الدوليان رقمي: 1973، 1970، واللذان تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا وأكد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، وهو الأمر الذي حد كثيرا من قدران النظام الليبي في استخدام قوات الجوية وحرم قواته البرية من غطائها الجوي[2]، تسارع الأحداث في الأزمة الليبية وعملية تدويلها أتاح المجال للقوى الدولية أن تتدخل مباشرة في الأزمة وتم تحوير هدفها من حماية المدنيين الى اسقاط نظام معمر القذافي، وفي 20 أكتوبر 2011 تم الإعلان عن مقتله.

كانت روسيا تحظى بعلاقات وثيقة مع نظام القذافي خاصة في القطاعات العسكرية والأمنية وقطاع صناعة النفط، وظهر الاهتمام الروسي بمجريات الأحداث في الأزمة الليبية، ويمكن رصد ذلك في النقاط التالية:

1- الوساطة الدبلوماسية

اوفدت روسيا في جوان 2011 مبعوثا خاصا إلى ليبيا، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الروسي السيد ميخائيل مارغيلوف، والذي عقد اتصالات مع الزعيم الليبي

---

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013)، ص.288.

[2] محمود سمير الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)**، **(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2014)**، ص.94

ومبعوثين من الاتحاد الافريقي للعب دور الوساطة في الأزمة الليبية[1]، وقامت قبل ذلك باستقبال ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة، تلا ذلك لقاءات عقدها ميخائيل مارغيلوف المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون التعاون مع البلدان الأفريقية، ومبعوثه الخاص للتسوية في ليبيا، مع ممثلي المجلس الانتقالي ورئيس الوزراء الوزراء الليبي، ووزير الخارجية خلال شهر جويلية 2011[2]، لكن الجهود الدبلوماسية الروسية لم تتوصل إلى أيه حلول، كون التفويض الغربي له كان يشترط تنحي القذافي وروسيا لم تكن متحمسة لهذا الأمر[3].

2- مجلس الأمن:

أعلنت موسكو وفي أكثر من مناسبة أنها لن توافق على أي قرار دولي حول ليبيا، نظرا لخشيتها من أن أي تدخل عسكري فيها سيدخلها في أتون الحرب الأهلية، الا أن روسيا سمحت بتمرير القرار 1970 الذي فرضقائمة من العقوبات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية على ليبيا من خلال التصويت الإيجابي على القرار[4]، وحاولت روسيا منع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 في مارس2011 والذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، فضلا عن فرضه عقوبات على نظام القذافي، لكنها اكتفت بالامتناع عن

---

[1]بوشارد، "**روسيا في الشرق الأوسط**"، في ما بعد الربيع العربي في العلاقات الدولية من الأمل السياسي إلى الصراع الجيواستراتيجي، ترجمة: محمد الجرطي، (الأردن: دار نون للنشر، ط.1، 2015)، ص.52.

[2]نورهان الشيخ، **موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى الى يومنا هذا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013)**، ص.191.

[3]د ناصر زيدان، مرجع سابق، ص. 289* .

[4] محمد فايز فرحات، " **السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية**"، مجلة سياسات عربية، العدد 01، آذار/مارس 2013، ص.40.

التصويت لصالح القرار[1] هذا الامتناع عن التصويت الذي يتعارضمع مصالح الروس ومواقفهم التقليدية كان مفاجأ بالفعل، تساهم عدة أسباب في فهم موقف روسيا: رغبة الرئيس السابق ميدفيديف في الانفتاح على الدول الغربية، التهديدات الوحشية التي تلفظ بها القذافي وابنه سيف الإسلام ضد سكان بنغازي، دعم الجامعة العربية وطلبها التدخل العسكري في ليبيا[2].

لقد اعتبر الروس أن هيلاري كلينتون وزير الخارجية الأمريكية السابقة مسؤولة بشكل مباشر عن عملية خداع تعرضوا لها في مجلس الأمن عندما استخدم الغرب قراري مجلس الأمن 1970 و1973 بشأن ليبيا للإطاحة بنظام معمر القذافي، في حين أن القرارين المذكورين حصرا المهمة بحماية المدنيين [3].لقد اضطرت موسكو لاحقا لإعلان التزامها به، ولم تقطع علاقاتها مع الحكومة الليبية، مقابل انتقاد معارضها والتشكيك في قدراتهم ونواياهم، وقد تلقى ميدفيديف انتقادات حادة من بوتين، لعدم استخدامه حق النقض (الفيتو) لمنع صدور القرار الدولي الانف الذكر، كما أن بوتين عد القرار "معيبا وخاسر ويذكر بدعوات القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية ويجيز التدخل في شؤون دولة ذات سيادة"، بل واعتبر عمليات الناتو"حربا صليبية بالفعل [4].

---

[1] د نوار خليل هاشم، **أمجد زين العابدين طعمة، "الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسورية أنموذجا"**، مجلة سياسات عربية، العدد 12 يناير 2015، ص117.

[2] دنيس بوشارد، "**روسيا في الشرق الأوسط**"، مرجع سابق، ص.51.2

[3] وحدة الدراسات السورية المعاصرة، "**الطريق إلى جنيف وتعثر السياسة الأمريكية**"، مجلة سياسات عربية، العدد 03، تموز/يوليو 2013، ص. 61

[4] نوار خليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، **"الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسورية أنموذجا**، مرجع سابق، ص.118.

3- الموقف من المجلس الانتقالي الليبي

في بدايات الأزمة الليبية رأت روسيا أنها "حرب أهلية" ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 27 فبراير 2011 كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي رغم توالي الاعتراف به عربيا ودوليا، إلا أنه من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الروسي آنذاك ديمتري ميدفيديف أن نظام القذافي فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل، ورفضت موسكو استضافته في روسيا حال تنحيه[1]. ورغم اسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في البلاد، في أعقاب وصول الثوار الى طرابلس، كان هناك تأن واضح من جانب موسكو في الاقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية أن "الوضع في ليبيا لا يزال غامضا"، كما أعلن الرئيس الروسي أنه "بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فان القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ وبعض القدرات العسكرية، وأنه مازالت هناك سلطتان في ليبيا وروسيا تعول على التوصل إلى اتفاقات حول وقف اطلاق النار بين الجانبين المتنازعين"[2].

دعوة روسيا للقذافي للرحيل جاءت بعد أن لاحت للأفق ملامح الهزيمة تقترب من حكم القذافي، ولذلك أجرت مفاوضات في سبتمبر 2011 مع المجلس الانتقالي في بنغازي، واعترفت به ممثلا شرعيا ووحيد للشعب الليبي وهدفت من وراء ذلك المحافظة على العقود الموقعة بين البلدين في المستقبل بعد سقوط النظام.

---

[1] نورهان الشيخ، **موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى إلى يومنا هذا**، مرجع سابق، ص.191.

[2] المرجع نفسه، ص.192. 2 ناصر زيدان، مرجع سابق، ص.290. 3 المرجع نفسه، ص.292.

4- الموقف من تدخل الحلف الأطلسي:

لقد مثل الامتناع الروسي عن التصويت ضد القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن بمثابة فرصة نادرة استغلتها القوى الغربية للتدخل عسكريا وفق الشرعية الأممية باستخدام ذراعها العسكري ممثلة في حلف شمال الأطلسي، وفي 19 مارس 2011، بدأت الطائرات الفرنسية قصفها الجوي على قواعدالقوات القذافي في بنغازي، وفي اليوم التالي قصفت صواريخ البوارج الأميركية المرابطة في المتوسط باب العزيزية في طرابلس، حيث مقر القذافي، وتوالت الضربات الجوية والبحرية على ليبيا، من قبل قوات أطلسية بمعظمها، تساندها قوات عربية محدودة من قطر والامارات العربية المتحدة والأردن والكويت.

رفضت موسكو الاشتراك في الحملة العسكرية ضد قوات القذافي ودعت على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف إلى ضرورة احترام موجبات القانون الدولي أثناء تطبيق القرارات الأممية، مع تطور الأحداث وسيرها في سياق لم ترغب به موسكو بدأت بتمرير ملاحظات على أداء الأطلسي متهمة إياه بتجاوز المهمة الموكلة له، وقد اعترضت موسكو على الطريقة التي تم فيها القضاء على العقيد معمر القذافي وابنه ومساعديه في 20 أكتوبر 2011، بحيث لم تحترم الأصول في القبض عليه وحصل ذلك بمتابعة من قوات الأطلسي التي أرشدت الثوار على مكان وجوده في ضواحي مدينة بني وليد[1] .

لقد امتاز الموقف الروسي من الأزمة الليبية بحالة من الارتباك تجسد في امتناعها عن التصويت عن القرارات الأممية والتي استخدمت في الأخير بطريقة تناقض مبادئ روسيا الرامية إلى عدم التدخل في شؤون الدولة ذات السيادة، أن الارتباك الروسي فهم على أنه معارضة لطموحات الشعب الليبي في اسقاط نظام القذافي، وهو ما يفقدها الكثير من مصالحها التي كانت قائمة في عهد القذافي.

[1] المرجع نفسه، ص. ص.293.292

المطلب الثالث: السياسة الروسية اتجاه الصراع على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي

حيث تتفاقم مشاهد العنف والصراع على السلطة بسبب انقسام هذه البلاد الغنية بالنفط بين سلطتين، حكومة وبرلمان يعترف بهما المجتمع الدولي في الشرق، وحكومة الوفاق وبرلمان لا يحظيان بالاعتراف الدولي يديران العاصمة طرابلس ومعظم مناطق الغرب[1]. بدأ الملف الليبي في أخذ حيز ليس بالهين من الاهتمام الأمريكي والروسي مع اختلاف حجمه بين الجانبين، لا سيما بعد استفحال الأزمة السياسية والفوضى الأمنية، وانهيار الأوضاع الاقتصادية، والتي جعلت البلاد البيئة الأنسب الأن الاستقبال مشردي داعش من سوريا والعراق بعد الضربات المتوالية لهم [2].فقد أعلن قائد الجيش الليبي الفريق أول ركن خليفة حفتر في مؤتمر صحافي عقب لقائه رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مارتن كوبلر: "الذي نراه بالنسبة للروس هو انهم يقومون بعمل جيد جدا ضد الارهاب، ونحن مشكلتنا الأولى هي الارهاب". واضاف "من يستطيع أن يقدم في هذا المجال فنحن معه، ونحن نرى ان لدى الروس اشارات تدل على انهم جادون في مقاومة الإرهاب، وربما في الفترة المقبلة يكون عندنا نظرة في هذا الموضوع[3].

نجح حفتر في بناء علاقات قوية مع روسيا التي بدأ حضورها يبرز في ليبيا منذ منتصف العام 2016 واستطاع استمالة الروس إلى طرفه وفق ما تؤكد تصريحاتهم، بعد

---

[1]. أمين قمورية، " **ليبيا تستجدي تدخلا عسكرية روسية**"، جريدة النهار اللبنانية، 18-12-2015، تاريخ التصفح: 19-01-2022، على الرابطhttps://goo.gl/WFYWBF

[2] أحمد عزيز، " **الحرب الفاترة: صراع أمريكي – روسي جديد والضحية ليبيا**"، موقع نون بوست، 10-08-2022، تاريخ التصفح:05/06/2022 ، على الرابط: http://www.noonpost.org/content /13330

[3]أمين قمورية، " **ليبيا تستجدي تدخلا عسكرية روسية**"، مرجع سابق.

تعزز موقعه داخليا منذ أن سيطرت قواته على أغلب المنشآت النفطية وعلى أجزاء كبيرة من التراب الليبي، وازداد حجم التعاون بينهما في وقت تشهد فيه البلاد انسدادا سياسيا[1]. |

تحركات طرفا الأزمة السياسية في ليبيا مؤخرا، والتي بدت وكأنها تفتح الباب أمام اللاعب الروسي للعودة بقوة لما كان عليه قبل 2011، فعلى الجانب العسكري جاءت زيارة القائد العام للجيش الليبي، الفريق خليفة حفتر إلى موسكو نهاية جويلية 2016، وتم خلالها الاتفاق على تزويد الجيش الليبي بالأسلحة والذخائر وقطع الغيار، والتعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين لمكافحة الإرهاب، وهي الخطوة التي لحقتها مباشرة خطوة سياسية لا تقل أهمية بالزيارة اللاحقة التي قام بها نائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق – القريب من حفتر أيضا إلى العاصمة الروسية، لبحث آليات الدعم الدولي الحكومة الوفاق، والمساعدة في إعادة بناء الجيش الليبي "الموحد"، وإعادة فتح السفارة الروسية في طرابلس، وعودة ممثلها الدبلوماسيين، وهما خطوتان هامتان تصبان في اتجاه هذا السيناريوه[2] ضف لها تدخل روسيا سنة 2016 في حل مشكلة السيولة النقدية من خلال تقديم دعم مالي لحكومة طبرق بقيمة 2.9 مليار دولار[3].

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لمح إلى أن حماية مواطنيه بالخارج، تأتي على قائمة أولوياته، ويشمل ذلك حماية الروس الذين يقيمون بليبيا، وقال في تصريح سابق له: "بلا شك سنحمي مصالح المواطنين الذين دفعتهم الظروف لعدم الوجود في روسيا، خاصة أولئك الذين يواجهون أزمات وظروفا صعبة بدول مثل ليبيا وسوريا واليمن[4].

---

[1] منية غانمي، "ما تأثير العلاقات القوية بين روسيا وخليفة حفتر على مستقبل ليبيا؟"، 06/06/2022، تاريخ التصفح: 19-01-2022، على الرابط: https://arabic.cnn.com/world/2017/01/17/russia-haftar-libya

[2]، أحمد عزيز، " **الحرب الفاترة: صراع أمريكي – روسي جديد والضحية ليبيا**"، مرجع سابق. *

[3] منية غانمي، " **ما تأثير العلاقات القوية بين روسيا وخليفة حفتر على مستقبل ليبيا؟**"، مرجع سابق

[4] أمين قمورية، " **ليبيا تستجدي تدخلا عسكرية روسية**"، مرجع سابق.

واللافت للانتباه هو أن الروس مهتمون بأربعة أمور: تأثير وجود تنظيم داعش في ليبيا على حركة الملاحة البحرية في البحر المتوسط، مع وجود أنصار تنظيم "داعش" في مناطق ساحلية وامتلاكهم أنواعا عدة من الصواريخ، والمعلومات التي تشير إلى وجود ارهابيين من أصول روسية وشيشانية في صفوف تنظيم داعش في ليبيا، ومصير بعض الأسلحة الروسية المتطورة التي كانت بحوزة نظام القذافي وتم نهبها بالكامل، والمخاوف من تصنيع أسلحة كيميائية في ليبيا من تنظيمات سلفية جهادية مرتبطة ب"القاعدة" و"داعش"[1].

تبرز إمكانية دخول روسيا كلاعب وحيد ومتفرد في ليبيا يعكف على تجميع أكثر ما يمكن من الأوراق في يديه بدخوله في معمعة إعادة الإعمار في البلاد، لحفظ موطئ قدمها بالساحل الليبي الغني بالموارد الطبيعية وأهمها النفط، والأهمية الجيوسياسية لقربه من أوروبا من جهة الجنوب، ومصر من الجهة الغربية، وكل من تونس والجزائر شرقا، بالإضافة إلى البركان الإفريقي من جهته الشمالية[2] ،رشيد خشانة مدير المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا قال إن "زيارات حفتر لها أبعاد سياسية كبيرة، إذ أن روسيا تطمح في توسيع نفوذها في ليبيا، واستعادة مكانتها المفقودة بعد انتهاء عهد القذافي". واعتبر الخبير التونسي أن روسيا أحست "بالخديعة" من الغرب، وذلك بعد أن وجدت أنها مستبعدة من أسواقها التقليدية في ليبيا، بعد الدعم الغربي لحكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج في طرابلس، مما يجعلها ترى في حفتر وسيلة من أجل مناكفة الغرب، والفوز بعلاقة اقتصادية مع ليبيا مستقبلا[3] ، ويرى الخبير رشيد خشانة أن علاقات حفتر بالسيسي والحكومة الإماراتية تشكل أيضا عاملا مساندا من أجل مد نفوذه. هذا أيضا ما أكده خبير مصري

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد عزيز، " **الحرب الفاترة: صراع أمريكي – روسي جديد والضحية ليبيا**"، مرجع سابق.

[3] علاء جمعة، " **حفتر يطرق أبواب الكرملين.. مناورة تطلق يد موسكو في ليبيا؟**"، 30-11-2022، تاريخ التصفح: 19-01-2022، على الرابطhttps://goo.gl/zmiAJS

الذي ذكر أن الإمارات والحكومة المصرية تربطهما علاقات وطيدة مع حفتر، أما عن الأمارات مرتبطة بحفتر بالنظر إلى الدور التنافسي القطري الداعم لحكومة الوفاق في طرابلس ذات التوجهات الإسلامية، أما مصر فتريد تحجيم أي أدوار محورية للإسلامين في ليبيا لذلك اتجهت لدعم حفترا[1].

ويشير كامل عبد الله الباحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، إلى أن "التقارب الروسي مع حفتر تعززه عدة اعتبارات أولها حالة التنافس بين القوى الغربية بشأن الأزمة فيليبيا، إضافة إلى العلاقات المتميزة لروسيا مع مصر والجزائر أكبر جارتين معنيتين بليبيا إلى جانب رغبة روسيا في تفعيل الاتفاقيات السابقة مع ليبيا خصوصا العسكرية منها[2].

دخلت ليبيا على ما يبدو مرحلة جديدة من الصراع الدولي بين روسيا والغرب، خاصة بعد وصول سفن حربية روسية إلى المياه الإقليمية الليبية، وسط توقعات بسعي موسكو إلى إقامة قاعدة عسكرية في ليبيا، فضلا عن إنزال إيطاليا وحدات عسكرية في العاصمة طرابلس بدعوى حماية سفارتها، إضافة إلى وجود ألف جندي أمريكي، ناهيك عن مشاركة فرنسا في القتال بمدينة بنغازي (شرق)، ومشاركة الطيران الأمريكي، إلى جانب "كتائب مصراته" (موالية لحكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة)، في قصف تنظيم داعش بمدينة سرت (450 كلم شرق طرابلس)، مع تواتر أخبار عن تواجد قوات خاصة بريطانية وإيطالية في مناطق غربي ووسط ليبيا. وقادمة من المياه الإقليمية السورية، دخلت حاملة الطائرات الروسية "الأميرال كوزنيتسوف" المياه الإقليمية الليبية 11 جانفي

[1]: المرجع نفسه.

[2]منية غانمي، " **ما تأثير العلاقات القوية بين روسيا وخليفة حفتر على مستقبل** ليبيا؟".

[1]2017

وتحدثت تقارير إعلامية مع بداية 2017 عن توقيع اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر اتفاقا مع موسكو بشأن تنفيذ اتفاقية صفقة سلاح كان نظام العقيد الراحل معمر القذافي أبرمها مع موسكو في 2008، وكان مقررا أن تدخل حيز التنفيذ في 2010، ومن بين بنودها السماح بإقامة قاعدة بحرية روسية في بنغازي (جنوب البحر الأبيض المتوسط) على غرار قاعدة طرطوس الروسية في سوريا (شرق البحر الأبيض المتوسط، ووفق مصادر دبلوماسية عربية، فإن الصفقة التي يسعى حفتر إلى تفعيلها الصالحه تبلغ قيمتها 1.8 مليار دولار، وتشمل شراء نحو عشرين طائرة مقاتلة، ومنظومات دفاع جوي من نوع "إس 300" ودبابات من طراز "تي 90"، إضافة إلى تحديث وتطوير 140 دبابة من نوع "تي 72"، وخلال زيارته لموسكو، في 27 نوفمبر 2016، ووفقا لمصادر اعلامية، طلب حفتر شراء 12 طائرة من نوع "سوخوي 35" و"سوخوي 30"، و4 طائرات للتدريب من طراز "ياكوفليف 130"[2].

وفي ظل حرص موسكو على عدم المجازفة بدعم مكشوف لحفتر مخافة إثارة الدول الأوروبية التي لها هي أيضا مصالحها في الساحة الليبية، ولها وجود عسكري في داخل ليبيا، وفي المياه الدولية الليبية، لاستهداف أنشطة تهريب البشر النشطة من القارة الأفريقية باتجاه أوروبا، والتي أصبحت تشكل هاجسا للحكومات الأوروبية، كما أن الدول الأوروبية لن تقبل بانفراد موسكو بحقول الهلال النفطي، ولا بموانئ زويتينة ورأس لانوف، ولا بمواقع عسكرية تعزز قدراتها في البحر المتوسط، جاءت دعوة موسكو رئيس حكومة الوفاق

[1] وكالة الأناضول للأنباء، " **ليبيا تتحول إلى ساحة صراع بين روسيا والغرب ليبيا المستقبل**"، 17-01-2022، تاريخ التصفح: 19-01-2022، على الرابط: https://goo.gl/jo3CB

[2]: المرجع نفسه.

الليبية المعترف بها دوليا فائز السراج لزيارة موسكو[1].

في هذا الإطار، أعاد الوزير الروسي للشؤون الخارجية سيرغي لافروف التأكيد على الهدف المنشود في نهاية الندوة الرابعة لملتقى التعاون الروسي العربي المنعقد في أبو ظبي في الفاتح فبراير 2017.

ويتمثل الأمر كما قال " في مساعدة الليبيين على استرجاع سلامة أراضيهم ودولتهم". أي المساهمة في توحيد مختلف الأطراف الليبية التي تهدد نزاعاتها على السلطة الوحدة الترابية للبلاد[2].

موسكو تدرك أنها لا تستطيع تجاهل حكومة ليبية صرفت المجموعة الدولية جهودا مضنية التكوينها والاعتراف بها، والاعتماد على طرف غير معترف به دوليا، ولديه خصوم كثر في الداخل الليبي،وصل بينهم النزاع إلى حد سفك الدماء. ولعل في دعوة فائز السراج إلى زيارة موسكو ما يفسر ذلك، وإنكان أيضا من باب محاولة الضغط على السراج بقبول خليفة حفتر لاعبة أساسية في الأزمة الليبية، وهوالأمر الذي لم تغلق حكومة الوفاق في وجهه الباب كاملا، وإن اعتبرته جزءا من المشكلة، كما هو جزء من الحل[3].

انتهينا من خلال العناصر التي تم دراستها في هذا الفصل الى توضيح الخصائص الجغرافية لليبيا، باعتبارها تملك واجهة بحرية مهمة جيواستراتيجيا بإطلالها على الضفة الجنوبية لأوروبا، وهي بمثابة جسر يربط شمال افريقيا بأوروبا، مع ما يعنيه ذلك من تزايد

[1] خليل بن الدين، " **روسيا في ليبيا.. صراع الداخل ومصالح الدول**"، 9-02-2022 تاريخ التصفح: 19-01-2022، على الرابطhttps://goo.gl/MTErWQ

[2] إيغوردولانويه، "**ليبيا: الورقة الروسية الجديدة**"،23-02-2022تاريخ التصفح: 19-01-2022علىالرابط1731 https://orientxxi.info/magazine/article

[3]خليل بن الدين، " **روسيا في ليبيا.. صراع الداخل ومصالح الدول**"، مرجع سابق.

مخاطر انتقال التهديدات العابرة للحدود إلى الجوار الأوروبي.

كما اتضح لنا وجود موارد باطنية مهمة جدا وبالتحديد الموارد الطاقوية، فهي بذلك تضفيأهمية جيوبوليتيكية لليبيا في إطار لعبة التحالفات الإقليمية والدولية الرامية إلى الاستفادة من قطاع الطاقة، ولا حظنا أن المستورد الأول المنتجات الطاقة الليبية هم الدول الأوربية، وبالتالي تشكل ليبيا ومن يستثمر في قطاع طاقتها منافس لقطاع الطاقة الروسية لكونه تصدر أغلب انتاجها إلى الدولالأوربية.

ولاحظنا تأزم الأوضاع في ليبيا بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، فقد تحولت المسيرات السلمية المنادية بالإصلاح إلى صدامات مسلحة بين قوات نظام العقيد معمر القذافي والجماهير المحتجة

في بنغازي وطرابلس وباقي المدن الليبية، ورغم التدخل الأطلسي الذي أسفر عن اسقاط نظام حكم القذافي فان الأوضاع لم تستقر، بل اتجهت الأمور إلى مزيد من الاستقطاب بفعل التجاذبات السياسية، التي وصلت إلى حد المواجهة العسكرية بين الأطراف التي عارضت نظام القذافي.

ان الاستقطاب السياسي الليبي كان له تداعيات خطيرة وصل إلى حد تفكك أواصر الدولة الليبية وبروز ملامح التقسيم في الأفق، هاته البيئة الموبوءة أتاح المجال إلى تفريخ المجموعات المتطرفة التي تؤمن بالمسار الجهادي كأساس لإنشاء دولتهم الإسلامية كما يزعمون، هذا الوضع أعاد الحديث من جديد عنالدوافع الحقيقة للتدخل الأطلسي في ليبيا حتى وان كان تحت المظلة الأممية وبصمت روسيا مفاجئ ، سرعان ما استدركت روسيا الاتحادية الوضع وحاولت إعادة ترتيب أوراقها من جديد في الملف الليبي، ولا حظنا اتجاهها الى تعزيز علاقاتها مع المشير خليفة حفتر قائد عملية الكرامية، الرجل العلماني المعارض الهيمنة القوى ذات التوجهات الإسلامية المتزعمة لحركة فجر ليبيا، وهذه إشارة واضحة عن التخوف الروسي من صعود التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم في البلدان التي شهدت ثورات شعبية.

ملخص الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل مكانة ليبيا في الاستراتيجية الروسية بشمال افريقيا في 2011، أو بالأحرى بداية الحراك العربي ضد نظام القذافي فقد انقسم الشعب الليبي بين مؤيد ومعارض، كما تناولنا أطراف الصراع في ليبيا ومدى تأثيره على الواقع الدولي، كما سعت روسيا الاتحادية من اعتلاء الرئيس بوتين سدة الحكم إعادة ضبط توجهات السياسة الخارجية، وفق هدف إحياء أمجاد الاتحاد السوفياتي واستعادة المكانة الدولية بذلك، كما نجحت روسيا الاتحادية بإعادة ضبط وربط علاقة ناجحة مع المشير خليفة حفتر وذلك في عام 2016 و إستطاع إستمالة الروس الى طرفه, و ذلك من أجل التحكم في النفط الموجود في منطقته وكذلك نفوذ جيوسياسي لروسيا في ليبيا و منطقة شمال إفريقيا .

كما برزت إمكانية دخول روسيا كلاعب وحيد و متفرد في ليبيا حيث أتاح جيش المشير خليفة حفتر تسهيل مهمة دخول روسيا الإتحادية في المنطقة الجيوسياسية لليبيا, كما تأكد دراستنا أن علاقات حفتر بالسيسي و الحكومة الإمراتية تشكل أيضا عاملا مساندا لروسيا في المنطقة, كما تطرقت دراستنا أن التقارب الروسي مع حفتر تعززه عدة إعتبارات أهمها حالة التناقس بين القوى الغربية بشأن الأزمة الليبية.

دخلت ليبيا مرحلة جديدة من الأزمة فقد إتضحت معالمها على ما يبدو فهناك صراع دولي بين روسيا و الغرب خاصة بعد وصول سفن حربية إلى المياه الإقليمية إلى المياه الإقليمية الليبية فقد توصلت دراستنا أن نفس سيناريو سوريا يعاد في ليبيا خاصة بعد إنشاء القاعدة العسكرية في طرطوس .

إستخلصنا من خلال دراستنا أن روسيا قد سعت روسيا من خلال تدخلها في ليبيا إلى ما يلي:

- الوصول إلى المياه الدافئة(البحر الأبيض المتوسط).

- عودة مايسمى يالثنائية القطبية و تضارب المصالح الجيوسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال إقريقيا.
- البحث عن مثلث الطاقة في مناطق أخرى بعد جزيرة القرم و سوريا حتى أتى دور ليبيا .
- إعادة ضبط تحالفات مع أصدقاء الروس القدامى (المشير الخليفة حفتر).
- بسط السيطرة و النفوذ على غرب ليبيا و منه إحتمالية إنشاء قاعدة عسكرية تحمي مصالح الروس في المنطقة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما تم دراسته في هذه المذكرة نخلص إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات المهمة التي جعلت روسيا بتصوراتها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تحاول تعزيز نفوذها و دورها الإستراتيجي خاصة و أن هذه المنطقة تمثل ما يسمى بالموستودع العالمي للثروات الطبيعية (النفط، الغاز، الحديد، الفوسفات) و أيضا لموقعها الجيوسياسي المهم (تتوسط العالم)،ولذلك فإن التوجه الروسي نحو ليبيا يعبر عن إتساع دركية صانع صانع القرار فيها بضرورة الإهتمام و بسط النفوذ على هذه الدولة باعتبارها تمتلك مزايا و مواصفات جد مهمة تسمح لروسيا بالتموقع أكثر في دوائر جيوسياسية مهمة ،الشرق الأوسط ،شمال إفريقيا البحر المتوسط.

عليه فإن الإحاطة بهاته الإشكالية تتحدد من خلال ماتطرقنا إليه في المضمون حول أن للموقع الجيوستراتيجي و التحولات والتطورات المهمة ،التي مست الإستراتيجية الروسية خاصة في العقد الأخير جعلت منها تتوجه إلى مناطق بعيدة عن روسيا و لكنها مهمة في الحسابات السياسة العالمية لذلك فإن التدخل الروسي في ليبيا يمكن إعتباره تدجل برغماتي بالدرجة الأولى قصد لعب دور عالمي مهم ،أيضا تحقيق المصالح و الأهداف في المنطقة ،كما أنه تم إختبار الفرضيات المختلفة في متن هذه الدراسة فتبين لنا بالإثبات أن ليبيا مهمة في نظر صانع القرارات الروسي ،و كذلك أن الموقع الإستراتيجي لليبيا محدد رئيسي لتعاضم النفوذ الروسي في شمال إفريقيا ،علاوة على ذلك فإن أهمية هذه المنطقة للإعتبارات عديدة متفاعلة جعلت روسيا تركز عليها كما يمكن أن نستنتج القول إنطلاقا مما تضمنته هذه الدراسة في مختلف محاورها محاورها و عناصرها مجموعة من النتائج على النحو الأتي:

- مرت روسيا بمرحلة حرجة خلال فترة التسعينات لكن بفضل وجود قيادات ناجعة إستطاعت أن تلعب دورا بارزا في إعادة مكانة روسيا تدريجيا على المستوى العالمي و يظهر ذلك من خلال لعبها دورا محوريا في عدة قضايا و صراعات مثل الحرب السورية و ليبية ،الأزمة الأكرانية ، الملف النووي الإيراني .....إلخ

- بالرغم من التدخل المتأخر لروسيا في ليبيا مقارنة بسوريا غير ان صناع القرار في روسيا أدركوا أنه لابد من لعب دور جد مهم في الأزمة الليبية سواء كان عن طريق المؤسسة العسكرية الخاصة فاغنر أو على الصعيد السياسي نظرا لعدة إعتبارات سياسية و جيوسياسة مهمة .
- إن الصراع حول ليبيا قضية تتداخل فيه العديد من الأطراف الإقليمية و الدولية بما فيها حتى روسيا و هذا أحد الأمور الذي جعل من القضية الليبية مستعصية الحل
- تمثل ليبيا أحد المحاور الأساسية التي إنطلقت منها روسيا نحو تثبيت و توسيع نفوذها و الإنطلاق منها مثل مالي و الموزمبيق و النيجر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع بالعربية

1. أحمد عزيز، " الحرب الفاترة: صراع أمريكي – روسي جديد والضحية ليبيا".
2. الأخبار الاقتصاد،" العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية".
3. الأمارة لمى مضر جريء، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
4. الأمارة لمى مضر جريء، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية (وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990_2003، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2008.
5. أوركين أناتولي، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أنور محمد ابراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2003.
6. أوغلو أحمد داوود، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
7. براون كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004.
8. برواملي مارك، القيمة المالية لصادرات الدول من الأسلحة، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت: مركز الوحدة العربية،2013.
9. بريجنسكي زبغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى (الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية) ترجمة أمل الشرقي، المملكة الأردنية الهاشمية: الأهلية للنشر والتوزيع،1999.

10. بوشارد، "روسيا في الشرق الأوسط"، في ما بعد الربيع العربي في العلاقات الدولية من الأمل السياسي إلى الصراع الجيواستراتيجي، ترجمة: محمد الجرطي، (الأردن: دار نون للنشر، ط.1، 2015.)
11. بوشارد، "روسيا في الشرق الأوسط"، في ما بعد الربيع العربي في العلاقات الدولية من الأمل السياسي إلى الصراع الجيواستراتيجي، ترجمة: محمد الجرطي، (الأردن: دار نون للنشر، ط.1، 2015).
12. بوفر أندريه، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.
13. بيرلو فريمان سام، الإنفاق العسكري الروسي، الإصلاح وإعادة الهيكلة، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت: مركز الوحدة العربية،2013.
14. بيليس جون سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
15. جاد عماد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة مغايرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010.
16. جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2012).
17. جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2012)،
18. جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، الرياض:عمادة شؤون المكتبات،1989.
19. حجازي محمد محمد، الجغرافيا السياسية، مصر، 1997.

20. حسام الدين، جاد الرب، الجغرافيا السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2008.

21. خالد حنفي علي، "دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة"، ، مجلة السياسة الدولية، عدد رقم 195، يناير 2014.

22. خالد حنفي علي، "دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة"، مرجع سابق، .

23. د نوار خليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، "الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسورية أنموذجا"، مجلة سياسات عربية، العدد 12 يناير 2015،

24. د نوار خليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، "الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسورية أنموذجا"، مجلة سياسات عربية، العدد 12 يناير 2015.

25. د.كابلان روبرت، انتقام الجغرافيا ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 2015.

26. دوغين ألكسندر، أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، بيروت:دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.

27. دويتش كارل، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982.

28. ديري أكرم، الأيوبي الهيثم، نحو استراتيجية عربية جديدة، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر.

29. زهران جمال، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

30. زهير حامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات".

31. زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

32. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2003).

33. سكونز اليزابيت، هانيس بومان، إنتاج الأسلحة، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013.

34. سلطان جاسم، الجغرافيا والحلم العربي القادم، جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، لبنان: تكمين للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2013.

35. شفيق منير، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

36. شفيق منير، علم الحرب، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972.

37. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات 1997).

38. الشيخ نورهان، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998).

39. شيفتسوفا ليليا، روسيا بورين، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية، 2006.

40. شيلينغ توماس، استراتيجية الصراع، ترجمة: نزهت طيب حمدان، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

41. الصيرفي محمد، الإدارة الإستراتيجية، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008.

42. طارق المتري، " **شهادة المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا طارق المتري**"، مجلة سياسات عربية، العدد 13، أذار/ مارس 2015، ص.170. د زهير حامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، مجلة سياسات عربية، العدد 7، آذار/ مارس 2014.

43. عبد الحميد معتمد، استعادة روسيا مكانة القطب الأوحد، أزمة الفترة الإنتقالية، لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون، 209.

44. عبد الحي علي قاسم، " **السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري**"، في: التغيير في الوطن العربي أي حصيلة، تحرير: عبد الاله بلقزيز، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013).

45. عبد الحي علي قاسم، " السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، في: التغيير في الوطن العربي أي حصيلة، تحرير: عبد الاله بلقزيز، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013).

46. عماد حمادي، "ليبيا وإعادة تمركز داعش المخاطر ومسارات المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، أبريل 2016، المجلد 51.

47. غريفيتش مارتن أوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليف للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليف للأبحاث، 2008.

48. كريم مصلوح ، التعاون والتنافس في المتوسط، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)،

49. محمد السنوسي الداودي، " فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 197، المجلد 49، 2014.

50. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد.71، السنة 19، ربيع 2015.

51. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق.

52. محمد عبد الحفيظ الشيخ، " ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق.

53. محمد فايز فرحات، " السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية"، مجلة سياسات عربية، العدد 01، آذار/مارس 2013.

54. محمد فايز فرحات، " السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية"، مجلة سياسات عربية، العدد 01، آذار/مارس 2013.

55. محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011–2013)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2014).

56. منية غانمي، " ما تأثير العلاقات القوية بين روسيا وخليفة حفتر على مستقبل ليبيا"

57. نادين سعد، "تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات (تونس– مصر – ليبيا اليمن"، في حال الأمة العربية 2015–2014).

58. نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى الى يومنا هذا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013).

59. هارت ليدل، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة:أكرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، 1978.

60. يوسف محمد جمعة الصواني، "**الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق**"، في: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تحرير: علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014).

61. يوسف محمد جمعة الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق"، في: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تحرير: علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014)،.

62. يوسف محمد جمعة الصواني، "**ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي**"، في: رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر – المغرب سورية– ليبيا، تحرير: عبد الاله بلقزيز، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012).

63. يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة.

❖ **موسوعات :**

64. الموسوعة العسكرية، الهيثم الأيوبي وآخرون، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، ط.2).

❖ **الدوريات :**

65. الأصفهاني نبيه، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، السياسة الدولية، السنة 35، العدد 136، أفريل 1999.

66. بشارة عزمي، الجيواستراتيجيا فوق الإيديولوجيا وفوق كل شيء، سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2015.

67. شريح محمد عادل، روسيا الأوراسيا وقضايا المشرق العربي، "سياسات عربية، العدد .8، أفريل 2014.

68. الياسري حميد ياسر، أحمد حامد خليوي البركي، الموقع الروسي في المنظور الجيوبوليتيكي الغربي، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد.14، السنة السادسة، 2014.

❖ **الموارد غير المنشورة:**

69. بوعمامة زهير، سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب البارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007..2008.

70. بولمكاحل ابراهيم، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009.

71. عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

❖ **المواقع الالكترونية:**

72. http://www.alsafwa books.com/download/php?id=534

73. www.iasj.net/iasj?Func=Fulltext&alt27060

74. أحمد عزيز، " الحرب الفاترة: صراع أمريكي – روسي جديد والضحية ليبيا"، موقع نون بوست، 10-08-2022، على الرابط: 13330/ http://www.noonpost.org/content

75. آصفقة سلاح بنحو ملياري دولار تعيد روسيا إلى ليبيا، تاريخ التصفح: 27-12-2022، على الرابط: http://alarab.co.uk/article 2/99540/1/ الأخبار الاقتصاد.

76. أمين قمورية، " ليبيا تستجدي تدخلا عسكرية روسية"، جريدة النهار اللبنانية، 18-12-2015، تاريخ التصفح: 19-01-2022، على الرابطhttps://goo.gl/WFYWBF

77. إيغوردولانويه، "ليبيا: الورقة الروسية الجديدة"،23-02-2022 على الرابط1731 https://orientxxi.info/magazine/article

78. خالد حنفي علي، "دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة"، مرجع سابق، ص.21. في تقدير موقف، " ليبيا والفيدرالية: سياقات الماضي ومآلات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 26-04-2012، تاريخ على الرابط: https://goo.gl/klBUKt

79. خليل بن الدين، " روسيا في ليبيا.. صراع الداخل ومصالح الدول"، 9-02-2022 على الرابطhttps://goo.gl/MTErWQ

80. رضا محمد، " "المؤتمر الليبي" يقر مقترحات "لجنة فبراير" باستثناء مادة الرئيس"، العربي الجديد، 11-03-2014 ، على الرابط: https://goo.gl/1Ndol

81. علاء جمعة، " حفتر يطرق أبواب الكرملين.. مناورة تطلق يد موسكو في ليبيا؟"، 2022، على الرابطhttps://goo.gl/zmiAJS

82. في الأخبار الاقتصاد،" العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية"، الجزيرة نت، تاريخ ، علىالرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2008/10/31

83. فيليب سيبيل لوبيز ،جيوبوليتيك البترول، ترجمة:صلاح نيوف،

84. محمد جبر دينا حاتم علوان ابتسام، الاستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي.

85. المرصدالليبي للإعلام" الدور الروسي وآفاق العلاقات مع ليبيا"، تاريخ ، على الرابط: http://www.libyaalkhabar.com/

86. منية غانمي، " ما تأثير العلاقات القوية بين روسيا وخليفة حفتر على مستقبل ليبيا؟"، 06/06/2022، تاريخ التصفح: 19-01-2022، على الرابط: https://arabic.cnn.com/world/2017/01/17/russia-haftar-libya

II. المراجع باللغة الأجنبية

❖ Ouvrages :

87. Abis Sébastien, Entre Unité et diversité :la Méditerraée Plurielle,(Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique, Novembre 2008).

88. Bastien Alex ,et autres ,Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée, (Paris : Institut de Relations Internationales et Stratégiques, 2013),p.30.

89. Coutau-B garie Hervé, Traité de strategie, Paris : Economica, 4e edition, 2003.

90. Fischer Santiago, La stratégie russe dans l'espace post-soviétique : entre soft et hard power (le cas de l'Ukraine), Belgique : Commission Justice et Paix, 2012.

91. Georges Mutin, Géopolitique de Monde Arabe ,(Paris : Ellipses ,2001),p p.8-9.

92. Milza Pierre, Les relations internationales de 1973 à nos jours, Paris : Hachette Livre, 3éme édition, 2006.

93. Morenkova Perrier Elena, Les principes fondamentaux de la pensée stratégique russe, Paris : Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire, 2012.

94. Sakwa Richard, Putin Russia's choice, London : Routledge, second Edition, 2008.

95. Shevtsova Lilia, Can Russia Reform ? Economic, Political and Military perspectives, USA : Strategic studies Institute Monograph, 2012.

96. Teutrie David, Géopolitique de la Russie (Intégration régionale, enjeux énergétiques, influence culturelle), Paris : L'Harmattan, 2010.

97. Tuathail Simon Gearoid, Dalby Paul, Routledge, The Geopolitics readers, London : Routledge, 1998.

98. Verluise Pierre, Russie post soviétique, outre-terre, 2007/2-n19.p29-33.DOI : 103917/oute.019.0029

99. Yves Zlotowski, « Succes et faux-semblants de Vladimir Poutine », L'économie Politique, N°4, 2004.

مصدر الخرائط:

- .www.monde-diplomatique.fr/cartes/stock nucleaire
- http://nawaat.org/portail/wp-content/uploads/2016/02/libye-tunisie-guerre-carte-map.jpg
- https://hawlibya.files.wordpress.com/2015/07/d8aed8b1d98ad8b7d8a9.png.
- www.diploweb.com/IMG/jpg/gi57-russie strategie.jpg.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان

الإهداء

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول : مقاربة معرفية حول الاستراتيجية الروسية .

المبحث الاول: في مفهوم الاستراتيجية.

المطلب الاول: قراءة ايتيمولوجية.....13

المطلب الثاني: الخصائص العامة للاستراتيجية.....19

-المبحث الثاني: طبيعة الإستراتيجية الروسية لجية ما بعد اليلتسينية

المطلب الاول: روسيا الإتحادية بين زوال الامبراطورية الشيوعية و دخول مرحلة ضبابية الرؤى الاستراتيجية 26

المطلب الثاني : سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد فلايمير بوتين. 39

-المبحث الثالث : الجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين .

المطلب الاول: الأهمية لموقع روسيا الإتحادية من منظور جيوبوليتيكي ; روسيا و رقعة الشطرنج الكبرى. 44

المطلب الثاني :مكانة الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي 54

الفصل الثاني: مكانة ليبيا في الإستراتيجية الروسية بشمال افريقيا.

-المبحث الاول: شمال إفريقيا كفضاء استراتيجي في الإدراك الروسي.

المطلب الأول: قراءة جيوسياسية لمنطقة شمال إفريقيا. 64

المطلب الثاني: أولوية الأمن و الطاقة في التصورات الإستراتيجية الروسية الخاصة بمنطقة المتوسط 69

-المبحث الثاني: الأزمة الليبية بعد 2011 الأسباب التطورات و التداعيات

المطلب الأول : أسباب الأزمة الليبية. 76

المطلب الثاني: تحديات و تداعيات الثورة الليبية. 81

المطلب الثالث: تحديات وتداعيات الثورة الليبية. 88

-المبحث الثالث: ظوابط سلوك السياسة الخارجية الروسية اتجاه الازمة الليبية بعد 2011.

المطلب الأول: المصالح الروسية في ليبيا. 97

المطلب الثاني: السياسة الروسية إتجاه الثورى على نظام القذافي. 100

المطلب الثالث: السياسة الروسية اتجاه لصراع على السلطة في ليبيا

ما بعد القذافي..... 105

الملخص

الملخص:

تأتي هذه الدراسة لتحليل وتفسير الاستراتيجية الروسية حيال منطقة شمال إفريقيا في ظل المستجدات الدولية منذ مطلع العقدين الأولين من القرن الـ21م، وقد تم التركيز على هذه المنطقة نظرا للأهمية الجيواستراتيجية التي باتت تحظى بها في أجندات القوى الكبرى وفي مقدمتهم روسيا من أجل تعديل موازين القوى مما سيتيح لروسيا فرصة إعادة التموقع في النظام الدولي الذي يشهد فترة إعادة توزيع للقوّة، وقد تم التركيز في دراسة الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة شمال إفريقيا على ليبيا كدراسة حالة نظرا لما شهدته من تطورات منذ سنة 2011 على ضوء ما يعرف بالربيع العربي الذي أنهى نظام حكم معمر القذافي وأدخل ليبيا مرحلة جديدة أصبحت تعيش من خلالها صراع وكالة كانت ولاتزال روسيا من أبرز القوى الفاعلة فيه.

وعليه سيتم معالجة إشكالية الموضوع بالتركيز على فصلين إثنين ؛ إذ يحاول الأول إعطاء مقاربة معرفية عن الإستراتيجية الروسية في مرحلة بوتين وإبراز عناصر التحول التي مستها ، في حين الفصل الثاني تم تخصيصه للحالة الليبية من أجل إختبار الاستراتيجية الروسية في منطقة شمال إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، روسيا، شمال إفريقيا، ليبيا، الربيع العربي.

Abstract :

The objective of this study is to analyze and interpret Russian strategy towards the North African region, in the light of international trends that have occurred since the beginning of the 21st century. The focus on the region was a result of the geopolitical prominence it took on the agendas of superpowers, especially Russia. As the state of the region is crucial to the current balance of power, Russia sees it as an opportunity to shift the existing international order in her favor. This study focuses on the Russian strategy towards Libya, as a case study. Given the major events that Libya has experienced since 2011, in what has since been called the Arab Spring. This announced the beginning of a new era in Libya's history marked by a proxy conflict, in which Russia was and still is a party. The subject will be dealt with in two chapters . The first tries to give an epistemological approach to the Russian strategy in the Putin era and to highlight the elements of its transformation, while the second chapter is devoted to the Libyan case in order to examine the Russian strategy in the North African region .